مجلة

دراسات شرق أوسطية

فصلية محكمة

يصدرها مركز دراسات الشرق الأوسط

بالتعاون مع المؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

رئيس التحرير

جـــواد الحمـــد

مدير التحرير

عبد الحميد الكيالي

سكرتير التحرير

ياسمين الأسعـد

هيئة التحرير

إبراهيم أبو عرقوب — أحمـــد البرصـــان

أحمد سعيد نـوفل — عبد الفتاح الرشدان

علـي محـافظـــة — محمـد أبـو حمـــور

محمـــد الموســـى

السنة ١٨ | العدد (٦٨) | صيف ٢٠١٤

الآراء الواردة لا تعبر بالضرورة عن توجهات تتبناها المجلة

عمـان – صيف ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة

لمركز دراسات الشرق الأوسط

والمؤسسة الأردنية للبحوث والمعلومات

مجلة دراسات شرق أوسطية

هاتف ٤٦١٣٤٥١-٦-٩٦٢+ / فاكس ٤٦١٣٤٥٢-٦-٩٦٢+

ص.ب ٩٢٧٦٥٧ - عمان (١١١٩٠) الأردن

E-MAIL: MESC@MESC.COM.JO, INFO@MESJ.COM

HTTP:// WWW.MESJ.COM

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(٩١٦/٢٠١٠/د)

هيئة المستشارين

الأميرة د. وجدان بنت فواز الهاشمي الأردن	د. أحمد التويجـــري السعودية
أ.د. أحمد يوسف أحمد مصر	أ.د. إسحـــق الفرحان الأردن
أ.د. أميـــن مشاقبـة الأردن	أ.د. سعد ناجي جواد العراق
أ.د. عبد الإله بلقزيز المغرب	د. عبد الله النفيســي الكويت
د. غانـــم النجـــــار الكويت	د. فهد الحارثي العرابـي السعودية
د. مجـــدي عمـــر الأردن	أ.د. محمد السيد سليم مصر
أ.د. محمـــد المجـذوب لبنان	أ.د. محمـــد المسفـــر قطر
أ.د. مـــــروان كمـــــال الأردن	

قواعد وأصول النشر

١. تقبل المجلة البحوث التي تعالج قضايا التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، وقضايا العالم ذات الأثر على الشرق الأوسط، والتقارير الموجزة عن الأحداث الجارية، والندوات والمؤتمرات المتخصصة في شؤون الشرق الأوسط ومتعلقاتها الدولية.

٢. يشترط في الأبحاث والتقارير المقدمة للنشر تناول قضايا عامة في الشأن الشرق أوسطي، إضافة إلى مناقشتها وطرحها للسيناريوهات المستقبلية للقضية، حيث لا تُعنى المجلة بالقضايا المحلية ولا التاريخية.

٣. يشترط في الدراسة ألا تكون قد نشرت سابقا أو مقدمة للنشر في أي مكان آخر.

٤. تخضع الدراسات والبحوث للتحكيم العلمي المتعارف عليه عالمياً، ويبلغ الباحث بقرار هيئة التحرير خلال ثلاثة شهور من تسلم البحث.

٥. يحق للمجلة إعادة نشر البحث كاملا أو جزءاً منه بأي شكل وبأي لغة كانت دون الحاجة إلى استئذان الكاتب.

٦. تعبر الأبحاث والمقالات المنشورة عن رأي أصحابها، ولا تمثل بالضرورة وجهة نظر الدورية أو المؤسسات التي تصدرها.

٧. يمنح صاحب البحث المكلَّف فقط مكافأة رمزية في حال موافقة هيئة التحرير على نشره بعد إجازته من التحكيم العلمي.

٨. يرفق الباحث سيرته الذاتية مع البحث.

٩. يرفق الباحث ملخصاً باللغتين العربية والإنجليزية لبحثه بما لا يزيد عن ٤٠٠ كلمة لكل منهما.

١٠. تقدم البحوث إلكترونياً مرفقة مع نسختين ورقيّتين، وتكون الهوامش أسفل الصفحات والمراجع في آخره.

١١. لا يزيد حجم المقالات البحثية المقبولة للنشر عن ٦٥٠٠ كلمة، ومراجعة الكتاب عن٧٠٠، والتقرير عن ٢٦٠٠ كلمة.

١٢. يتم تزويد الباحث بنسختين من المجلة، وكاتب التقرير نسخة واحدة.

١٣. المجلة غير ملزمة بنشر كل ما يصلها من بحوث أو مراجعات كتب، ولا تلتزم بإعادتها إلى أصحابها.

المحتويات

المقال الافتتاحي

٧ الأردن في إقليم عاصف: التحديات والسياسة الخلاقة

التحرير

البحوث والدراسات

١٥ التحول في مكانة روسيا الدولية في ضوء التطورات الشرق أوسطية

أحمد البرصان

٤٥ إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد ٢٠١١

محمد الشيخ

المقالات والتقارير

٧٩ آفاق المصالحة الفلسطينية: عوامل النجاح والفشل

عبدالله المجالي

٨٥ الانتخابات النيابية العراقية: قراءة في النتائج وتداعياتها على الواقع السياسي في البلاد

عبد الجبار الغريري

٩٩ أزمة قطاع غزة في ضوء التحديات الداخلية والإقليمية

فريق الأزمات العربي

١١١ إعلان رئيس الوزراء البريطاني إجراء تحقيق بشأن جماعة الإخوان المسلمين: الدوافع والتداعيات

إبراهيم سالم

آفاق التحول السياسي في تونس في ضوء إقرار الدستور وتشكيل حكومة توافق وطني **أحمد الأبيض**	١١٧
انتخابات الرئاسة المصرية ٢٠١٤ **خيري عمر**	١٢٩

المقال الافتتاحي

الأردن في إقليم عاصف

التحديات والسياسات الخلاقة

ربما لم يشهد الأردن عواصف خارجية محيطة به مهددةً لأمنه واستقراره كالتي يشهدها اليوم، صحيح أن البلاد قد تعرضت منذ النشأة لعواصف صعبة وخطيرة، لكن الحكمة في التعامل مع معظمها تسببت بتقوية الأردن، فيما شكل الفشل في التعامل مع بعضها الآخر إشكاليات تاريخية للمملكة في مسارها السياسي والإقليمي. ونظراً لما يمثله الأردن من قيمة جيوسياسية للعديد من الدول المحيطة وعلى رأسها إسرائيل، فقد شكلت دوماً عاملاً مهماً في رسم سياسات المنطقة من قبل دول الإقليم أو المجتمع الدولي، وعمدت هذه الدول في كثير من الأحيان إلى الزج بالأردن في معاركها الخاصة محلياً ودولياً، وخاصة في الحرب الأمريكية على الإرهاب عام ٢٠٠١، وفي محاولات دول عربية لإدخال الأردن في معركة مع تيار الإسلام السياسي الذي يشكل في المملكة عامل أمان واستقرار استراتيجي.

ولذلك فإن هذا المقال معني بتحليل طبيعة العواصف المحيطة في المملكة اليوم، وما تشكله من تحديات، وكيف يمكن للأردن أن يعبر مسارها الخطر بحكمة وسلامة، بل وربما بمكاسب.

العواصف

فيما يتعلق بالعواصف المقصودة، فقد تعامل الأردن مع رياح الربيع العربي التي سادت المملكة منذ عام ٢٠١١، وقد تمكن من احتواء كثير من ظواهر الربيع العربي في

البلاد الأخرى، وعلى الأخص فيما يتعلق بمنع تحول المظاهرات والحراكات الشبابية إلى مجال للعنف والعنف المضاد، كما اتجه نحو تعديلات دستورية وقانونية حاول فيها إرضاء جزء من المطالب الإصلاحية، الأمر الذي أقنع الأردنيين جميعاً وحتى الآن، بأن هدف الربيع الأردني هو إصلاح النظام السياسي والاقتصادي في البلاد، وليس غير ذلك، الأمر الذي وفّر عامل استقرار أساسي لنظام الحكم فيه. ولذلك انحصرت في النهاية دائرة العاصفة السياسية بالمطالبة بإجراء إصلاحات دستورية إضافية، وتعديلات لقانوني الانتخاب والأحزاب، وتخفيف تدخلات الأجهزة الأمنية في الحياة السياسية والمدنية في البلاد، وهي مطالب يمكن أن تشكل نقلة نوعية في بنية النظام السياسي والقانوني في البلاد في حال تحققها، والتي يبدو أنها لا تزال تحت النظر لدى القوى السياسية كما هي لدى النظام، وأما على صعيد التحالفات السياسية الإقليمية فإن الأردن بتركيبة سياسته التاريخية ينتمي إلى ما يسمى بمحور الاعتدال العربي مجازاً، ولذلك فإنه يتخذ من العلاقات مع دول الخليج وإسرائيل والولايات المتحدة مؤشراً مهماً في لعب أدواره الإقليمية، على الصعيدين الأمني والسياسي، لكن اتجاه بعض أعضاء المحور إلى الصدام مع تيار الإسلام السياسي والتي بنيت على تصورات وهمية في غالبها، فقد امتنع الأردن عن الدخول فيها نظراً للاختلاف الكبير بين ما يستند إليه موقف هذه الدول والواقع العملي في البلاد بين التيار الإسلامي والنظام، ولم يمنع ذلك التعاون الأمني بين الأردن وبعض تلك الدول فيما يخص أمنها ودون التأثير على الواقع السياسي والأمني للمملكة.

لكن العواصف التي تحيط بالبلاد سياسياً وأمنياً واقتصادياً جراء الصدامات المسلحة في سوريا بين النظام والقوى المعارضة ما أوصل الحال إلى "شبه الحرب الأهلية" شكّل مصدر خطر حقيقي للبلاد واستلزم اتخاذ سياسات النأي بالنفس عن الدخول في الخلاف والانحياز لأحد الطرفين، وبالرغم من التصريح المستمر للنظام والحكومة بدعم مطالب الشعب السوري لكن ذلك لم يجعل من الأردن طرفاً مباشراً في الصراع المسلح

الدائر على أرض سوريا، وفي المقابل فقد فتح الأردن المجال لاستقبال اللاجئين السوريين بسبب هذه الحرب، واستوعب في البلاد أكثر من ٦٥٠ ألف لاجئ.

وتفاقمت الأوضاع في العراق بسبب قمع الحكومة للمظاهرات السلمية منذ عام ٢٠١١، حتى تحولت إلى اعتصامات الأنبار منذ عام ٢٠١٢ ومن ثم تحولها إلى حرب مسلحة بين الطرفين في نهاية ٢٠١٣، ومن ثم تنامي نفوذ الجماعات المسلحة المتطرفة وعلى رأسها منظمة داعش في كل من سوريا والعراق بطريقة مشبوهة ومثيرة للكثير من الأسئلة بلا إجابات، شكل عامل قلق جديد للأردن على الصعيدين السياسي والأمني ونتائجه الاقتصادية، ولعل تفاقم التدخل الأمريكي والاوروبي في العراق بحجة مهاجمة منظمة داعش ووقف تقدمها، والتدخل الروسي والإيراني المباشر في سوريا لدعم النظام مقابل تدخلات خليجية بدعم بعض المنظمات المسلحة، فقد أصبح يُشعر الأردنيون بخطر ربما يداهم بلادهم في أي وقت بسبب الارتباطات السياسية والاقتصادية والأمنية والجيوسياسية بين الأردن وبين كل من العراق وسوريا.

وعلى صعيد آخر مثّل فقد فشل المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية للتسوية السياسية والقمع الإسرائيلي للمواطنين الفلسطينيين في الضفة منذ حزيران/ يونيو الماضي، إضافة إلى تفاقم التصعيد والعدوان الإسرائيلي على غزة منذ تموز/ يوليو الماضي قد شكّل قلقاً للمملكة، مما دفعها لاتخاذ دور مهم في البعد الإنساني، والذي لا زال غير كاف، كما عزلها عن المتغيرات بحكم إصرار إسرائيل والسلطة الفلسطينية على أن تتولى مصر هذا الملف برغم سوء علاقاته بقيادة المقاومة في حركة حماس، وبينما يحتفظ الأردن بعلاقات حسنة مع حماس، غير أنه لم يتمكن بعد من استثمارها لتطوير دوره في القضية الفلسطينية. وتشكل هذه التفاقمات للتصعيد الصهيوني وإجراءاته ضد الأماكن المقدسة والمواطنين في الضفة الغربية واعتداءاته على قطاع غزة عاملاً ضاغطاً على السياسة الأردنية في الإقليم وتجاه القضية الفلسطينية، وكذلك تجاه انتمائها لمحور الاعتدال

الذي لم يقف مع المقاومة ولا مع الفلسطينين في الضفة ضد العدوان الإسرائيلي إلا ببعد إنساني محدود لا يغير من الحال شيئاً.

ولذلك فإن مجموعة هذه المتغيرات المباشرة واستمرار تفاعلات الربيع العربي في البلاد العربية الأخرى تشكل فرصة وتحدياً للأردن لإعادة النظر بسياساته المحلية والإقليمية وفق ما سيأتي.

أبرز وأخطر التحديات

لعل أبرز التحديات التي تواجه الأردن في المرحلة القادمة تتمثل في:

- تنامي الجماعات المتطرفة في العراق وسوريا وامتداداتها في الأردن وما تشكله من قلق أمني حساس.
- تزايد الأعباء الاقتصادية بشقيها المستجد في التعامل مع قضية اللاجئين ببعدها الإنساني، والسابق في تراجع حركة التجارة مع كل من سوريا والعراق وتركيا وعدم توفر بديل مناسب.
- تزايد أزمات محور الاعتدال في الإقليم، خاصة وأن فتح مصر والإمارات والسعودية معركة مع تيار الإسلام السياسي هي سياسة لا تناسب المملكة ولا تخدم أياً من اهدافها لها، ما يجعلها في وضع حرج في ظل انتمائها لهذا المحور.

ويشكل مجموع التحديات لهذه المجالات مخاطر أساسية على استقرار المملكة ووضعها الاقتصادي ووحدتها الوطنية واستقرارها الأمني.

السياسات الخلاقة

تستند قواعد السياسات الحاكمة للأردن إلى ثلاث قواعد أساسية: الوحدة الوطنية، والدور الإقليمي المناسب والقوي، والإصلاح السياسي والاقتصادي، ونظراً لما تشكله العواصف والتحديات من مخاطر على الأردن فان إدارة السياسة الأردنية لم يعد كافياً

تنفيذها بالطرق التقليدية ووفق معايير قديمة، حيث أصبح الأردن في قلب العاصفة وجزءاً قسرياً منها، وأن النأي بالنفس فقط لم يعد كافياً برغم أهمية استمراره في المجال العسكري والأمني، ويُعتقد بأن تحقيق ذلك ممكن في حال تم التعامل مع هذه المتغيرات والمخاطر باحترام القواعد الاستراتيجية الحاكمة لسياسة المملكة من جهة، وباتخاذ إجراءات تقوم على توسيع دائرة الشراكة في التعامل مع هذه المتغيرات من القوى الاجتماعية والسياسية الحية في البلاد، وأبرز التحولات المطلوب إجراؤها لتكون السياسات وإدارتها خلاقة بالمفهوم الذي يقصده التحليل:

- الجهد الوطني المشترك بين النظام ومختلف القوى السياسية وإلغاء سياسة الإقصاء والتهميش لقوى سياسية ومجتمعية في إدارة البلاد، مع المحافظة على البعد العربي بحكم الانتماء الأيديولوجي للمملكة لهذه الأمة وحضارتها وبحكم الجوار الطبيعي والامتداد التاريخي لها، وبحكم التداخل الاجتماعي العريق، وحتى يحفظ الأردن هوامش المناورة المناسبة في الفضاء العربي.
- اتخاذ سياسة التوازن بين الأمن السياسي للنظام والحكم، وبين الأمن الاجتماعي للمجتمع والتقاليد والهوية، والاستقرار الفكري لدى الشباب الذي يتعرض لعمليات خطرة من الانحراف والإنجرار إلى الفكر المتطرف أحيانا وإلى فكر اللامبالاة والضعف والعجز أحيانا أخرى، مما يضعف قدرته على حمل المسئولية والمشاركة في مواجهة التحديات، بينما يحقق الاستقرار الفكري والنفسي للشباب قاعدة انطلاق صلبة جداً للمحافظة على هويته واتزانه واعتداله أمام أي محاولات مشبوهة.
- التعامل مع الضغوط والإغراءات من الأصدقاء كما الأعداء على قاعدة الامتصاص دون الاستجابة لما يخالف القواعد والسياسات أعلاه، والاستعداد الدائم لأي مفاجآت بتغير سياسة أي طرف تجاه المملكة أو بتفاقم أزمات

التطرف والعنف، أو بتعرض المملكة لإشكالات اقتصادية أو خلافات سياسية داخلية خطرة.

وتؤكد المقالة أهمية الابتعاد كليا عن بعض ملامح التجربة السابقة والمتعلقة بأسلوب الإرجاء والتأخير لعدم القدرة على اتخاذ القرار أو لعدم وضوح الرؤية أو بسبب ضغوط قوى الشد العكسي وخاصة ما يتعلق بأهمية تطوير التعديلات الدستورية لرفع مستوى التلاحم الوطني والشراكة في حمل أعباء البلاد وحمايتها لمصلحة النظام والمجتع على حد سواء، وكذلك الابتعاد عن سياسة الاعتماد على المتغيرات الإقليمية والدولية لتنقذ موقف المملكة، والتحول نحو رسم رؤى أردنية سياسة واعية وقوية عن دراسة وعلم وتبين اتجاه المتغيرات، واعتبار العوامل الخارجية عوامل مساعدة أو معيقة وفق معادلاتها واتجاهاتها اللاحقة، بل ربما يقود الأردن سياسات بعض الأطراف الإقليمية والدولية في المنطقة نحو سياساته هو ليحقق الأمن والاستقرار للممكلة وللأمة في المنطقة. وهذا ما سيخلص إدارة السياسات من الكثير من الإشكاليات السابقة والتي تسببت بتأخر الأردن أو غيابه عن الفعل، وأخص بالذكر التدخل المباشر في القضية الفلسطنيية التي ما دأب النظام أن يسميها بقضية أردنية محلية، وذلك بالانحياز التام لصالح الشعب الفلسطيني على مختلف المستويات.

والسؤال الكبير الذي أسس له هذا التحليل المركز حول الأردن في تعامله مع العواصف وإفرازاتها هل يمكن أن ينجح الأردن في بناء مشروع وطني- عربي شامل لمواجهة التحديات الناجمة عن هذه العواصف، وبالتالي تشكيل حالة حماية مستقرة ومستدامة للأردن ومحيطه العربي بأبعاده الفكرية والسياسية والأمنية والحضارية والاقتصادية؟

التحرير

البحوث والدراسات

تنامي قوة روسيا الاتحادية وعودتها إلى الشرق الأوسط*

أ.د. أحمد سليم البرصان

فرضت روسيا الاتحادية نفسها قوة عالمية بعد أن تراجعت مكانتها إثر انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١، وكان التراجع آنذاك اقتصادياً وسياسياً واستراتيجياً، ولكنها في العقدين الأخيرين عملت على استعادة قوتها على المستويات الثلاثة؛ فقد عملت على تعزيز نفوذها في جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابقة في آسيا الوسطى والقوقاز من خلال الاتفاقيات الاقتصادية وتأسيس رابطة كومنولث الدول المستقلة (CIS) في ٨ كانون أول/ ديسمبر ١٩٩١، ضمن استراتيجية الجوار القريب (NEAR ABROAD) وقيام منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠١، وإقامة منطقة التجارة الحرة، وطرح مشروع اتحاد أورآسيا، إضافة إلى استعراض قوتها العسكرية بالتدخل في منطقة الشيشان عامي ١٩٩٤و١٩٩٩، وتدخلت في الأزمة الجورجية عام ٢٠٠٨، عندما تقدمت القوات الروسية وسيطرت على الاوضاع في كل من أبخازيا وأوسيتيا، ما أسفر عن إعلانهما عن الانفصال عن جورجيا، وقد أوشكت القوات الروسية على الدخول إلى العاصمة الجورجية تبليسي، وكانت هذه إشارة واضحة للدول الغربية: الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة، على أن روسيا الاتحادية جادة في استعادة إمبراطوريتها المفقودة بشتى الوسائل الممكنة.

وقد دخلت روسيا أيضا في السنوات الأخيرة في سياسة "حرب القواعد العسكرية" في محاولة لإخراج الولايات المتحدة من دول آسيا الوسطى الإسلامية، والتي استغلت انهيار الاتحاد السوفييتي والضعف الروسي في إقامة قواعد عسكرية، إلا أن روسيا الاتحادية تسعى لتقليم الأظافر الأمريكية في دول كومنولث الدول المستقلة.

* أستاذ العلاقات الدولية- قسم العلوم السياسية، جامعة الملك عبد العزيز- جدة.

وقد تُوِّجت عودة روسيا العالمية وتحديها للدول الغربية بتدخلها في الأزمة الأوكرانية هذا العام ٢٠١٤، حيث تدخلت القوات الروسية في شبه جزيرة القرم التي أعلنت حكومتها المحلية، وبدعم روسي، الاستفتاء الشعبي الذي تم في ١٦ آذار/ مارس ٢٠١٤ لإعلان استقلال القرم وانضمامها إلى روسيا الاتحادية، وهو ما تم بالفعل رغم التنديد الأمريكي والأوروبي بالتدخل الروسي، وقد كانت السفن الروسية قد سيطرت على موانئ البحر الأسود التابعة للقرم، والتي كانت روسيا القيصرية سابقاً قد دخلت في حروب مع الدولة العثمانية للسيطرة على القرم والبحر الأسود للوصول إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط، حيث يربط مضيقا البسفور والدردنيل البحر المتوسط بالبحر الأسود.

ومن هنا، نجد أن التحدي الروسي كان واضحاً للغرب في أزمة أوكرانيا بضم القرم للسيادة الروسية، وكما يقول مستشار الأمن القومي الأمريكي السابق بريجنسكي (١٩٧٧-١٩٨١) "إن روسيا بدون أوكرانيا لا تشكل إمبراطورية آسيوية ... فإذا استطاعت موسكو السيطرة على أوكرانيا بملايينها الاثنين والخمسين ومواردها ووجودها على البحر الأسود، فإن روسيا تستعيد عندئذ وبشكل أوتوماتيكي لتصبح دولة إمبراطوية قوية ممتدة عبر أوروبا وآسيا"[(١)].

وامتد الاستعراض الروسي والنفوذ في دول الجوار القريب إلى عضوية روسيا في مجموعة دول البريكس (BRICS) التي عزّزت علاقات روسيا بدول محورية في أمريكا اللاتينية-البرازيل، وأفريقيا- جنوب أفريقيا، وآسيا- الهند والصين، كما نجد موقف روسيا بارزاً في تأييد النظام السوري بقوة في المحافل الدولية، وعزمها على تفعيل دورها في الشرق الأوسط على اعتبار أنه يقع ضمن مصالح الأمن القومي الروسي من خلال تعزيز التعاون الروسي مع كل من إيران والعراق وحزب الله، وبيع الأسلحة، والتبادل التجاري في الشرق الأوسط، والزيارات المتبادلة بين المسؤولين الروس وزعماء الدول العربية وتركيا وإيران.

أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة أن تجيب على الأسئلة التالية:

١- ما هي عوامل القوة الروسية التي أدت بعد الحرب الباردة إلى عودتها بقوة للدور الدولي؟ حيث ترى المدرسة الواقعية التقليدية (مدرسة هانس مورجنثو) في العلاقات الدولية أن الدول تسعى لتحقيق مصالحها، وأن المصلحة تتمثل في امتلاك عناصر القوة، لأن توفر القوة يضمن تحقيق المصالح، وتتعدد عناصر القوة من العسكرية إلى الاقتصادية إلى الأيديولوجية، وغيرها من عوامل القوة التي تتناولها الدراسة.

٢- ما العلاقة بين القوة الروسية والسياسة الروسية في الشرق الأوسط، وما هي مصالحها في الشرق الأوسط؟

منهجية الدراسة

تتبنى الدراسة المنهج التاريخي والجيوبولتيكي في دراسة تطور الدور الروسي العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، وتستفيد من المنهج الجيوبولتيكي في تحليل القوة الروسية، على اعتبار أن هالفورد ماكندر قد أشار إلى أن الاتحاد السوفييتي السابق، أو روسيا القيصرية من قبل، تمثل قلب اليابس، وحسب نظريته، فإن السيطرة على شرق أوروبا تعني السيطرة على قلب اليابس، وبالتالي السيطرة على جزيرة العالم، ثم الهيمنة على العالم، ولا زالت السياسية والاستراتيجية الغربية تنظر إلى الخطر الروسي من خلال نظرية ماكندر وقلب اليابس، وخاصة الصراع على آسيا الوسطى فيما يسمى اللعبة الكبرى الجديدة (NEW GREAT GAME).

أولا: روسيا الاتحادية بين أورآسيا والأطلسي (الشرق والغرب)

إن روسيا الاتحادية دولة مترامية الأطراف، وتأتي في المرتبة الأولى في العالم من حيث المساحة (١٧٠٩٨٢٤٢) كم^{٢}، والمرتبة العاشرة في عدد سكانها (١٤٢,٥ مليون نسمة) وفي المرتبة الخامسة على مستوى الاقتصاد العالمي، وهي دولة أوراسية سواء في الجغرافيا

أو التاريخ، حيث يعيش ٧٤٪ من سكان روسيا الاتحادية في الجزء الغربي من روسيا الاتحادية، وتقع العاصمة موسكو أو قبلها العاصمة التاريخية بطرسبورغ في الجزء الأوروبي، ومن جهة أخرى نجد أن ٧٧٪ من مساحة روسيا في آسيا، وقد كان الشعور بالهوية الأوروبية مُتبنّى في عهد القيصر بطرس الأكبر(١٦٧٢-١٧٢٥)، حيث زار أوروبا وفرض الزي الأوربي وتبنى نمط الحياة الأوروبية، حتى إنه فرض الضريبة على إطالة اللحية محاولاً تقليد الروس الغرب في حلق اللحية.

وقد دخلت روسيا التاريخية في صدام مع الدول الأوروبية عندما حاول القياصرة الروس التوسع غرباً، وكانت حرب القرم مثالاً في القرن التاسع عشر (١٨٥٣-١٨٥٦) عندما تقدمت روسيا تجاه البحر الأسود واحتلال القرم من الدولة العثمانية، وشاركت كل من بريطانيا وفرنسا بجانب الدولة العثمانية ضد روسيا القيصرية، وكان قياصرة روسيا يعتبرون أنفسهم ورثة الإمبراطورية البيزنطية التي أسقطها السلطان محمد الفاتح عام ١٤٥٣ بفتح القسطنطينية، وأصبحت موسكو تعتبر "روما الثالثة"، وحامية للأرثوذكسية المسيحية، وهناك من رأى أن روسيا الأرثوذكسية تتميز في التاريخ والحضارة عن أوروبا الغربية كما كتب صموئيل هنتنجتون في مقالته صدام الحضارات ١٩٩٣، ووصف روسيا الاتحادية بأنها ذات حضارة أرثوذكسية متميزة عن الحضارة الغربية في تصنيفه لحضارات العالم السبع أو الثماني[٢].

وإثر قيام الثورة البلشفية أصبح الخلاف بين روسيا والدول الغربية أكثر وضوحاً، حيث اتخذت الدول الغربية موقفاً من الثورة التي تبنت الماركسية، وأخذت الهوية الآسيوية تطغى بشكل واضح سياسياً وأيديولوجياً، سواء قبل الحرب العالمية الثانية أو خلال الحرب الباردة، فنجد أن ستالين قد صرّح لأحد الدبلوماسيين اليابانيين بقوله: "روسيا دولة آسيوية، وأنا آسيوي"[٣]، وقد صرح الزعيم السوفييتي نيكيتا خروتشوف أثناء زيارة له للهند عام ١٩٥٥ قائلاً: "إن دولتنا أوروبية وآسيوية، وإن قسماً كبيراً من أراضي دولتنا يقع في القارة الآسيوية"[٤]، ونجد أن النخبة القومية المحافظة في روسيا

الاتحادية قد أكدت على هوية روسيا الاتحادية وضرورة التوجه الآسيوي في السياسة الخارجية، فقد خصّص المفكر الجيوبولتيكي ألكسندر دوغين حديثاً عن مستقبل روسيا الجيوبولتيكي على الأورآسيوية والأرثوذكسية وضرورة التوجه الروسي شرقاً وجنوباً في كتابه "أصول الجيوبولتيكا"[٥].

ويتبنى الرئيس الروسي الحالي التوجه الجيوبولتيكي نحو آسيا وليس أوروبا، ويظهر أن الخلافات السياسية مع الدول الغربية، مثل حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، دفعته للقول: "إن الغرب يتعاون معنا كأننا نازلون من على الأشجار"[٦]، والحقيقة أن ميخائيل جورباتشوف قد حاول التقرب من أوروبا بطرحه مفهوم "البيت الأوروبي المشترك"[٧]، ولكن الاتحاد السوفييتي انهار قبل أن يصل إلى هذا الحلم.

ثانيا: تطور توجهات السياسة الخارجية الروسية منذ نهاية الحرب الباردة

أ- أندرية كوزيرف والتوجه غرباً (السياسة الأطلسية)

بعد الإعلان رسمياً في ٢٥ كانون أول/ديسمبر عام ١٩٩١ عن نهاية الاتحاد السوفييتي، وانتخاب بورس يلستين رئيساً لجمهورية روسيا الاتحادية[٨] التي أصبحت وريثاً للاتحاد السوفييتي وتشغل المقعد الدائم في مجلس الأمن القومي، أخذت السياسية الخارجية الروسية التوجه غرباً نحو أوروبا، وهو ما يطلق علية المدرسة الأطلسية في السياسة الخارجية الروسية، وكان أندريه كوزيرف مهندساً لهذه السياسة عندما شغل منصب وزير الخارجية الروسي (١٩٩٠-١٩٩٦)، فقد كان يرى أن التهديد والتحدي أمام الأمن القومي الروسي قد اختفى من جهة الغرب، وأن التهديدات التي كانت تواجه الاتحاد السوفييتي لم تعد موجودة في حالة روسيا الاتحادية[٩]، وأن مصالح روسيا الاتحادية في التعاون مع الغرب وتبني الديمقراطية والاقتصاد الليبرالي الحر.

وبسبب توجه روسيا الأطلسي في التعاون السياسي مع أوروبا والولايات المتحدة فقد اتهم بفشله في إدارة العلاقات الروسية مع الجمهوريات السوفييتية السابقة في الاتحاد السوفييتي ومشكلة البوسنة في البلقان[١٠].

كانت دوائر البيروقراطية السياسية الروسية، سواء في الرئاسة أو وزارة الخارجية الروسية، ترى أن الجمهوريات السوفييتية السابقة تعدُّ منطقة نفوذ روسية تحت مسمى دول الجوار القريب، وبدأت الدعوة لتشكيل كومنولث الدول المستقلة، بل اعتبرت بعض الدوائر الاستراتيجية في موسكو أن الجمهوريات السوفييتية السابقة تقع ضمن النفوذ الروسي، وأطلق على تلك السياسية "مبدأ مونرو الروسي"[١١]، إشارة إلى مبدأ مونرو الأمريكي عام ١٨٢٣، حيث اعتبر أن أمريكا اللاتينية منطقة نفوذ أمريكية ومنعت أوروبا من عودة نفوذها للقارة الأمريكية الجنوبية.

ب- بريماكوف وبوتين والتوجه آسيوياً (المدرسة الأورآسية)

حدث التحول في السياسة الروسية تجاه آسيا مع في عهد يويني بريماكوف، الذي كان دبلوماسياً مخضرماً، وعمل صحفياً في صحيفة برافدا ومراسلاً لها في الشرق الأوسط في الحقبة السوفييتية، وهو من المتخصصين في الشرق الأوسط، حيث تولى عدة مناصب في المؤسسات الأمنية، فشغل عام ١٩٩١ منصب مدير الاستخبارات السوفييتية الخارجية KGB، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي أصبح مديراً للاستخبارات الروسية (FSB)، واستمر في إدارتها حتى عام ١٩٩٦ في عهد يلستن، وفي كانون ثاني/ يناير عام ١٩٩٦ أصبح وزيراً للخارجية خلفاً لكوزيرف، وفي أيلول/ سبتمبر عام ١٩٩٨ عُيّن رئيساً للوزراء، واستمر في منصبه حتى أيار/ مايو عام ١٩٩٩، وأحدث خلال المناصب التي تولاها تحولاً في السياسية الخارجية الروسية نحو آسيا، من توثيق للعلاقات مع الجمهوريات السوفييتية السابقة، إلى بناء العلاقات الاقتصادية والسياسية مع الصين والهند، والذي أطلق عليه المثلث الاستراتيجي- Strategic Triangles[١٢] على الأقل في آسيا والشرق الأوسط وأوروبا في ظل نظام تعددية الأقطاب الدولية، بالإضافة إلى إعادة

الانفتاح على الشرق الأوسط، وبذلك أعاد بريماكوف التوازن للسياسة الخارجية الروسية كدولة كبرى لها تأثيرها الدولي.

وكان هاجس بريماكوف والنخبة القومية الروسية توسع الاتحاد الأوروبي من خلال انضمام بعض الدول التي كانت ضمن المنظمة السوفييتية للاتحاد الأوروبي وتمدد الناتو من خلال محاولة ضم دول جديدة للحلف، الأمر الذي اعتبرته موسكو محاولة لتطويق روسيا الاتحادية وتهديداً لأمنها القومي.

وبعد بريماكوف تبنى فلاديمير بوتين ذات السياسية الخارجية التي تتجه لدعم الدور الروسي في آسيا[١٣]، ومما يجدر ذكره هو الخلفية السياسية والأمنية لهما، وأنهما عاشا في الحقبة السوفييتية، وهو ما تتناوله الدراسة في الحديث عن الهوية الروسية عند بوتين والاتحاد الأوراسي الذي دعا له.

ثالثاً: عوامل القوة الروسية ودورها العالمي

كان لانهيار الاتحاد السوفييتي دورٌ مهمٌّ في تراجع دوره كقوة عظمى، حيث كان لانهيار الاقتصاد والسياسة وانتشار الفساد في البيروقراطية الروسية دور في ذلك، إضافة إلى انهيار الأيديولوجية الماركسية؛ فقد كانت روسيا الاتحادية بحاجة إلى النهوض الاقتصادي وبناء النظام السياسي الجديد وتبني استراتيجية جديدة تعيد لها دورها التاريخي، سواء في ظل الإمبراطورية القيصرية أو الاتحاد السوفييتي السابق.

وكان التوجه الروسي بعد الانهيار نحو غربياً- أطلسياً، على أساس تحقيق مكاسب للأمن القومي الروسي، ولكنها وجدت نفسها محاطة بالتحديات والأخطار التي تهدد أمنها القومي كما قال السفير الروسي السابق في الولايات المتحدة فلاديمير ليوكن Lukin: "إن روسيا تواجه بشكل متزايد تطويقاً جديداً، ورغم أنه لا يوجد تحالف معادٍ حولها، فإنها تواجه مشاكل جدية أو كامنة في أغلب الدول على أطرافها الجديدة"[١٤].

١- النمو الاقتصادي والقوة الروسية

كان الفشل الاقتصادي السوفييتي وتراجع النمو الاقتصادي والتضخم وانتشار البطالة من أهم أسباب انهيار الإمبراطورية السوفييتية، وقامت روسيا في بداية استقلالها بالتغلب على ذلك بالاستعانة بالدول الأوروبية، وخاصة ألمانيا، حتى أصبح الاقتصاد الروسي يتعافى بعد الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ في عهد يلستن، عندما تبنى اقتصاد السوق والخصخصة للمشاريع الاقتصادية، حتى ظهرت طبقة أوليجارشية، وانتشر الفساد بين هذه النخبة الأوليجارشية حتى أخذ بوتين عندما تولى رئاسة روسيا يضع قيوداً على النشاط الاقتصادي ويؤكد على دور الدولة، للتغلب على الأزمات الاقتصادية كما حدث عام ١٩٩٨، وأخذ مستوى الدخل الفردي الروسي يرتفع، وقد ساعد على النهوض الاقتصادي الروسي ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي الذي يصدر لأوروبا الغربية والدول الآسيوية.

ونلاحظ من الشكل (رقم ١)، أن الناتج القومي الإجمالي الروسي قد تطور بشكل كبير، حيث كان الدخل ضعيفاً بداية تفكك الاتحاد السوفييتي، وخاصة في عهد الرئيس يلتسن وتبنيه سياسة الاقتصاد الليبرالي الحر، وتراجع الناتج القومي الإجمالي في الأزمة الاقتصادية مع عام ١٩٩٨، وبعد تولي الرئيس بوتين رئاسة روسيا الاتحادية تطور الناتج القومي بشكل متزايد حتى وصل إلى ٢,٥ تريليون دولار عام ٢٠٠٠، وقد أعطت هذه القفزة القوية للاقتصاد الروسي مكانة لتأخذ روسيا دورها كقوة كبرى في السياسة الدولية.

لقد وصل النمو السنوي في الاقتصاد الروسي عام ٢٠١٣ إلى ٧٪، وبينما كانت نسبة التضخم عام ١٩٩٩ ٨٥,٦٪، تراجعت في عام ٢٠١٣ إلى ٦,٢٪، وكان الاحتياطي من العملة الأجنبية ١٢٥ مليار دولار، ولكنه صعد إلى ٥٠٠ مليار في السنوات السابقة نفسها.

أما البطالة فقد كانت عام ١٩٩٩ بنسبة ١٢,٤٪، وتراجعت عام ٢٠١٣ إلى ٥,٣٪، ونسبة الذين هم تحت خط مستوى الفقر عام ١٩٩٩ ٤١,٥٪، فانخفضت عام ٢٠١٣ إلى ١١,٢٪، ووصل متوسط دخل الفرد السنوي عام ٢٠١٣ إلى ١٧,٦٩٨ دولاراً[١٥].

وترجع قوة الاقتصاد الروسي ونموه وارتفاع الناتج القومي الاجمالي إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة إنتاجه، ففي عام ٢٠١١ احتلت روسيا المرتبة الأولى في إنتاج النفط في العالم، وثاني دولة في العالم في انتاج الغاز الطبيعي، وهي الدولة الأولى في العالم في الاحتياطي من الغاز الطبيعي، والثانية في الاحتياطي العالمي من الفحم الحجري، والثامنة في العالم في الاحتياطي من النفط[١٦].

وإضافة إلى موارد روسيا الاقتصادية، فقد انتهجت روسيا سياسة خارجية لتعزيز قوتها الاقتصادية، فانضمت إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠١٢، وشكلت مجموعة بريكس (روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب أفريقيا)، وعززت علاقاتها التجارية مع دول الكومنولث الروسي، ومع الصين، وشكلتا منظمة شنغهاي للتعاون، وشكلت كذلك الاتحاد الاقتصادي لأورآسيا.

شكل رقم (١)الناتج المحلي الإجمالي

(تعادل القوة الشرائية)

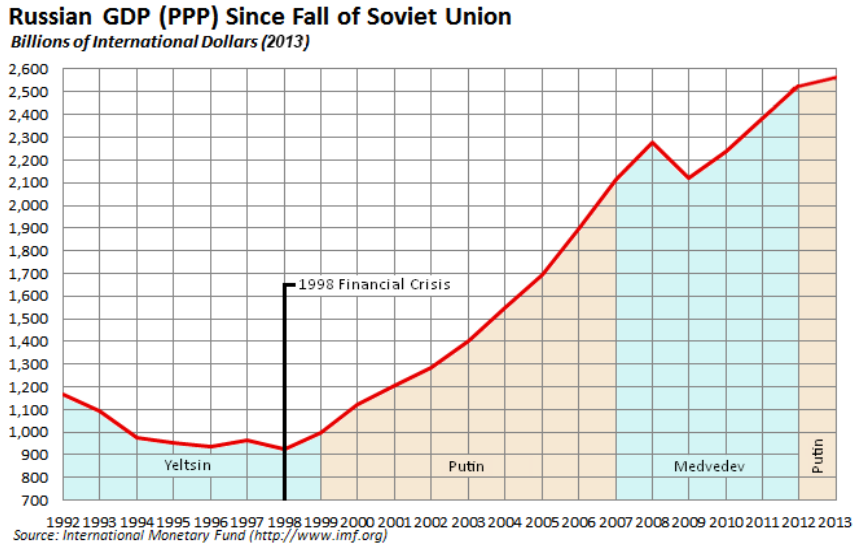

٢- النخبة الروسية والهوية القومية والأورآسية

يُعدّ ألكسندر دوغين مفكراً قومياً لروسيا، ويتحدث عن مستقبل روسيا الاتحادية بقوله: "لا معنى لوجود الشعب الروسي كجماعة تاريخية عضوية دون إبداع قاري يقوم على بناء الإمبراطورية، ولن يغدو الروس شعباً إلا في إطار الإمبراطورية الجديدة، وعلى هذه الإمبراطورية، وفق المنطق الجيوبولتيكي، أن تتفوق من الناحية الاستراتيجية والمدى المكاني على الحالة السابقة- الاتحاد السوفييتي، وعلى هذا فإن الأمبراطورية الجديدة ينبغي أن تكون أوراسية قارية كبرى، وأن تكون في المستقبل عالمية؛ فمعركة الروس من أجل السيادة على العالم لم تنته بعد"(١٧).

وحسب استطلاع للرأي العام الروسي عام ١٩٩٤، فإن ٧٦٪ من الروس اعتبروا انهيار الإمبراطورية السوفييتية حدثاً سلبياً مقابل ٧٪ اعتبروه إيجابياً، فالأيديولوجية والاعتزاز بالهوية وتماسك المجتمع وترابط النخبة تعدُّ جميعا عناصر قوة للدولة بدل تفككها.

وقد علّق الرئيس الروسي الحالي بوتين عام ٢٠٠٥، والذي ينتمي لتيار المدرسة الأوراسية، علّق على انهيار الاتحاد السوفييتي بقوله: "إن انهيار الاتحاد السوفييتي كارثة القرن العشرين الكبرى"[١٨]، ويعدّ بوتين من أتباع المدرسة الجيوبولتيكية الاورآسية وتعزيز مكانة روسيا في الجمهوريات الروسية السابقة، وترى هذه المدرسة أن المصالح القومية، وليس الأيديولوجية، هي التي تحدد سياسة روسيا الخارجية ضمن ما يعرف بالتمدد الثوري- Revolutionary Expansionism[١٩] في أورآسيا في سبيل مواجهة التوسع الغربي، أي محاولة الناتو ضم دول جديدة إلى عضويته مما يهدد روسيا، وهذا ما يفسر الموقف الصارم القوي من روسيا في التدخل في جمهوريتي جورجيا وأوكرانيا، والذي يعيدنا إلى مبدأ بريجنيف عام ١٩٦٨ عندما تدخل الاتحاد السوفييتي في تشيكوسلوفاكيا للمحافظة على المنظمة الاشتراكية التابعة للاتحاد في حلف وارسو.

لقد أصيبت النخبة الروسية بصدمة قوية من انهيار الاتحاد السوفييتي، لأن القومية الروسية هي التي كانت تسيطر على المراكز الحساسة، سواء السياسية أو الأمنية والعسكرية في الجمهوريات السوفييتية، وكان الروس منتشرين في هذه الجمهوريات بحرية، ومع انهيار الرابط الأيديولوجي ونهاية الإمبراطورية، فإن النخبة المخضرمة منذ العهد السوفييتي التي تولت السلطة في روسيا الاتحادية كان لها الحنين لتشكيل روسيا الاتحادية كقوة رئيسة في أورآسيا، وأن تلعب دوراً قوياً في ذلك على المستوى السياسي الدولي.

ونشير إلى أن هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الأولى، والتعويضات التي فرضت عليها فيما بعد، كانت رد فعل على أعمال هتلر وظهور الحزب النازي وتحدي أوروبا الذي سعى لأن يعتبر ألمانيا والجنس الآري هو من يجب أن يهيمن على القارة الأوروبية[٢٠]، ومن هنا كان، وبعد الحرب العالمية الثانية وتقسيم ألمانيا، كان رد الفعل الألماني عام ١٩٨٩ وحدتها وتجاوز الخلافات الأيديولوجية، ولذلك لا نستغرب من النخبة الروسية حين ترى أهمية الهيمنة على أورآسيا من روسيا القيصرية والاتحاد السوفييتي، حتى ولو

كان ذلك استمراراً بشكل آخر في روسيا الاتحادية حالياً، أو حسب تعبير هالفورد ماكندر على قلب اليابس.

يَعتبِر الرئيس بوتين الذي يتولى رئاسة روسيا الاتحادية للمرة الثالثة أن الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٨) هي فترة الحكم المباشر لروسيا الاتحادية بنظام سلطوي، يتم فيه تشكيل السياسة الروسية الداخلية والخارجية ضمن رؤية محددة بهيمنة الدولة في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والأمنية، في محاولة لبلورة هوية روسيا الاتحادية التي تحقق من خلالها طموحها في الهيمنة على الجمهوريات السوفييتية السابقة وتواجه امتداد الاتحاد الأوروبي والناتو، ولذا فقد طرح بوتين في فترة حملته الثالثة ٢٠١٢ إنشاء الاتحاد الأورآسي- Eurasian Union عام ٢٠١٥[٢١]، وقد تم التوقيع رسمياً يوم ٢٩ أيار/ مايو ٢٠١٤، في عاصمة كازاخستان آستانا على إنشاء الاتحاد الأورآسي بين روسيا الاتحادية وبيلوروسيا وكازاخستان، وترك الباب مفتوحاً لدول الجمهوريات السوفييتية السابقة للانضمام إليه.

وترجع جذور الأورآسية إلى القرن التاسع عشر، وقد استمر التأكيد عليها في الحقبة الروسية الحالية، في محاولة لأن تكون الأيديولوجية في ربط الأقاليم الروسية في الاتحاد الروسي، ومحاولة إحباط أي محاولة لانفصال داخل الاتحاد الروسي، وتوفير قوة لروسيا الاتحادية من خلال الاندماج الاقتصادي والإنساني الذي تم التوقيع عليه عام ١٩٩٦ مع كلٍّ من بيلوروسيا وكازاخستان وقيرغزيستان، وتشكيل المجموعة الاقتصادية الأورآسية[٢٢].

إن روسيا الاتحادية اليوم أكثر تجانساً عرقياً من الاتحاد السوفييتي السابق وبشكل نسبيّ، حيث العرق الروسي، كما أن الأقليات الروسية في الجمهوريات السوفييتية السابقة عاملٌ مهمٌّ في تدعيم أو تبرير التدخل الروسي في دول آسيا الوسطى؛ فهناك حوالي ٢٠ مليون روسي خارج الاتحاد الروسي منتشرين في الجمهوريات السوفييتية السابقة، وكان وجود الأقلية الروسية وحمايتها مبرراً في التدخل في القرم، وسهّل ذلك في ضمّ شبه

جزيرة القرم لها، كما أن الأقلية الروسية في شرق أوكرانيا تعتبر ورقة ضغط بيد بوتين لاستعمالها ضد وحدة أوكرانيا، ولقد وصلت شعبية الرئيس الروسي بوتين إلى ٨٢٪ في روسيا مع التدخل الروسي في أوكرانيا وضم شبه جزيرة القرم، وأصبح بطلاً قومياً، وهذا يعكس الشعور القومي عند الشعب الروسي في حلم الإمبراطورية الروسية ودورها العالمي، وقد أشرنا آنفاً إلى آراء أكسندر دوغين والرئيس بوتين التي تعكس أغلب توجهات النخبة الروسية في إمبراطورية روسيا في أورآسيا.

كما لاحظنا أن للتدخل الروسي في أوكرانيا صدى في الأقلية الروسية في شمال جمهورية كازاخستان عندما تجمهر بعض الروس حول السفارة الروسية في آستانة عاصمة كازاخستان وحملوا لافتات مكتوب عليها: "بالأمس أبخازيا وأوسيتا، واليوم القرم، وغداً شمال كازاخستان"[٢٣]، وهي إشارة للتدخل الروسي في جورجيا وأوكرانيا، وهي تبقى عنصراً مهمّاً في القوة الروسية في أورآسيا.

٣- منظمة شنغهاي للتعاون (ناتو الشرق NATO EAST)

تسعى أي دولة إلى تعزيز قوتها سواء بالقوة العسكرية أو التحالف مع الدول الأخرى، أو على الأقل بالتعاون السياسي والاقتصادي، فالقوة تستعمل عادة لتحقيق الأهداف السياسية، وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي الذ أصبح نظاماً أحادي القطبية، أصبحت المصالح القومية لكل من روسيا والصين تدفعهما للتعاون من أجل تعزيز دورهما في مواجهة الهيمنة الأمريكية، والتوجه نحو إقامة نظام تعدد القطبية، خاصة بعد بناء القواعد العسكرية في دول آسيا الوسطى ومحاولة السيطرة على الغاز الطبيعي والنفط في منطقة بحر قزوين، وإثارة الولايات المتحدة للثورات الملونة في منطقة تعتبر المجال الحيوي لكل من الصين وروسيا.

ولذلك جاء التعاون الصيني والروسي مع بعض دول آسيا الوسطى عام ١٩٩٦، وتطور هذا التعاون في تأسيس منظمة شنغهاي للتعاون عام ٢٠٠١، وكانت البداية هي التعاون في سبيل حل المشكلات الحدودية ومقاومة ما تسميه الإرهاب وتجارة المخدرات،

ثم تطور إلى تعاون سياسي واقتصادي ومناورات عسكرية مشتركة بين القوات الصينية والروسية، وكان لهذه التدريبات أهدافها السياسية أمام توسع الناتو، حيث شعرت روسيا بأن ذلك يهدد أمنها القومي، وهذا ما شعرت به الصين كذلك، ومن هنا اتسعت منظمة شنغهاي للتعاون لتشمل كلاً من الصين وروسيا الاتحادية وكازاخستان وقرغيزستان وأوزباكستان وطاجكستان، ثم انضمت دول آسيوية أخرى بصفة مراقب وهي بيلوروسيا وتركيا وسيرلانكا وباكستان وإيران والهند[٢٤].

تظهر الفكرة الآسيوية في الرؤية الروسية في تعاون هذه الدول، حتى إن رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان طلب الانضمام لهذه المنظمة في ظل رفض الاتحاد الأوروبي انضمام تركيا له، الأمر الذي قد يستعمله أردوغان ورقة ضغط على الاتحاد الأوروبي.

ورغم أن منظمة شنغهاي للتعاون ليست حلفا عسكرياً، إلا أن هناك من الخبراء الغربيين من يعتبر المنظمة تحالفاً استراتيجياً في وجه الهيمنة الأمريكية على الشؤون الدولية، ومواجهة لتمدد حلف الناتو شرقاً إلى الجمهوريات السوفييتية السابقة، وكما يقول آدم كاستيلو: "إن منظمة شنغهاي للتعاون تحالف استراتيجي، هدفه الأساسي إنهاء تمدُّد الولايات المتحدة إلى مناطق تعتبر تقليدياً ضمن النفوذ الروسي والصيني"[٢٥].

بدأت المناورات العسكرية بين الصين وروسيا الاتحادية، وبمشاركة بعض الدول الأخرى، عام ٢٠٠٥ تحت شعار "مهمة سلام"[٢٦]، واستمرت أسبوعاً بمشاركة ١٠ آلاف جندي من كلا الدولتين، وفي عام ٢٠٠٧ كانت المشاركة الثانية في مناورة "سلام ٢٠٠٧"، وشاركت فيها الدول الأعضاء الست في المنظمة، ثم مناورة "درع السلام" عام ٢٠٠٩، وعام ٢٠١٠، ثم مناورة التعاون البحري عام ٢٠١٢.

ولا شك أن لهذه المناورات أبعاداً سياسية في العلاقات بين الدول الأعضاء والدول المنافسة لها[٢٧]، وإذا كانت روسيا تسعى لتحقيق مكاسب سياسية واستراتيجية في وجهة الناتو، فهناك من المعلقين الغربيين من يعتبر منظمة شنغهاي "ناتو الصين"[٢٨]، وسواء

كانت منظمة شنغهاي ناتو الصين أو ناتو روسيا فإن مصالح كلٍّ منهما فرضت عليهما التعاون بتشكيل المحور الآسيوي الذي يضم الدول الست الأعضاء والمراقبين، وخاصة إيران والهند وباكستان، إضافة إلى تلويح تركيا بها في وجه حلفائها في حلف الناتو وفي الاتحاد الأوروبي.

٤- تراجع القوة الأمريكية وحرب القواعد العسكرية

يُعدُّ التقاط الدول للفرص السانحة لتحقيق مصالحها إضافة لقوتها، إن لم يكن عنصراً من عناصر القوة، فقد استغلت الولايات المتحدة انهيار الاتحاد السوفييتي، فعزّزت هيمنتها على العالم، وقد علّق أحد الخبراء الروس على ضم روسيا للقرم بأنه: "التقاط اللحظة التاريخية"، وعبّر أيضا أحد الروس المتحمسين للضم بقوله: "بعد عقدين على حركة انحسار متواصلة، ها نحن نبدأ مرحلة التوسع ... إنها دروس التاريخ".

وقد جاءت اللحظة التاريخية في وقت تراجع الولايات المتحدة، حيث تتعرض لأزمة اقتصادية خانقة منذ عام ٢٠٠٧، ودخلت في حربين فاشلتين: الحرب في أفغانستان عام ٢٠٠١ للقضاء على حركة طالبان ومحاربة ما أسمته "الإرهاب"، ولكنها تورطت في المستنقع الأفغاني، وهي تسعى الآن للانسحاب رغم مشاركة حلف الناتو، فلم تستطيع أن تقضي على طالبان ولا على "الإرهاب"، أما المستنقع العراقي الذي تورطت فيه عام ٢٠٠٣ فقد خرجت منه أيضا دون نجاح بسبب المقاومة العراقية الضارية، فلا ديمقراطية تحققت ولا استقراراً للشرق الأوسط قد نُشِر، فوجدتها روسيا فرصة تاريخية لإعادة الاعتبار للدور الروسي العالمي منذ تولى بوتين الرئاسة عام ٢٠٠٠، والذي تعاطف في البداية مع الولايات المتحدة عام ٢٠٠١، وكان أول من قدّم التعزية للرئيس الأمريكي في حادثة ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١.

وفي الوقت الذي تراجعت فيه الولايات المتحدة عن التدخل الدولي، خاصة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا، فإن روسيا وجدتها فرصة لإعادة دورها كقوة كبرى دولية مؤثرة[٢٩].

إن الخوف الأمريكي من التورط العسكري الخارجي وارد بقوة، وقد عبّر عنه وزير الدفاع الأمريكي السابق روبرت غيتس في خطابة في كلية الحرب الأمريكية بقوله: يجب فحص كلام أي وزير دفاع قادم ينصح الرئيس بإرسال قوات برية أمريكية كبيرة لآسيا أو أفريقيا.

"But in my opinion, any future defense secretary who advises the president to again send a big American land army into Asia or into the Middle East or Africa should "have his head examined," as General MacArthur so delicately put it"[30].

ويؤكد الملحق العسكري الأمريكي السابق في موسكو كيفن ريان (٢٠٠١-٢٠٠٣) ومدير مشروع الدفاع والاستخبارات في جامعة هارفارد أن تراجع القدرات العسكرية الأمريكية ورغبتها في عدم التدخل في الخارج بشكل عسكري مكثف قد شجّع الحكومة الروسية على الدبلوماسية الهجومية وضمّ القرم إلى روسيا، وهي مقتنعة أن الولايات المتحدة لن تتجاوز التهديدات والعقوبات الشكلية ضد روسيا[٣١].

لقد استغلت الولايات المتحدة انهيار الاتحاد السوفييتي، وعملت بعد ذلك، وتحت شعار النظام العالم الجديد الذي أعلنه بوش الأب عام ١٩٩٠ إبان أزمة الكويت واحتلالها من العراق، عملت على تأسيس قواعد عسكرية أمريكية في الجمهوريات الإسلامية السوفييتية السابقة، وحيث إن تلك الجمهوريات كانت تعاني من أوضاع اقتصادية سيئة فقد سمحت للولايات المتحدة باستئجار قواعد عسكرية غضّت روسيا الطرف عنها في عهد يلستن، وازدادت حاجة الولايات المتحدة للقواعد العسكرية في جمهوريات آسيا الوسطى بعد الحرب الأمريكية على أفغانستان واحتلالها في تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠٠١، حيث تقدم تلك القواعد للقوات الأمريكية وقوات إيساف ما تحتاجه من التموين والسلاح.

حصلت الولايات المتحدة على مراكز عسكرية كخطوط إمداد في كل من أوزباكستان وقرغيزستان وكازاخستان وطاجكستان لقربها من أفغانستان، كما تعاونت الولايات المتحدة والناتو مع كل من جورجيا وأذربيجان، سواء بخطوط الإمداد أو بمرور

أنابيب الطاقة، وحصلت الولايات المتحدة على قاعدة مناس الجوية ورفضت قرغيزستان تجديد تأجير القاعدة، ومن المتوقع أن تغادرها الولايات المتحدة هذا العام ٢٠١٤ مع اكتمال الانسحاب الأمريكي وقوات إيساف من أفغانستان.

وفي المقابل قدّمت روسيا الاتحادية مليار دولار مساعدات لحكومة قرغيزستان لتحل محل الولايات في استخدام قاعدة مناس القرغيزية.

أما عن الوجود الأمريكي في أوزباكستان فقد وقّعت واشنطن اتفاقاً معها عام ٢٠٠١ لاستخدام قاعدة خان أباد والتي عُرفت باتفاقيو (K2)[٣٢]، ولكن أوزباكستان طلبت من الحكومة الأمريكية لاحقاً إخلاء القاعدة عام ٢٠٠٥ بسبب انتقادات الحكومة الأمريكية للحكومة الأوزباكية بانتهاك حقوق الإنسان.

وبعد نهوض الاقتصاد الروسي، وتولي بوتين الرئاسة، أخذت روسيا في السعي لإخراج الولايات المتحدة من هذه القواعد من خلال الضغط السياسي على دول الجمهوريات السوفييتية السابقة، ومن خلال تقديم المساعدات الاقتصادية الروسية لهذه الدول، فهي كما أشرنا كانت خلف إخراج واشنطن من قاعدة مناس في قرغيزستان، وكانت روسيا قد تدخلت أيضاً عام ٢٠٠٨ في جورجيا بسبب تقرُّب الأخيرة من الناتو، ثمّ ضمّت روسيا مؤخراً جزيرة القرم في هذا العام ٢٠١٤ إثر أزمة أوكرانيا، وأقامت روسيا علاقات قوية مع أرمينيا للضغط على أذربيجان بسبب علاقاتها مع الولايات المتحدة.

ولتعزيز وجود روسيا الاتحادية بشكل فعليّ في الجمهوريات الآسيوية السابقة فقد أقامت منظمة معاهدة الأمن الجماعي (CSTO) وهو تكتل أمني تهيمن عليه روسا الاتحادية ويضم كلاً من أرمينيا وبيلروسيا وكازاخستان وقرغيزستان وطاجكستان إضافة لروسيا.

وتقدم روسيا مساعدات متنوعة لحماية حدود الدول المجاورة لأفغانستان، وتحاول أن تشكل قوة جوية مشتركة تتركز في قرغيزستان، وقد أكد وزير الدفاع الروسي أن

موسكو ستضاعف جنودها وطائراتها هناك، وحسب معاهدة الأمن الجماعي يحظر على أي دولة من الدول المشاركة أن تمنح قواعد أو تسهيلات عسكرية لأي دولة أجنبية إلا بموافقة دول المجموعة، ومع نهاية عام ٢٠١٤، وخروج الولايات المتحدة من قواعد عسكرية أو مراكز حيوية في دول آسيا الوسطى، ومع انسحابها من أفغانستان، ربما تكون روسيا قد هيمنت تقريباً على هذه المنطقة.

ومن جانب آخر تقوم روسيا بالضغط على أوزباكستان للتراجع عن انسحابها من منظمة الأمن الجماعي، لأن لها حدوداً طويلة مع باكستان، وتخشى موسكو أن تتسلل الجماعات المتطرفة إلى مناطق تهدد الدول المجاورة[٣٣]، وعلى أي حال فإن طموح موسكو في إعادة نفوذها في الجمهوريات السابقة قد بدأ يتحقق بشكل كبير.

رابعاً: القوة الروسية والشرق الأوسط

إن امتلاك روسيا لعناصر القوة التي أشرنا إليها، إضافة لعضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي، والترسانة النووية التي تملكها وهي وريث الاتحاد السوفييتي بأسلحته الاستراتيجية، والطاقة التي تملكها من النفط والغاز الطبيعي، والموقع الجيواستراتيجي، كل هذه المقوِّمات دفعتها لانتهاج دبلوماسية هجومية لتعزيز مصالحها القومية، ويعتبر الشرق الأوسط ذا أهمية استراتيجية لروسيا من امتلاك الطاقة والموقع الاستراتيجي وحجم التبادل التجاري وبيع الأسلحة والبعد التاريخي في العلاقات الروسية- العربية والإسلامية، فالولايات المتحدة كانت قد ساعدت الجماعات الإسلامية أثناء الاحتلال السوفييتي لأفغانستان لإضعاف السوفييت واستنزافهم، ولذلك تعتبر روسيا علاقاتها مع الدول العربية والإسلامية ذات أهمية استراتيجية وحيوية للأمن الروسي وتسعى لعدم هيمنة دولة أخرى على الإقليم.

إن الاتجاه المحافظ الأوراسي في روسيا الاتحادية الذي ينتمي إليه بوتين والعقل الجيوبولتيكي لبوتين وألكسندر دوغين يعتبر العالم الإسلامي حليفاً قوياً في مواجهة الأطلسية بزعامة الولايات المتحدة، وفي هذا يقول دوغين: "إن المنطقة الإسلامية واقع

جيوبولتيكي صديق بالطبيعة للإمبراطورية الأوراسية، لأن التقليد الإسلامي أكثر تسييساً وتحديثا من غالبية المذاهب الدينية الأوروبية الأخرى، وهو يعطي لنفسه حساباً رائعاً في استحالة الجمع بين الأمركة والدين من الناحية الروحية، والأطلسيون أنفسهم ينظرون إلى العالم الإسلامي في عمومه كعدو محتمل بالنسبة لهم"[٣٤].

يعتبر دوغين أن تحالف العالم الإسلامي مع الأوراسية الروسية يمكنه ضرب الهيمنة الأمريكية الغربية على هذا الكوكب ووقفها الشامل في المستقبل، ويعزز دوغين رأيه أيضا بقول المفكر الاستراتيجي تيراتشانو الذي يضع العلاقة بين روسيا والعالم الإسلامي على الشكل التالي: "روسيا- Heartland مع الإسلام هما ضد الولايات المتحدة الأمريكية- الأطلسية، والعولمة[٣٥].

إن رؤية روسيا الاتحادية لعلاقاتها مع الدول العربية والإسلامية يمنحها قوة إضافية لمصادر الطاقة التي تملكها، وتحقق توازناً في القوى على مستوى النظام الدولي ضد الولايات المتحدة، وتحوّلُ النظام الدولي من نظام أحادي القطبية إلى نظام ثنائي القطبية، خاصة مع شعورها أيضا، ومن خلال منظمة شنغهاي للتعاون وتجمع دول بريكس، بأنها في مركز قوة، وقد ظهر ذلك في سلوكها أثناء أزمة أوكرانيا الحالية.

إن الخطر الحالي من توسع الناتو والاتحادي الأوروبي قادم من وجهة النظر الروسية، ولذلك تجد أن التعاون الاستراتيجي مع الدول الإسلامية يصب في مصلحتها الآن، ولكنها لا تهدد روسيا حالياً، رغم أن روسيا القيصرية والاتحاد السوفييتي كانا في مواجهة مع المسلمين في آسيا الوسطى، واحتلال أفغانستان مثال على ذلك.

كان الدور الروسي في الشرق الأوسط إبان عهد الرئيس يلستن ثانوياً، وأصبحت واشنطن مطلقة اليد في المنطقة، ولكن التحرك الفعلي في السياسة الروسية في الشرق الأوسط بدأ في عهد بريماكوف عندما تولى وزارة الخارجية الروسية (١٩٩٦-١٩٩٨) ثم رئيسا للوزراء حتى أيار/ مايو ١٩٩٩، وقد تبنّى السياسة الأورآسية وحاول بناء المثلث الاستراتيجي بين روسيا والهند والصين[٣٦].

أ- الموقف من العراق

تحركت روسيا في عهد بريماكوف تحت ضغوط مجلس الدوما الروسي دبلوماسياً على المستوى العالمي لإعادة الاعتبار للدور الروسي، لا سيما وأن فاعليتها ما زالت حاضرة على المستوى الدولي، وحاولت بقوة رفع الحصار عن العراق، لأن لها ديوناً على الحكومة العراقية بلغت ٧ مليارات دولار، وهي تعرف أن سداد هذه الديون لا يمكن أن يتم إلا برفع الحصار عن العراق، ثم إن مصالح الشركات الروسية في العراق لا تستطيع إعادة استثماراتها إلا بعد رفع الحصار، فقد حصلت شركة LUKOIL على امتيازات مهمة للتنقيب عن النفط، ومُنحت نسبة عائدات ٧٥٪ مع الإعفاء من الضرائب[٣٧]، وكانت الحكومة العراقية تسعى بهذه الامتيازات لكسب التأييد الروسي لها في مجلس الأمن الدولي لمنع أي هجوم عسكري عليها.

كما تدخلت روسيا دبلوماسياً في حل أزمة تفتيش القصور الرئاسية العراقية من قبل لجان التفتيش حتى لا توفر مسوّغاً في لتوجيه ضربة عسكرية للعراق، بل وأدانت الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣.

وبعد الانسحاب الأمريكي من العراق أخذت الحكومة العراقية تقترب من موسكو لشراء بعض الأسلحة ولإقامة تعاون في المجال النفطي، وقد يكون لتأثير إيران على الحكومة العراقية دور في هذا التقارب، حيث أخذت شركة غازبروم النفطية الروسية ترخيص إنتاج النفط في حقل بدرة العراقي، والذي يتوقع أن ينتج ١٧٠ ألف برميل يومياً عام ٢٠١٧ ولمدة سبع سنوات، كما تستورد العراق من روسيا مروحيات عسكرية من طراز (مي-٣٥، ومي-٢٨)، وتسمى هذه المروحيات بالصيد الليلي.

ب- العلاقة مع كل من إيران وتركيا

أما بالنسبة للعلاقات الروسية- الإيرانية فقد تحسنت في آخر عهد الرئيس السوفييتي جورباتشوف في ظل توتر العلاقات الأمريكية- الإيرانية وقطع العلاقات الدبلوماسية بينهما منذ الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩؛ فقد زار الرئيس الإيراني هاشمي رفسنجاني،

المعروف بالبراغماتية، زار موسكو عام ١٩٨٩، وعقد عدة اتفاقيات اقتصادية وعسكرية وثقافية بيت البلدين.

وقد سعت إيران إلى إقامة علاقات سياسية مستقرة مع روسيا، فمثلا عندما أعلنت أذربيجان استقلالها عن الاتحاد السوفييتي في تشرين ثاني/ نوفمبر عام ١٩٩١، واتخذت روسيا موقفاً حذراً من إعلان دول آسيا الوسطى استقلالها، عندها لم تعترف إيران بها إلا بعد إعلان انهيار الاتحاد السوفييتي رسمياً.

وفي تلك الأثناء ساهمت حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ في توطيد العلاقات الروسية- الإيرانية بسبب الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، واعتبرته إيران تهديداً لمصالحها القومية كما هو لروسيا، واشترت إيران من روسيا طائرات (MIG-29s، وSU_24s)[٣٨]، كما زادت التجارة البينية بينهما.

ثم جاء الاحتلال الأمريكي لكل من أفغانستان عام ٢٠٠١، والعراق عام ٢٠٠٣، ليوطد العلاقات أكثر بينهما، حيث التقاء المصالح وتوافقها.

كما بنت إيران علاقات مستقرة مع روسيا في سياستها في آسيا الوسطى من حيث نشاط الحركات الإسلامية في الجمهوريات الإسلامية، وتعاونتا معاً في مجال نقل الطاقة من منطقة بحر قزوين.

ومن جهة أخرى، وعلى الجانب التركي، نمت العلاقات التجارية الروسية- التركية، خاصة مع حاجة تركيا للطاقة من روسيا، وعمق علاقات تركيا مع الجمهوريات الإسلامية الآسيوية، ذات الارتباط بالاتحاد السوفييتي، حيث كانت علاقات تاريخية وثقافية، الأمر الذي دفع روسيا للحرص على تحقيق أهداف اقتصادية واستراتيجية لها من بوابة تركية.

ج- الصراع العربي- الإسرائيلي

أما علاقات روسيا مع إسرائيل فقد حكمتها العلاقات التجارية، ومحاولة روسيا إيجاد دور لها في حل الصراع العربي- الإسرائيلي، وهناك حوالي ٨٠٠ ألف مهاجر

روسي في إسرائيل، يهودي وغير يهودي، ثم هناك محاولة إسرائيلية- روسية لبناء علاقات تعاون في صناعة الأسلحة.

ولكن التطور المهم في علاقات روسيا مع الشرق الأوسط كان بشكل أكبر في عهد بوتين منذ عام ٢٠٠٠ وحتى هذا العام ٢٠١٤، عندما بدأ عمله رئيساً لروسيا الاتحادية ثم رئيساً للوزراء ثم العودة لرئاسة روسيا عام ٢٠١٢، والذي اعتمد بشكل واضح سياسة عودة روسيا لمكانتها الدولية، فتعمقت العلاقات مع إيران، وتطورت العلاقات مع تركيا، وزادت الزيارات للمنطقة العربية، وسعى لتقديم حضور في الصراع العربي- الإسرائيلي، وكان حاضراً بقوة في موقفه المؤيد لنظام بشار الأسد، واستعمل حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي لمنع إصدار قرارات قد تؤدي لاستعمال التدخل العسكري في سوريا.

كما شاركت روسيا الاتحادية في اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط منذ عام ٢٠٠١، والتي ضمت بالإضافة لها كلاً من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والأمم المتحدة، الأمر الذي عزز موقف روسيا في عملية السلام وأوجد نوعاً من التوازن في اللجنة مع الموقف الأمريكي المؤيد لإسرائيل، حيث كانت قد أيدت قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠٠٣ حول تصرفات إسرائيل في الأراضي العربية المحتلة، واقترحت روسيا إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يقر خارطة الطريق ويجعل منها قراراً ملزماً بدلاً من كونها مبادرة رباعية.

كما رفضت روسيا الدعوة المطلقة من كل من واشنطن وإسرائيل لمقاطعة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، وجاءت زيارة الرئيس بوتين لفلسطين في نيسان/ أبريل عام ٢٠٠٥، واستقباله في رام الله، جاءت لتعطي اعترافاً ضمنياً من روسيا بالدولة الفلسطينية، وجاءت زيارة روسيا لفلسطين مرة ثانية في حزيران/ يونيو عام ٢٠١٢ لافتتاح المركز الروسي للثقافة والعلوم في بيت لحم، ولهذا دلالة سياسية مهمة لفلسطين. وكان الرئيس الروسي ميدفيديف قد ساهم يوم ١٨ كانون ثاني/ يناير من عام ٢٠١١ في

تشكيل دعمٍ روسي للسلطة الوطنية الفلسطينية، عندما كانت له أول زيارة للأراضي الفلسطينية دون المرور بإسرائيل، حيث جرت العادة من قبل أي شخصية روسية تزور السلطة الفلسطينية أن تزور إسرائيل أيضا.

وقد أيدت روسيا طلب فلسطين للعضوية الكاملة في الأمم المتحدة يوم ٢٣ أيلول/ سبتمبر عام ٢٠١١، واعتبرته روسيا مطلباً شرعياً، كما صوّتت إلى جانب عضوية فلسطين في اليونسكو في ٣١ تشرين أول/ أكتوبر عام ٢٠١١، رغم معارضة كل من الولايات المتحدة وإسرائيل لذلك، وأيّدت روسيا في تشرين ثاني/ نوفمبر من عام ٢٠١٢ طلب رفع صفة فلسطين من صفة مراقب إلى دولة غير عضو ومراقب في الأمم المتحدة، وقدّمت دعماً للسلطة الوطنية الفلسطينية بثلاثين مليون دولار على ثلاث دفعات من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠١٠.

د- الأزمة السورية

استخدمت روسيا حق الفيتو في مجلس الأمن الدولي ثلاث مرات في ٥ تشرين أول/أكتوبر ٢٠١١، وفي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢، وفي ١٩ تموز/ يوليو ٢٠١٢، ضد توجية ضربة لسوريا، وقد برّرت روسيا موقفها ذلك بأن "روسيا تدافع عن النظام الدولي العالمي الجديد، وتريد استخدام القوة فقط في إطار القواعد الدولية والنظام الدولي".

وزار وفد من الدوما الروسي الولايات المتحدة والتقى أعضاء من الكونغرس الأمريكي في سبيل إجهاض محاولة الرئيس أوباما أخذ موافقة من الكونغرس لتوجيه ضربة عسكرية لسوريا.

والواقع أن روسيا تدافع عن مصالحها بدعم النظام السوري عبر قاعدة طرطوس على البحر المتوسط، وقد كان حلم روسيا القيصرية والاتحاد السوفييتي وروسيا الاتحادية دوماً الوصول إلى البحر المتوسط من خلال استراتيجية البحار الدافئة، وبعد فقدان دورها وتسهيلاتها في ليبيا بعد سقوط القذافي، اعتبرت روسيا تدخل الناتو وسقوط القذافي خطأ

استراتيجياً لن تسمح بتكراره في سوريا، ولهذا كان موقفها في مجلس الأمن الدولي باستعمال حق الفيتو.

تقدمت روسيا في تشرين أول/ أكتوبر عام٢٠٠٣ بطلب عضوية منظمة التعاون الإسلامي التي كانت تسمى عندئذ منظمة المؤتمر الإسلامي، وترى روسيا في ذلك حلفاً ولو على المستوى الشعبي، رغم أنها تشعر بخطر الجماعات الإسلامية، وقد حصلت على صفة مراقب في المنظمة عام ٢٠٠٥، وسعت من وراء ذلك إلى كسب تعاطف سكانها المسلمين وتحسين علاقاتها مع العالم الإسلامي، حيث هناك حوالي ٢٠ مليون مسلم يعيشون في روسيا، ويشكلون نسبة ١٤٪ تقريباً من سكان روسيا الاتحادية.

كما مُنحت روسيا أيضا صفة مراقب في المنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم (الإيسيسكو) عام ٢٠٠٧، وتم تشكيل مجموعة عمل تحت مسمى الرؤية الاستراتيجية لروسيا والعالم الإسلامي التي تعقد اجتماعاتها بصفة دورية(٣٩).

كما أعادت روسيا تعزيز علاقاتها مع الجزائر المستوردة للأسلحة، وزار بوتين السعودية وقطر والأردن، بهدف بيع الأسلحة أو إنشاء مشاريع اقتصادية، وللتنسيق السياسي والتعاون في مجال الطاقة وصفقات الأسلحة وخاصة المساعدة في التقنية النووية.

أما تركيا فتعتبر الشريك التجاري الأول لروسيا في الشرق الأوسط، فقد وصل حجم التجارة الروسية- التركية عام ٢٠١٢ إلى ٣٢ مليار دولار، وبلغ عدد السياح الروس في تركيا في العام نفسه ٣ ملايين سائح، وقد زار الرئيس بوتين تركيا في كانون أول/ ديسمبر عام ٢٠١٢، وتحاول روسيا تليين الموقف التركي من دعم المعارضة السورية.

إن العلاقات الروسية- التركية تكتيكية أكثر مما هي استراتيجية؛ فتركيا تواجه عقبة كبرى في انضمامها للاتحاد الأوروبي، وتحتاج للطاقة والتبادل التجاري مع موسكو، وروسيا تعرف أهمية الدور التركي في آسيا الوسطى واستقرار القوقاز والبلقان وشرق

البحر المتوسط، ولهذا تكررت زيارة بوتين لأنقرة، وسعى لتخفيض الخلافات حول الوضع في سوريا.

ويمكن القول إن روسيا تسعى لتشكيل مثلث روسي- تركي- آسيوي، ومن هنا عكس طلب أردوغان الانضمام إلى منظمة شنغهاي للتعاون توجه السياسة التركية شرقاً، وكلها أهداف تتعلق بالاقتصاد والسياسة والتعاون الاستراتيجي(٤٠).

وتلي إيران تركيا في المرتبة كشريك تجاري لروسيا، حيث بلغ حجم التجارة الروسية- الإيرانية ٣,٣٦ مليار دولار عام ٢٠١٠، وساهمت روسيا في بناء مفاعل بوشهر النووي الإيراني، ووضع ثقلها الدبلوماسي في مجموعة ٥+١ لحل أزمة المفاعل النووي الإيراني، على اعتبار أن إيران شريك إستراتيجي لروسيا الاتحادية ودولة حاجزة ضد النفوذ والتوسع الأوروبي- الأمريكي في القوقاز وآسيا الوسطى، في الوقت الذي ترى إيران فيه روسيا درعاً واقياً وحاجزاً من الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، لا سيما في مجلس الأمن الدولي(٤١)، وتلتقي إيران مع روسيا في تقليص النفوذ الأمريكي في آسيا الوسطى ومحاولات إخراجها من قواعدها العسكرية.

لقد وسّعت روسيا نطاق علاقاتها في الشرق الأوسط بزيارة بوتين للرياض عام ٢٠٠٧، وهي الزيارة الأولى لرئيس روسي للرياض، علماً أن الاتحاد السوفييتي كان أول دولة اعترفت بالمملكة العربية السعودية عام ١٩٢٦، وكان للزيارة أهداف سياسية واقتصادية تتعلق بفتح مجال التبادل التجاري والطاقة، وبحث أسعار النفط، والتعاون التقني العسكري(٤٢)، والتباحث في موقف الرياض من السياسة الروسية في الشيشان، إلا أن هناك خلافات بين الرياض وموسكو حول النظام السوري، فالرياض تدعم المعارضة في الوقت الذي تدعم موسكو النظام السوري، ولكن الجانبين الروسي والسعودي اتفقا على عقد مؤتمر جنيف٢، وحضوره، ما يؤكد قناعة الأطراف المشاركة بالحل السياسي للأزمة السورية.

ولذلك يظهر الدور الروسي بشكل فعال في مواجهة الغرب في الشرق الأوسط، حيث التحرك في الصراع العربي- الإسرائيلي، وبناء علاقات اقتصادية وتعاون التقنية

العسكرية مثل بيع الأسلحة والتعاون السياسي، مما يعزز الدور الروسي، لا سيما أن دول الشرق الأوسط بحاجة إلى نظام متعدد الأقطاب تستطيع فيه الدول المناوَرةَ في ظل توازن قوى إقليمي ودولي، ولروسيا دورها الإقليمي في الشرق الأوسط من خلال علاقاتها مع دول المنطقة، وهي دولة كبرى كما نرى في سلوكها على المستوى الدولي، دولة تستشعر إمبراطورية الماضي من بطرس الأكبر إلى بوتين في أنها قوة أورآسية، وأنها قلب اليابس الذي يهيمن على جزيرة العالم.

الهوامش

[1]. Brzezinski, Z.The Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives, Basic Books (1998), p.46.

[2]. Huntington, S. Clash of Civilizations, Foreign Affairs(Summer, 1993).

[3]. SimhaKrishman, R, Unlocking Russian Identity: European or Asian?Russian & Indian Business Report (September 1, 2011).(**http://in.rbth.com/articles/2011/09/01/unlocking_russian_identity_european_or_asian_12943.html**).

[4]. Ibid.

[٥] . الإسكندر دوغين، أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة (٢٠٠٤).

[6]. Simha, op.cit. "The West treats us like we just came down from the trees".

[7]. "Europe as a Common Home" Address given by Mikhail Gorbachev to the Council of Europe (Strasbourg, 6 July 1989): http://polsci.colorado.edu/sites/default/files/1A_Gorbachev.pdf

[٨] . كان بورس يلستن قد انتخب رئيسا لروسيا في ١٢ حزيران/ يونيو عام ١٩٩٠ رغم خلافه مع جورباتشوف الذي كان يفضل مرشحاً آخر لرئاسة روسيا، وعندما حدثت المحاولات لانقلابية الفاشلة ضد جورباتشوف في ١٨ آب/ أغسطس ١٩٩١، كان يلستن ضد الانقلاب حيث شارك في إحباطه، وفي ٦ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩١ أصدر يلستن مرسوماً يحظر فيه نشاطات الحزب الشيوعي، وفي كانون أول/ ديسمبر ١٩٩١ اتفق يلستن مع جورباتشوف وباقي رؤساء الجمهوريات السوفييتية على حل الاتحاد السوفييتي، مما ترتب على ظهور ١٥ جمهورية مستقلة بذاتها وانضمت لهيئة الأمم المتحدة.

[9]. Andrei Kozyrev, " Russia:A Chance for Survival" Foreign Affairs, (Spring 1992), p.2.

[10]. Larrabee, L.S; Karasik, T,Foreign and Security Policy Decision Making Under Yeltsin,Santa Monica(CA):Rand Corporation (1997),P.7.

[11]. Kapila, S. Russia's Monroe Doctrine:Strategic implications, South Asia Analysis Group (October 13, 2008).

[12]. Akihiro, I." PrimakovRedux?Russia and the Strategic Trianglesin Asia" (**http://srch.slav.hokudai.ac.jp/coe21/publish/no16_1_ses/09_iwashita.pdf**).

[13]. Katz, Mark. Primakov Redux? Putin's Pursuit of Multipolarism in Asia, Demokratizatsiya, (Winter 2006).

(**http://digilib.gmu.edu/xmlui/bitstream/handle/1920/3025/Primakov%20Redux.pdf?sequence=1**).

[14]. Lukin, V."Our Security Predicament"Foreign Policy, No. 88, (Fall 1992).""Russia increasingly faces a new encirclement. Although there are no hostile alliances around Russia, it faces serious or potentially serious problems with almost all of the large countries on its new periphery"".

[15]. " Russia Economic Profile" The World Fact Book (CIA), (January 2014),

http://www.theodora.com/wfbcurrent/russia/russia_economy.html

[16]. McFaul, M." Russia: Rebuilding the Iron Curtain" Testimony House Committee on Foreign relations (May 17, 2007).(G:\May 17, 2007 House Committee on International Relations, Russia Rebuilding the Iron Curtain.htm).

[١٧] . الأسكندر دوغين (٢٠٠٤)، مصدر سابق، ص٢٥٨.

[18]. "The Collapse of the Soviet Union was the greatest catastrophe of the 20th century" After the Soviet Collapse: A globe redrawn, The Economist (November 5th, 2009).

(**http://www.economist.com/node/14793737)**.

[19]. Morozova, N. Geopolitics, Eurasianism and Russian Foreign Policy Under Putin, Geopolitics, 14, (2009), pp.667-686.

[20]. Simms, B. "Against a "world of enemies': the impact of the First War World on the development of Hitler's ideology" international Affairs, vol.90 no.2 (March 2014).

[21]. Pryce, P. Putin's Third Term:The Triumph ofEurasianism,Romanian Journal of EuropeanAffairs, vol. 13, no.1 (March 2013), pp.25-43.

[22]. Ibid.

[23]. Bohr , Annette." Crisis in Ukraine: The View from Central Asia" London: Chatham House, (11 March 20140.(Yesterday, Abkhazia and Ossetia, today, Crimea; tomorrow, North Kazakhstan?"

(**http://www.chathamhouse.org/media/comment/view/198149**)

[24]. Gao Fei, The Shanghai Cooperation organization and China's New Diplomacy, Discussion Papers in Diplomacy, Netherlands Institute of International Relations (Clingendael), (July 2010).

[25]. Adam C Castillo,SCO: Rise of NATO East?Diplomatic Courier (18August 2008)."The SCO is a strategic alliance with its primary purpose being to end US encroachment into territories that have traditionally been dominated by Russian and Chinese politics"

http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Articles/Detail/?lng=en&id=90108).

[26]. Fang Yang, Backgrounder: China-Russia joint military exercises since 2013

(**http://news.xinhuanet.com/english/china/2013-07/05/c_132516470.htm**).

[27]. Mark Adomanis**, Joint China-Russia Exercise More Political Than Military, USNI News (July8, 213).**

[28]. Tyler Roney, The Shanghai Cooperation Organization: China's NATO? (September 11, 2013).

http://thediplomat.com/2013/09/the-shanghai-cooperation-organization-chinas-nato-2)

[29]. Henry Kissinger, How the Ukraine crisis ends,Washington Post(6th March, 2014).

[30]. Robert Gates, Secretary of Defense Speech, United StatesMilitary Academy(West Point, NY). "But in my opinion, any future defense secretary who advises the president to again send a big American land army into Asia or into the Middle East or Africa should "have his head examined," as General MacArthur so delicately put it"(February25,2011)

(**http://www.defense.gov/speeches/speech.aspx?speechid=1539**).

[31]. Kevin Rayn, " Putin's Audacity Fueled By U.S. Military Decline" Moscow Times,(March 5, 2014),(http://www.themoscowtimes.com/news/article/putins-audacity-fueled-by-us-military-decline/495605.html).

[32]. Zenn, J. What Options For U.S. Influence In Central Asia After Manas?(March 8, 2013).The Central Asia caucuasus Institute and Silk Road Studies Program.(http://www.cacianalyst.org/publications/analytical-articles/item/12668-what-options-for-us-influence-in-central-asia-after-manas?.html)

[33]. " As U.S Exits, Russia Boots Military Presence in Central Asia" (November 13, 2013).Security AssistanceMonitor.

(**http://securityassistancemonitor.wordpress.com/2013/11/13/as-u-s-exits-russia-boosts-military-presence-in-central-asia/**).

[٣٤] . ألكسندر دوغين، مصدر سابق، ص٢٨٦.

[٣٥] . المصدر نفسه، ص١٩٣.

[36]. Harsh Pant, The Moscow–Beijing–Delhi 'Strategic Triangle': An Idea

Whose Time May Never Come, Crossroads, vol. 5, no. 2 (2005), pp.19-46.

37. Freedman, F. Russia and the Middle East: The Primakov Era, Middle East Review of International Affairs Vol. 2, No. 2 (May 1998), 1-8.

38. Ibid.

39. Ariel Cohn, How the U.S. Should Respond to Russia's Unhelpful Role in the Middle East, Backgrounder #2662 on Russia and Eurasia, The Heritage Foundation, (March 15, 2013).

40. Aliriza, A; Alterman, J; Kuchins, A. The Turkey, Russia, Iran Nexus: Driving Forces and Strategies, Washington.D.C: Center for strategic andInternational Studies, (2003).

41. NjdehAsisian, Russia & Iran: Strategic Alliance or Marriage of Convenience, Small Wars Journal (November 23, 2013). Pp11-23.
(http://smallwarsjournal.com/jrnl/art/russia-iran-strategic-alliance-ormarriage-of-convenience).

42. Mark Katz,Saudi-Russia Relations since the Abdullah-Putin Summit,Middle East Policy, Vol. XVI, No. 1(Spring 2009).

إشكالية تعثر الانتقال الديمقراطي في ليبيا بعد ٢٠١١

أ. محمد الشيخ*

مقدمة

تتسم عملية الانتقال إلى الديمقراطية في كافة بلدان العالم بالتنوع والتعقيد في آنٍ واحد، ومثلما تظهر الأدبيات فإن هناك تنوعاً وغنى في المسارات والنتائج، ويعتمد ذلك إلى حد كبير على درجة التطور الاقتصادي والاجتماعي ومستواه في البلد المعني من ناحية، وعلى مستوى المساعدة الخارجية ودور التأثيرات الإقليمية والعالمية المصاحبة للانتقال من ناحية أخرى، لذلك، يمكن القول إن عمليات الانتقال ثم التحول، وإن تشابهت، تختلف من مكان إلى آخر.

وتكشف التجارب التاريخية لعملية الانتقال عن عدد من السمات البارزة والدروس المستفادة من هذه العلمية، ولعل أول هذه الدروس أن عمليات الانتقال قد تستغرق وقتاً طويلاً، وصل في حالة المكسيك مثلاً إلى سبعين عاماً، ذلك أن هذه العملية بحكم طبيعتها تتسم بمستويات متنوعة من التحديات وتتم في ظروف من انعدام اليقين، ويكون الأمر أكثر خصوصية ودون يقين عندما تنطلق عمليات الانتقال عقب ثورة حققت القطيعة الكاملة والمفاجئة مع النظام السابق، أو عن طريق التغيير التفاوضي من قبل عناصر من داخل النظام التسلطي تسعى لتحقيق قدر من الحرية السياسية، كما أن عملية التحول تنطوي على سيولة سياسية لا تخضع لأي أطر، ولا تتم ضمن أي نظام أو مؤسسات، بل هي عملية معقدة ومركبة يصعب تحديد نوع الفاعلين فيها ومستوياتهم، وبالتالي لا تتوفر ضمانات لنجاح عملية التحول.

تتطلب عملية الانتقال الديمقراطي توافر مؤشرات وعناصر أساسية لهذه العملية، منها وجود مؤسسات المجتمع المدني ومشاركتها بفاعلية في الضغط باتجاه دمقرطة النظام

* باحث متخصص في الدراسات الإقليمية والدولية، ليبيا.

السياسي وعدم الاكتفاء بدور المراقب، وكذلك على التنظيمات المتعددة والمتنافسة، ووسائل الإعلام الحر من خلال التعبير، وحرية الوصول إلى المعلومات، والقدرة على التنافس على السلطة والمشاركة الفعلية في صنع القرار[١].

جاءت التجربة الليبية بعد عام ٢٠١١ بعد أكثر من أربعة عقود من الاستبداد السياسي لنظام حكم القذافي الذي حوّل الدولة من أداة للحكم بين الناس إلى كيان يتمركز حول شخصه وشبكة مقربيه من أبنائه وقبيلته، حيث أدار القذافي البلاد بطريقة فريدة أضرّت بمقدراتها المعنوية والمادية، وحرمتها من آفاق بناء الدولة الوطنية والمجتمع الحديث، ولم يكن لحكمه الطويل من أثر إيجابي في ذلك الهدف سوى ما ترتب على الطابع القمعي والتسلطي لنظام حكمه من خلخلة لكل المكوّنات.

أسس القذافي نظاماً يفتقد أدوات تعبير الإرادة العامة للمجتمع، فلا انتخابات، ولا أحزاب سياسية، ولا حقوق للإنسان، ولا وجود لدستور ينظم الاختصاصات ويوزع السلطات، ولا رقابة على توزيع الموارد، بل وسعى النظام للسيطرة على الدولة من خلال التلاعب بالحساسيات القبلية والجهوية.

عانى الليبيون خلال عقود من القهر والظلم والتسلط، وعبّروا عن أشكال مختلفة من المعارضة والرفض، وقدموا قوافل الشهداء والضحايا، ولم تفلح المناداة بالتغيير أو الإصلاح، خاصة بعد أن تأكد أن سعي النظام إلى إدامة السيطرة كان هدفاً يسبق أي هدف آخر، وبدلاً من أن يجعل من ليبيا، بمواردها النفطية الكبيرة وبعدد سكانها المحدود، ومن خلال حكم ديمقراطي سليم، دولة حديثة نموذجاً يشع عربيا ويؤثر إيجابياً في الدائرة الأفريقية أيضاً، أصبح النموذج الذي يثير السخرية، ويمثل واحداً من أبشع الأنظمة العربية القمعية، وتميز بامتياز بذلك واستحق الإسقاط.

---

[١]. محمد زاهي المغيربي، **المجتمع المدني والتحول السياسي في ليبيا**، (القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٥)، ص١٨٥.

بعد تورثي كل من تونس ومصر اللتين أطاحتا بنظامي "بن علي" و"مبارك"، امتد "الربيع العربي" إلى ليبيا في السابع عشر من شباط/ فبراير ٢٠١١، ليُعلن للعالم بداية خروج الشعب الليبي عن صمته الطويل على الحكم الاستبدادي الذي عاش تحت وطأته لأكثر من أربعة عقود من الزمان، وليتخلص من نظام القذافي بثورة دموية مسلحة سقط فيها الكثير من الضحايا، ولم يكن من اليسر اقتلاع أركان نظام القذافي دون تدخّل دولي، ارتكازاً على القرار ١٩٧٣ الذي أصدره مجلس الأمن، والذي واجه كثيراً من الكلام حول شرعيته، وما كان لمسلسل القتل أن ينتهي لو لم يتدخل التحالف الدولي بقيادة حلف شمال الأطلسي (الناتو) الذي كان حاسماً في القضاء على مقدرات النظام العسكرية ووسائل مقاومته.

لقد بيّنت التجربة أنه بقدر ما كان التخلص من القذافي سهلاً فإن التخلص من إرثه وحضوره في نفسية الليبيين، فكراً وممارسة، يمثل تحدياً كبيراً سيحتاج إلى جهد ووقت كبيرين[١]، فلا يمكن بناء دولة في ظل مجتمع منقسم على نفسه وغير متصالح، وتدُبُّ الخلافات والنزاعات بين أطيافه مهما كانت قوة الدولة، ناهيك عن التحديات المرتبطة بالعدالة الانتقالية والمصالحة المجتمعية التي لم ينفَّذ أي من استحقاقاتها، برغم إقرار المؤتمر الوطني العام قانون العدالة الانتقالية[٢].

عمّق ذلك كله التناقضات وهدد الاستقرار، وأدخل البلاد في دوامة من الأزمات عنوانها العنف والاغتيالات والفساد، تزامنت مع بروز النزعات القبلية والمحلية والمناطقية، والمتناقضة أحياناً، بحيث أصبحت حاضرة بقوة، وخطراً يهدّد بناء مؤسسات الدولة ويعوقها عن إنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، ويعطل بناء النظام السياسي الجديد بشكل كبير.

---

١. مصطفى عمر التير، **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية**، (بيروت، منتدى المعارف، ٢٠١٣)، ص٢٧٥-٢٨٠.

٢. عبيد أحمد الرقيق، بالحوار والمصالحة نبني الدولة الناجحة، **صحيفة الوطن الليبية**، ٩ ديسمبر ٢٠١٣.

نتوخى بهذا العمل الإجابة عن أسئلة عديدة، أبرزها: ما هي الإشكاليات التي تواجه عملية الانتقال الديمقراطي في ليبيا؟ وما هي طبيعة التحديات والمعوقات؟ وإلى أي مدى يمكن أن ينجح البلد في تجاوز هذه التحديات والعقبات؟ وما هو السبيل الأنجع لضمان انتقال ديمقراطي أمثل تحول دون انحرافه والابتعاد به عن هدف الانتقال إلى الديمقراطية؟

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التحديات التي تواجه ليبيا في عملية الانتقال الديمقراطي، ومدى قدرة البلد في تجاوز هذه العقبات والتحديات، وتقديم مقترحات تهدف إلى تحقيق إصلاح سياسي والخروج من الأزمة الراهنة وتحقيق الأمن والاستقرار.

وتكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول التحديات المرتبطة بعملية التحول من النظم الشمولية التسلطية إلى نظم ديمقراطية، والمخاطر أو التهديدات الكامنة في عملية الانتقال، كما تعالج التهديدات الأمنية التي تواجهها ليبيا بشكل عام، خاصة في ظل ما تشهده ليبيا من حالة انفلات أمني، وغياب واضح لمظاهر السلطة الفاعلة المتمثلة في المؤتمر الوطني العام والحكومة الانتقالية، وهو ما له انعكاسات وآثار مستقبلية للانتقال من مرحلة الثورة إلى مرحلة بناء الدولة.

أولاً: الانتقال الديمقراطي: المفهوم والإشكالية

يتحقق الانتقال الديمقراطي عندما تنتهي سيادة فرد أو قلة على شعب، وعندما يسود مبدأ المواطنة الكاملة المتساوية، ويصبح الشعب مصدر السلطات وفق دستور ديمقراطي نصاً وروحاً، كما لا بد أن تتضمن مبادئه وآلياته وضوابطه وضماناته المقومات التالية: حكم القانون، والفصل بين السلطات، وضمان الحريات العامة ومركزها حرية التعبير والتنظيم، بما في ذلك تكوين الأحزاب الديمقراطية، ولا بد أن يضمن الدستور

الديمقراطي كذلك التداول السلمي على السلطة فعلاً وتطبيقاً وفق نظام انتخابات ديمقراطية دورية حرة ونزيهة وفعالة[١].

فالحكم ينبغي أن ينطوي على الإجراءات والوسائل التي اعتمدها ويعتمدها المجتمع في تعزيز العمل الجماعي وتقديم الحلول والمعالجات في السعي إلى تحقيق الأهداف المشتركة، وبهذه الطريقة فإن الحكم يحدث على مستويات متعددة[٢]، وبالتالي فالانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية يحتاج إلى مجموعة شروط ومستلزمات، من بينها إعادة التربية المجتمعية، مع التأكيد أن لكل تجربة قضايا مشتركة وخصائص منفردة وعوائق وتحديات مختلفة، حيث لا توجد مسارات ثابتة أو نماذج تقليدية، والمهم في الأمر أن مجرد إلحاق الهزيمة بالنظام التسلطي (الأنظمة الاستبدادية) لا يعني التحول إلى الديمقراطية، مثلما يصح القول: إن مجرد إجراء انتخابات لا يعني ضمان السير بالديمقراطية.

ووفقاً لما قاله "أودنيل وشمبيتر" فإن مفهوم الانتقال يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، وفي أثناء عملية الانتقال أو في أعقابها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يجري فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد، وعمليات الانتقال لا تحسم دائماً الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي قد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية[٣].

ونظراً لأن عملية "الانتقال الديمقراطي"، بحكم التعريف، هي عملية معقدة ومركبة وطويلة المدى، فإن كل المكونات الأساسية للجماعة الوطنية، داخلية وخارجية، تتداخل

---

١. علي خليفة الكواري، عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون، مجلة المستقبل العربي، العدد ١٥٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_415_alialkawari.pdf

٢. راشيل كوفلد وديبرا لايت، آليات الديمقراطية في عصر عولمة الحكم، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٤٥، القاهرة، يناير ٢٠١٢.

٣. أحمد طلعت، **الوجه الآخر للديمقراطية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠، ص٢٥-٢٦.

في تشكيل مساراتها ونتائجها، وتؤدي إلى تحولات في الأبنية والأهداف والعمليات، إضافة إلى أنها عملية تتسم بعدم التأكد، وتتضمن مخاطر الارتداد إلى النظام السلطوي، حيث هناك مؤسسات النظام السلطوي جنباً إلى جنب مع مؤسسات النظام الديمقراطي الجديد، وقد تقود في بعض الأحيان إلى نشوب صراع داخلي أو حرب أهلية[١].

هناك عدة أشكال أو أنماط لنظم الحكم غير الديمقراطية، فهي تكون شمولية أو تسلطية مغلقة، مدنية أو عسكرية، حكم فرد أو قلة، كما أن الانتقال الديمقراطي يمكن أن يتخذ أنماطا مختلفة، منها ما يمكن أن يتم من أعلى، أي بمبادرة من النخبة الحاكمة في النظام غير الديمقراطي أو الجناح الإصلاحي، أو من خلال التفاوض، حيث ينخرط النظام السلطوي في حوار متميز مع قوى المعارضة بمكوناتها السياسية والاجتماعية والثقافية المختلفة، أو من خلال الشعب نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، ويعبر الشعب عن رفضه لها من خلال العنف والاحتجاجات، أو من خلال تدخل عسكري خارجي، وكل ذلك يؤكد مدى التعدد والتنوع في تجارب الانتقال الديمقراطي وخبراته[٢].

لذلك، تمتاز عملية الانتقال الديمقراطي بالتعقد وتعدد المراحل، كما أنه من الناحية الواقعية نجد أكثر من نمط لإحداث عملية تحول ديمقراطي في حالة واحدة، وإن أفضل نمط لإحداث عملية التحول الديمقراطي هو الذي يبادر فيه النظام السياسي من تلقاء

---

[١] قد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، كما حدث في باكستان عام ١٩٧٧، عندما أعلن ضياء الحق فترة انتقال مدتها ستة أشهر، ومع ذلك استمر في الحكم ١١ عاماً. وفي مصر الناصرية، حيث أعلن جمال عبد الناصر فترة انتقالية مدتها عامان، لكنه حكم لمدة ١٨ عاماً منذ ذلك الإعلان.

[٢]. حسين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي، إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤ فبراير ٢٠١٣، على الرابط "

http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm

نفسه بعملية التحول الديمقراطي، وبهذا يتجنب الضغوط الداخلية والخارجية، ويحقق الاستقرار لشعبه.

نستنتج أن عملية الانتقال الديمقراطي تتطلب بيئة اجتماعية حضارية ترفض همجية العنف لصالح التعامل السلمي، وتتحاشى السرية الغيبية بالممارسة العلنية، وترفض التفرد نحو قبول التعددية، وتقوم على بناء دولة قانون ذات مؤسسات سياسية واجتماعية قوية تحترم إرادة الناخبين بتكريس التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي على السلطة.

وحينما تفجرت الثورات العربية بشكل متتابع، وهو ما جسّدته ثورات الربيع العربي من تونس مروراً بمصر إلى ليبيا واليمن وسوريا، فقد كان هدفها الرئيس، أياً كانت الشعارات التي حملتها، التوق للتغيير القائم على التحرر من الأنظمة الاستبدادية والقمع الذي ساد في المنطقة لعقود طويلة، فكما اتسمت الأنظمة بالاستبداد والشمولية المطلقتين، تميزت الدولة بالمركزية والصلابة، ولم تراع السلطات الحاكمة الطابع المجتمعي المتعدد والمتنوّع، ولم تفسح المجال أمام أيّ شكل من أشكال التعبير السياسي والمؤسسي أمام المكوّنات المشكّلة لهذا التنوّع، واعتمدت الأنظمة التسلطية على التحايل والخداع الديمقراطي، باستخدام الديمقراطية ذريعة ووسيلة من خلال التلاعب الانفعالي والنفعي بها، بدلاً من أن تتعامل مع مشاعر الناس بعقلانية وترشيد ديمقراطي، بل إنها احتوت معنى الوطن في معنى النظام، بمعنى أن المصلحة الوطنية لا بد أن تتماهى مع مصلحة النظام، وبالتالي اعتبرت كل معارض خائناً، وأصبح التخويف والترهيب هو الشكل الوحيد للتعامل السياسي مع الآخرين، أضف إلى ذلك الاقتران مع سيطرة عصبيات اجتماعية على الدولة، بحيث تحاول كل عصبية من هذه العصبيات أن تماهي نفسها مع المصلحة الوطنية، ولهذا نجد فشل الدولة في بلورة هوية وطنية جامعة يتأتى من عنفها المفرط، مثل ليبيا خلال حكم القذافي، أو من عدم احتواء الهويات الفرعية وإدارتها سلمياً، مثل ليبيا ما بعد ٢٠١١.

إن واحدة من أهم إشكاليات قضايا الديمقراطية والتحول الديمقراطي تكمن في ضعف الثقافة السياسية، لأن جوهر الديمقراطية يكمن في كونها قِيَماً ثقافية توفر علاقات المواطنين العامة، مثلما أن الثقافة هي مبادئ للسياسات، سواء تعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية أو التعليمية أو التربوية أو أسس العمل السياسي، ذلك أن الشعب قد يكون تحت تأثير ثقافة غير ديمقراطية لا تحترم التعددية وحرية الفرد ولا تقبل الاختلاف والتعايش مع الآخر، وهي ثقافة مناقضة للقيم والمبادئ الديمقراطية، فتحمل إلى سدة الحكم نظاماً شمولياً أو دينياً متعصباً[١]، ولهذا تُعدّ الثقافة تربية وتنشئة وليست معرفة فقط.

ولكي تتحقق الديمقراطية لا بد أن يكون الناس مؤمنين بقيمة المبادئ الديمقراطية، وهذا يتطلب قدراً من الثقافة والنضج السياسي، ولا بد أن تكون تلك الثقافة راسخة في عقول الناس والحُكّام، وهناك من يعتقد، من أجل نمو الديمقراطية وتطورها، أنه لا بد من ثقافة سياسية تقوم على أسس التسامح نحو المرأة والأقليات والمعارضة السياسية مثلاً، فالثقافة تمارَس وتؤدي دورها وتدخل كدينامية ظاهرة في تشكل مفهوم السلطة والشرعية، بما يمنع بروز السلطوية والدكتاتورية، وبما يدعم الديمقراطية والمشاركة[٢]، ومن هنا فإن الديمقراطية هي النظام الأفضل للحكم، لكنها تتطلب مواطنين ديمقراطيي الثقافة والتفكير والسلوك، وقبل ذلك وبعده تتطلب قيادة سياسية مؤمنة قولاً وفعلاً بالديمقراطية ونتائجها وقادرة على مواجهة التحدي في مهمة تاريخية لا مجال فيها للنزعات الفئوية.

---

١. علي أومليل، **سؤال الثقافة: الثقافة العربية في عالم متحول**، (بيروت، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥)، ص٦٧.

٢. يوسف الصواني، **الانتقال الديمقراطي في ليبيا، التحديات والآفاق**، 11 آب/ أغسطس ٢٠١٣، على الرابط:

http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/3207

وعلى هذا، فليس المطلوب هدم قواعد الاستبداد وأركانه فقط، وإنما أيضاً السعي إلى بناء دولة العدالة والمساواة والحرية، وهذا ما أكّدته تجربة ليبيا ما بعد ٢٠١١، مثلما أكّدته تجارب دول الربيع العربي خلال السنوات الثلاث الماضية.

والسؤال الذي يبقى مطروحاً هو: هل انهار النظام الاستبدادي التسلطي في ليبيا، والذي كان سبباً في تأخر المجتمع والدولة على جميع المستويات؟ أم انهار ورحلت رموزه ورؤوسه فقط، وبقيت مؤسساته وثقافته الاستبدادية قائمة؟

ثانياً: التجربة الليبية المعاصرة في عملية الانتقال الديمقراطي

بعد سقوط نظام القذافي في أواخر عام ٢٠١١، تطرح التجربة الليبية جملة من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية الداخلية التي رافقت السنوات منذ ما بعد التغيير والفشل في تقديم حلول ومعالجات جادة لها، وتعدد التدخلات والتأثيرات الخارجية بأنواعها المختلفة: الإقليمية والدولية والأممية.

كل ذلك ترك، وما يزال، آثاراً في مجمل أوضاع المشهد الليبي الذي يتميز بحالة من عدم الاستقرار ودوامة العنف والتوتر وإنتاج وإعادة إنتاج الأزمات بأنواعها المختلفة، ولكن ذلك لا يلغي عدة حقائق جديرة بالاهتمام يجب الإشارة إليها:

القضية الأولى: في عام ٢٠١١ سقط نظام مستبد، حَكَم ليبيا لأكثر من اثنين وأربعين عاماً، ومارس أبشع صنوف القمع والتنكيل بحق الليبيين، سواء في الداخل أو الخارج، وافتعل أزمات وحروباً مع الدول المجاورة، وبسقوطه طويت صفحة الدولة الشمولية التي استمرت لأكثر من ٤٢ عاما (١٩٦٩-٢٠١١).

القضية الثانية: منذ عام ٢٠١١ وحتى الآن أُنجِزت خطوات مهمة غيّرت طبيعة النظام السياسي وشكله الذي تحول من الاستبداد باتجاه الديمقراطية، ورافق العمليةَ السياسيةَ مكاسب مهمة كالتعددية السياسية والحزبية، ولقد أجرت ليبيا بعد أكثر من نصف قرن أول انتخابات ديمقراطية في سابقةٍ هي الأولى من نوعها في تموز/ يوليو ٢٠١٢، وانتُخِب مؤتمر وطني من ٢٠٠ عضو ليتولى قيادة المرحلة، كما حدّدتها

خارطة الطريق بالإعلان الدستوري المؤقت[١]، وبدأت قوى سياسية مختلفة بالتعبير عن نفسها بأشكال وتعبيرات وتمثلات متعددة، وبولادة أشكال ومستويات مختلفة من العمل السياسي الحزبي أو المجتمع المدني، حيث تشهد الساحة ولادة منظمات وتنظيمات جديدة باستمرار.

إن ما تحقق في ليبيا منذ سقوط نظام القذافي حتى الآن إيجابي بكل المقاييس، رغم كل ما يتردد يومياً في عناوين الأخبار من أحداث عنف أو اعتداء على الشرعية المؤقتة، ونستطيع وصفه بالإيجابي إذا ما قيس بما عرفته البلاد خلال مرحلة طويلة من تراكمات.

ويأتي في مقدمة ما تحقق تحررُ الناس من كل العُقَد والقيود، وفي مقدمتها عامل الخوف؛ ولم يتحقق ذلك إلا بعد انهيار نظام القذافي، رغم أنه كان يردّد دوماً أن السلطة بيد الشعب، ولذلك، ورغم ما نشهده من حوادث اعتداء متكررة من فِرق مسلحة تسعى إلى بسط سيطرتها على الأرض في تحدٍّ صارخ وواضح للحكومة والمؤتمر الوطني الذي تعرّض للاقتحام وتعطيل أعماله بشكل متواصل، وتعرّض أعضاؤه للاعتداء، وما نشهده من سابقة في مستويات مختلفة من تصرفات الشارع وحضوره، ولو على حساب المصلحة الوطنية العامة، رغم ذلك لا بد من الإشارة إلى أنه ما زال أمام البلاد طريقٌ طويل وشائك قبل أن تصل إلى تحقيق الإنجاز التاريخي بإقامة الدولة الديمقراطية، إذ تقف في طريق هذا الهدف تحديات وعقبات متنوعة[٢].

في ضوء ذلك، يمكننا القول إن ليبيا تمر بمرحلة انتقالية، ترافقها مجموعة من المشكلات وعلى مختلف الصعد، وقد أنتج هذا التحول- إضافة إلى المكاسب التي تمت

---

[١]. للمزيد من التفاصيل حول انتخاب المؤتمر الوطني العام، راجع، انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا: بين تجاذبات النخب والديناميات المجتمعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٢، على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/release/e836c53d-14b0-4450-90c2-136d26e78f0f

[٢]. يوسف الصواني، **الانتقال الديمقراطي في ليبيا، التحديات والآفاق**، مرجع سابق.

الإشارة إليها- ديمقراطية هشة، وأزمة ثقة بين القوى السياسية والمكونات الاجتماعية؛ فالديمقراطية في ليبيا ما زالت في طور التخلص من ذهنية ما قبل الديمقراطية، لأن الديمقراطية لا تعني انتخابات فحسب، وإنما هي منهج وقيم وحالة ثقافية لا تلقينية، وهي تفترض تأطير النوازع السلطوية البدائية وكبح جماحها، وهذه عملية تتحقق بالتمرين والمراس، وتقود إلى نظام حكم يقوم على الترتيبات المؤسسية والاجتماعية الأساسية التي تشيّد هيكلية آليات الحكم وتحدد مضمون العلاقات بين الدولة والمجتمع ووسائلها على أسس ديمقراطية.

لكننا في التجربة الليبية افتقدنا إلى مثل هذه السياسة، فقد شهدت البلاد الصدامات المسلحة وغيرها بين مختلف الجماعات التي كانت توحدت في مواجهة نظام القذافي، فيما ارتفع عدد الحوادث المرتبطة بهذا الصدام والصراع على الموارد والوظائف والزعامة، ويتميز هذا الصراع بغياب القادة الملتزمين بالديمقراطية، ولا يبدو أن الطبقة السياسية الموجود الآن، والتي تشكل المؤسسات الانتقالية، تعكس ما يمكن أن نسميه التوجه العام المجتمعي، بل تعبر عن توجهات مختلفة ونزعات متعلقة بالأطراف التي تنافس المركز، وتعبر عن مصالح فئوية متنوعة، وتغلب عليها روح الحصول على المكاسب، وهو ما يرسّخ القبلية والجهوية والشخصنة وغيرها من الممارسات، بما يؤدي إلى مزيد من الانقسامات، فيجعل الطريق نحو الديمقراطية مليئاً بما هو أكثر من العقبات والتحديات.

ثالثاً: تحديات الانتقال الديمقراطي في ليبيا ما بعد ٢٠١١

يواجه الانتقال الديمقراطي في ليبيا تحديات عديدة، ويرتبط نجاحه بالقدرة على الاستجابة لهذه التحديات، وبينما تشترك ليبيا بالتأكيد مع النماذج الأخرى في العالم فيما يتصل بمرحلة ما بعد الصراعات أو الحروب الأهلية، فإنها أمام تحديات خاصة بها، بعضها يجد جذوره في الثقافة السياسية، وطبيعة الاقتصاد الوطني، ويرتبط الآخر بما ترتب على حكم القذافي، والأوضاع التي نجمت عن الإطاحة به.

من هنا يمكن القول إن ثمة تحديات رئيسة يمكن أن تُحدِث سلاسة سياسية في المرحلة الانتقالية إذا تم تجاوزها، وتتمثل بالتالي:

١. غياب المؤسسية

تميزت ليبيا في عهد القذافي عن سائر المنظومة العربية بعدم استيفائها التعريف الإجرائي للدولة المتمثل في الدستور والبنية البيروقراطية المؤسسية، إضافة إلى غياب كامل للصحافة الحرة، ولمؤسسات المجتمع المدني، وللأحزاب السياسية، وللنقابات المهنية، وغيرها من المؤسسات، وقد كانت الدولة الشمولية ضمن الكوربوراتية المسيطرة والمهيمنة على كل شيء حتى لو أنشأت تنظيمات مجتمع مدني، وإن أخطر مكونات إرث القذافي تأثيراً سلبياً وضاراً على فرص الانتقال الديمقراطي، وآفاق بناء منتظم سياسي جديد، هو ما قام به خلال عقود من عبث بمكونات الثقافة الليبية؛ فقد عمل القذافي بشكل متواصل وممنهج على إلحاق الأذى بمكونات الهوية الليبية وتشويهها، بحيث حرمها، بقدر كبير، من فرص التطور الطبيعي[١].

إن التجربة المُرّة التي عاشتها البلاد خلال العقود الماضية أدت إلى عدم الاهتمام بالجوانب المؤسسية بشكل واضح، ونشوء ثقافة تحتقر المؤسسات والقواعد، وتسوِّغ الفساد، وتحتقر الخير العام، غير أن المآل الأهم والأخطر، هو أن الليبيين لم يتخلصوا من نظام القذافي فقط، بل إن الثورة والصراع نجم عنهما تدمير أي تمثل للسلطة المعاصرة، ولمركزها الذي كان يفتقر إلى جذور راسخة في التربة والثقافة الليبيتين، وقد أسفرت الثورة والحرب عن تدمير شامل، بما يعني الحاجة إلى البدء من الصفر.

إن معضلة ليبيا الدولة تتمثل فيما وصفته الباحثة البريطانية أليسون بريجيت في كتابها "ليبيا: ارتفاع وسقوط القذافي" وصفاً دقيقاً، عندما قالت: "ترك القذافي البلاد دون قيادات جديدة، وبتركة ثقيلة ... ولذلك ستبنى الدولة من التراب ... من تراث

---

[١]. بشير علي الكوت، **الهوية والاستبداد والثورة** (طرابلس، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢)، ص٢٠-٢٣.

القذافي الحزين بعد أربعة عقود، أصبحت البلاد في حالة مؤسفة جداً من حيث التدريب وفقدان الخبرات المؤهلة ... القذافي ترك ليبيا من دون سياسيين، ومن دون خبرات سياسية ... القذافي ترك خلفه بلداً غارقاً في الفساد، الفساد كان أداة رئيسة في يده"[١].

تأسيساً على هذا التشخيص للواقع، يتضح أن أكبر أزمة بنيوية تعانيها الدولة الليبية تتمثل في أزمة غياب الكفاءات التي تشكل أعمدة الدولة، وقد تأكّد ذلك من الممارسات خلال الفترة التي تلت الثورة، حيث فشلت القيادات السياسية في معالجة ما واجهها من مشكلات أثناء عملية التحول من الثورة إلى بناء الدولة.

٢. إصلاح الجيش والمؤسسات الأمنية وإعادة بنائها

إن إصلاح المؤسسات العسكرية والأمنية أو إعادة بنائها هو التحدي الأساسي الذي يواجه ليبيا بشكل خاص وخطير، وهو الخطوة التي لا تسبقها أي خطوة أخرى لضمان النجاح في إرساء قواعد النظام الديمقراطي.

إن إعادة بناء مؤسسات الجيش والأمن، وعودة منتسبيها إلى العمل، وإدماج المسلحين، تواجه عدة تحديات أساسية، منها أن أعداد المسلحين من ثوار وغيرهم في تزايد، حيث تضاعفت أعداد المجموعات المسلحة عدة مرات، بعد الإعلان رسمياً عن تحرير البلاد، وتوقف القتال في ٢٣ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١، وبلغ عدد المقيدين لدى اللجنة الأمنية العليا التابعة لوزارة الداخلية نحو ١٤٣ ألفاً، فيما لم تتعدَّ التقديرات الرسمية لأعداد من حملوا السلاح ضد القذافي، وخاضوا المعارك ضد كتائبه، ٣٠ ألف مقاتل[٢].

إن استيعاب هؤلاء يربك بناء الداخلية والجيش، وهم يحتاجون إلى تدريب مهني أكبر وأوسع للتخلص من الآثار السلبية لارتباطاتهم بقياداتهم المحلية من ناحية،

---

[1] Alison Pargeter, Libya: the rise and fall of Qaddafi, (Yale University Press, 2013)

[٢]. هشاشة الوضع الأمني تعمق الأزمة الاقتصادية في ليبيا، **صحيفة العرب**، ١٤ كانون ثاني/ يناير ٢٠١٣.

ولشعورهم بأنهم متميزون ولهم أفضلية على الآخرين، من ناحية أخرى، كما أن كثيراً من الثوار المسلحين لم يبدوا استعداداً جَدّياً للتخلي عن السلاح، بل بادر بعضهم إلى تشكيل أحزاب سياسية، مسلحة بالطبع، معلنين أنهم لن يُسلِّموا أسلحتهم حتى يُقَرّ الدستور الدائم، ويختفي أي خطر يتهدد الثورة.

وفي هذا السياق، تبدو أهمية إعادة تشكيل المؤسسة الأمنية بشقيها الداخلي والخارجي لفرض القانون وجمع هذه الأسلحة، وهذا ما عبّر عنه الرأي العام، خاصة في طرابلس، عن رفض المظاهر المسلحة، وطالب بخروج المسلحين من المدينة، ومع ذلك، فإن الصورة ليست قاتمة تماماً، فقد صرّحت قيادات عديدة للثوار، وفي مناطق مختلفة، بالاستعداد للامتثال لسلطة الحكومة، بل بادرت قيادات أخرى إلى تسليم أسلحتها، وانضم آلاف المسلحين إلى الجيش وقوات الأمن.

لم يظهر ما يشير إلى نجاح السلطات الانتقالية المؤقتة في إنجاز أي خطوة حاسمة في هذا الشأن، بل هناك مؤشرات على تدهور الوضع الأمني، وتأخر بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية، فيما تُواصِل الفرق المسلحة سعيها لفرض إرادتها على الأرض، في تحدّ صارخ وواضح للحكومة والمؤتمر الوطني الذي تعرّض للاقتحام وتعطيل أعماله بشكل متواصل، وتعرض أعضاؤه للاعتداء، واضطر البعض الآخر من أعضائه إلى تقديم استقالته، خوفاً على حياته بعد تلقيه التهديد[١].

أما مؤسسات الحكومة ووزاراتها فقد تعرضت للاقتحام والإقفال، ومُنِع الموظفون من دخولها واعُتدي على الوزراء والممتلكات أيضاً، ويمكن تفسير عدم تَمكُّن المؤتمر من القيام بأي خطوات ذات أهمية حاسمة لتنفيذ خارطة الطريق بالضعف الكامن في مؤسسة المؤتمر الوطني ذاتها[٢]، حيث يعكس المؤتمر قدراً لا بأس به من التشرذم

---

١. "استقالة حسن الأمين من المؤتمر الوطني العام" ليبيا المستقبل، ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٣، على الرابط:

http://al-mostakbal.org/news/clicked/31841

٢. تشير العديد من دراسات الانتخابات التي أجريت عقب النزاعات المسلحة أو العنيفة، إن التعجيل

والانقسام، ويعُجّ بالمناورات السياسية والمنافسات الحزبية، أو تلك القائمة في الغالب على الولاءات الشخصية والجهوية، وقد برز ذلك بشكل خاص في الجدل الطويل الذي دار حول قانون العزل السياسي[1]، والذي أقره المؤتمر في تصويت علني جعل القيام بمعارضته مخاطرة، وشاب عمليةَ صياغته وإقراره كثيرٌ من المشكلات، وبناءً على ذلك، جاء قانون العزل السياسي الذي أُقِرّ تحت تهديد السلاح ومحاصرة وزارتي العدل والخارجية واقتحامها من الميليشيات المسلحة، ولا شك في أن هذا القانون سيكون له الأثر الكبير في الحياة السياسية في ليبيا واستقرارها على المديين القريب والمتوسط بحسب الآلية التي ستعتمد للفصل بين من يستطيع أن يشارك في الحياة السياسية في ليبيا ومن لا يحق له المشاركة بموجب هذه القانون.

لا شك في أن للثورة الليبية الحق في حماية نفسها من رموز النظام السابق ومنع عودتهم إلى السلطة، ولكن من دون أن ينتج من هذا الحق عزل شرائح واسعة من الشعب الليبي؛ فهناك مخاوف أن تضرب المصالحة الوطنية عرض الحائط نتيجة لقانون العزل السياسي إذا اعتمد منهج جارف وواسع في تنفيذه مما يؤدي إلى تهميش جزء كبير من الشعب الليبي ويهدّد وحدته، ولقد بدأت تداعيات هذا القانون واضحة في عدد من الأزمات الأخيرة.

وفي هذا السياق، لا بد من الإشارة إلى أن المحاولة الانقلابية الفاشلة الأخيرة بقيادة اللواء خليفة حفتر، وهو ضابط سابق في الجيش الليبي، انشق عن نظام القذافي في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، يجب وضعها في إطار الهزّات الارتدادية لقانون العزل

بإجراء الانتخابات قبل تحقيق نزع أسلحة الفرقاء وإدماجهم، يقود إلى احتمال تجدد الصراعات المسلحة، ففي غياب مؤسسات الدولة الفاعلة، يمكن أن ينجم عن الانتخابات التي تجري بعد الصراع، ديمقراطية يمكن اعتبارها ضعيفة أو جزئية أو افتراضية.

[1]. العزل السياسي هو رفض أي حوار أو مشاركة لمن عمل ضمن نظام القذافي، وإن شاركوا في الثورة ضده أو في دعمها، وإقصاء كل من عمل مع نظام القذافي وتدمير مؤسساته، وقد تم رفع شعارات التخلص من النظام كاملاً، وهو الخيار الذي صيغ بطريقة مماثلة لسياسة تصفية البعث في العراق.

السياسي ومحاولة القوى والرموز المستهدفة من هذا القانون للبقاء وضمان الوجود في الخريطة السياسية المستقبلية لليبيا.

٣. الصراعات القبيلة والمناطقية

بعد سقوط نظام القذافي تأججت الصراعات القبلية التي يدور معظمها حول ملكية الأراضي والنفوذ السياسي، إذ بدا أن القبائل، التي لم تحصل على امتيازات، تسعى لاستعادة مكانتها، بل والانتقام من غرمائها القبليين بعد الثورة، خاصة في ظل ضعف السلطة الانتقالية، كما حدث في مواجهات بني وليد التي ينتمي معظم سكانها لقبيلة ورفلى، والذين كانوا قد ساندوا القذافي في الحرب الأهلية، إضافة إلى تعرض أكثر من ٣٠ ألف شخص في تاورغاء إلى الطرد والتهجير من قبل قبائل مصراتة[١]، أضف إلى ذلك سعي القبائل العربية في جنوب ليبيا، والتي كانت مضطهدة إبان القذافي، إلى استعادة مكانتها بعد الثورة في مواجهة قبائل التبو، مما أدى إلى نشوب مواجهات مسلحة عام ٢٠١٢، وإلى تجذُّر الكراهية القبلية التي انبنت على تأييد القذافي أو معارضته، بما يفتح الباب أمام انقسام أكثر تتضاءل أمامه القدرة على التسامح والرغبة فيه، وهو ما يعرض الديمقراطية الناشئة للخطر، وسيكون الوضع أكثر صعوبة وخطورة، وبخاصة أن علاقة المناطق المهزومة والقبائل الخاسرة، كورفلة والقذاذفة والمقارحة، تكمن فيها الأبعاد السلبية الخطيرة لتقسيم البلاد إلى مدن ومناطق وقبائل منتصرة وأخرى مهزومة؛ فعلاوة على أن ذلك يسبب شرخاً اجتماعياً، ويستثني قطاعات عريضة من السكان من المشاركة في صياغة مكونات عملية الانتقال الديمقراطي الجارية، إلا أنه يحرم هذه المناطق من حقها في عملية صياغة الدستور الدائم الذي لن يكون معبراً عن الجميع، وسيواجه مخاطر ضيق شرعيته ومشروعية المؤسسات والترتيبات المنبثقة عنه.

---

[١]. خالد حنفي علي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، تحولات إستراتيجية، العدد ١٩٥، القاهرة، كانون ثاني/ يناير ٢٠١٤، ص٢٠.

٤. الفيدرالية

تنامى الاتجاه نحو الانفصال المناطقي في برقة وفزان، خاصة تلك التي ترغب في إقامة الفيدرالية أو المحاصصة القبلية أو الجهوية عند توزيع الوظائف والحقائب الوزارية، وما زالت الفيدرالية والجهوية تمثلان تحديين لا يمكن تجاوزهما، وليس أثناء الانتقال الديمقراطي فقط، بل في مستقبل الدولة أيضاً، ومثال ذلك إعلان برقة إقليماً فيدرالياً في شرق ليبيا في مؤتمر عقد فيها في آذار/ مارس ٢٠١٢، ومن بعده فزان في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٣، وتم تبرير هذه الخطوة بعدم فاعلية أداء المؤتمر الوطني العام، وإخفاق الحكومة في الاستجابة لمطالب الشارع.

وقد ظهرت بوادر للتأثير في إمدادات النفط من قبل دعاة الفيدرالية، حين أغلق جيش ما يسمي إقليم برقة بقيادة إبراهيم جضران الموانئ النفطية في رأس لانوف والسدرة والزويتينة والبريقة والحريقة، لأكثر من ثمانية أشهر، مما قلّص صادرات ليبيا من النفط إلى نحو ٤٢٥ ألف برميل يومياً بعد أن كانت ١,٦ مليون برميل يومياً قبل الثورة[١].

وقد عَمّقت هذه الخطوات التصعيدية من الصراعات السياسية بين تيارين أساسيين داخل المجتمع الليبي، فلقد تمسك المنادون بالفيدرالية على أنها التعبير المناسب عن انتماءات وهويات جغرافية وتعويض عن التهميش المتواصل، بينما تركز هجوم المعارضين على أن الفيدرالية ما هي إلا بداية لتحقيق الانفصال بين الأقاليم وتهديد الوحدة الوطنية، كما حدث في تجارب ونماذج عربية أخرى، أبرزها حالتا العراق والسودان.

غير أن التحدي الأبرز الذي لا يزال يواجه المسار السياسي هو تشكيل الهيئة التأسيسية لوضع الدستور، والتي لا تزال تشهد جدلاً مجتمعياً وانقساماً حول كيفية تشكيلها، كما بيّنت التطورات التي صاحبت إقرار قانون انتخاب لجنة الستين أن الباب

---

[١]. انخفاض صادرات النفط الليبي لأقل من النصف، **ليبيا المستقبل**، ٣/ ٨/ ٢٠١٣، على الرابط:
http://www. Libya- al- mostakbal.org/news/clicked/37273

أصبح مُشرعاً على احتمالات صراع آخر بسبب رفض الجماعات الثقافية (الأمازيغ والتبو والطوارق) للقانون الذي اعتبروه مجحفاً بحقوقهم.

إن عدم التصدي لهذه الإشكالية بحكمة مناسبة ينذر بتطورات لاحقة أكثر خطراً على البلاد ووحدتها، حيث هدّد قادة التبو والطوارق بمقاطعة العملية السياسية كلها، وبإعلان فزان إقليماً فيدرالياً مستقلاً ذاتياً فإن ذلك يضيف خطراً آخر على الوحدة الوطنية يتصل بالفيدرالية في الشرق أيضاً[١].

٥. ضعف الثقافة السياسية (إرث ما قبل الثورة)

إن واحدة من أهم إشكاليات قضايا الديمقراطية والتحول تكمن في ضعف الثقافة الديمقراطية، لأن جوهر الديمقراطية يكمن في كونها قيماً ثقافية توفر علاقات المواطنين العامة، مثلما أن الثقافة هي مبادئ للسياسات، سواء تعلق الأمر بالسياسات الاقتصادية أو التعليمية أو التربوية أو أسس العمل السياسي، ذلك أن الشعب قد يكون تحت تأثير ثقافة غير ديمقراطية لا تحترم التعددية والتنوع وحرية الفرد وقبول الاختلاف والتعايش معه، فالثقافة هي تربية وتنشئة، وليست معرفة أو مؤسسات فقط، ولكي تتحقق الديمقراطية يجب أن يكون الناس مؤمنين بقيم الديمقراطية، وهذا يتطلب بدوره قدراً من الثقافة والنضج السياسي، ويجب أن تكون الديمقراطية راسخة في عقول الناس والحُكّام.

لذلك يتفق كثير من الدارسين أن القذافي رسّخ سمات الثقافة التقليدية التي تعتبر نموذجاً معبراً عن "ثقافة الراعي والرعية ... ثقافة المطلق والنسبي ... ثقافة السادة والعبيد ... ثقافة الشيخ والتلميذ ... ثقافة الأب والابن ..."، أي إنّها ثقافة الخضوع والانقياد، بل ثقافة تعلي شأن الحاكم أو الكبير، وتؤهله للهيمنة على كلّ شيء دون أن تفسح مجالاً للأفراد.

---

١. "قادة كتائب لثوار الطوارق والتبو في ليبيا يهددون بإعلان فزان إقليماً فيدراليا"، **شبكة الأخبار الليبية**، ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١٣، على الرابط:

http://libyann.net/index.php?option=com_content&view=article&id=14132:----q-q&catid=62:2011-08-29-21-29&Itemid=130/

إن الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الليبي تعاني عناصر قصور واضحة فيما يتعلق بمسألة الديمقراطية على وجه العموم، وتفتقر بشكل عام إلى العناصر المعزّزة للمشاركة السياسية والشعور بالاقتدار السياسي والاستعداد للمشاركة وتوفير روح المبادرة والثقة بين المواطن والنظام السياسي.

إن أخطر مكونات إرث القذافي تأثيراً سلبياً وضاراً على فرص الانتقال الديمقراطي، وأفق بناء النظام السياسي الجديد، هو ما قام به خلال عقود من عبث بمكونات الثقافة الليبية؛ فقد عمل القذافي بشكل مستمر وممنهج على إلحاق الأذى بمكونات الهوية الليبية وتشويهها، حيث حرمها من فرص التطور الطبيعي، كما لا يمكن إغفال الآثار المدمرة لسياسات القذافي في الحيلولة دون نشوء ثقافة سياسية ديمقراطية ومدنية حديثة.

إن آثار تلك السياسة المدمرة جعلت البلاد تفتقر اليوم إلى ما تحتاجه بشدة وإلحاح من عناصر لازمةٍ للنهوض، فيما تأخر تكون الهوية الوطنية الجامعة الفاعلة التي يمكن في وقت الأزمات أن تتفوق على ما عداها من مكونات، وهي التي تعتبر شرطاً أساسياً للديمقراطية وبناء الدولة[١].

٦. اقتصاد الريع

إن إحدى المشكلات الأساسية في الانتقال الديمقراطي هي تلك المتعلقة بالآثار الناجمة عن اقتصاد الريع، وبالدور التوزيعي للدولة الذي ترسّخ خلال حكم القذافي، ولقد رأينا كيف تصرف القذافي في ثروات البلاد النفطية، وأنفق مواردها المالية، وسخّرها لإدامة الهيمنة، وإطالة عمر نظام حكمه، ولم يتبنَّ إستراتيجيةً تنمويةً تُنَوِّع مصادر الدخل الوطني، وتُحقق أقصى فائدة واستثمار تنموي من موارد النفط النابضة حتماً، ويتصل هذا بالدور الذي من الممكن أن تؤديه الموارد الطبيعية وعلاقتها بتحديات الانتقال الديمقراطي.

---

١. يوسف الصواني، **الانتقال الديمقراطي ...**، مرجع سابق.

لقد كانت الدولة في ليبيا، منذ أن بدأت، تحقق إيرادات عالية من تصدير النفط، وهو المستخدم الأساسي، إلا أن نمط التوظيف الريعي واستمراره ينذر بعواقب وخيمة على كل المستويات، فالإيرادات الضخمة من النفط التي تجاوزت ٦٦ مليار دولار في تقرير للبنك الدولي في عام ٢٠١٠، وُزِّعت غالباً على أجنحة النظام والقبائل المؤيدة له، وفي المقابل لم يكن متوسط دخل الفرد يزيد على ١٤ ألف دولار قبل الثورة، وهو رقم محدود، قياسا بثروات البلاد ومحدودية السكان (٦,٥ مليون نسمة)، كما بلغت نسبة البطالة ٣٠٪، وإن حددتها الحكومة بنسبة ١٥٪ من إجمالي القوى العاملة، حيث يشكل الشباب نحو ٦٠٪ من إجمالي الباحثين عن العمل وفقاً لإحصاءات عام ٢٠٠٩[١]، وبذلك لا يمكن التقليل من الآثار السلبية لاقتصاد الريع في فرص الانتقال الديمقراطي في المديين القصير والمتوسط، وعلى آفاق تعزيز الديمقراطية عموماً، فخصائص الاقتصاد الليبي التي ميزته خلال العقود الماضية، منذ اكتشاف النفط، قضت على الطبقة الوسطى، وغيبّت مؤسسات المجتمع المدني، وأثّرت سلباً في قيم الاستقلالية والحرية والفردية[٢].

وبعد مرور ثلاث سنوات على سقوط النظام لم تبذل السلطات الانتقالية أي جهد للتخلص منه، بل عزّزته بزيادة أعداد المواطنين المعتمدين على عطايا الدولة، إلى درجة أن برنامج إدماج المسلحين في المؤسسات المدنية اقتصر في نهاية الأمر على ضمّهم إلى قوائم موظفي الدولة[٣].

---

١. تقرير وزارة العمل: نسبة البطالة في ليبيا ١٥٪، رئاسة مجلس الوزراء، المركز الوطني لدعم القرار، آب/ أغسطس ٢٠١٢، على الرابط:

http://www.npdc.gov.ly/index.php?option=com_content&view=article&id=348:-15-&catid=10:2012- 08-02-22-31-25&Itemid=16>.

٢. صلاح الحداد، الطريق إلى الديمقراطية: نجح الألمان والأسبان، فهل ينجح الليبيون؟ **المنتدى الليبي**، السنة١، العدد٢، صيف ٢٠٠٦.

٣. علي زيدان، إيفاد بعثات ودمج آلاف من الثوار الليبيين بالمؤسسات الأمنية والعسكرية، البوابة نيوز، ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣، على الرابط:

http://www.albawabhnews.comLNewsL87890

كان الإعلان الدستوري المؤقت قد احتوى على مواد وفقرات متعددة تناولت جوانب من المسائل الاقتصادية، من أمثلتها ما أكدته المادة الثامنة أن الدولة تضمن "تكافؤ الفرص، وتعمل على توفير المستوى المعيشي اللائق، وحق العمل والتعليم والرعاية الصحية والضمان الاجتماعي لكل مواطن، كما تكفل حق الملكية الفردية والخاصة، وتضمن الدولة عدالة توزيع الثروة الوطنية بين المواطنين، بين مختلف مدن ومناطق الدولة "[١].

٧. بقايا نظام القذافي

ستظل ليبيا في حالة عدم استقرار ما لم تلتزم نهجاً واضحاً في التعامل مع بقايا النظام السابق، خاصة اللجان الثورية والكتائب الأمنية، خصوصاً أن لديهم الإمكانيات المالية التي يمكن استغلالها في نشر الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد بدعم بعض المجموعات المسلحة.

وفي هذا السياق، ثمة خلافات واضحة في المشهد الليبي، ما بين فريق يرى ضرورة إدماج هؤلاء في ليبيا الجديدة وهو السبيل لبناء الدولة، وفريق آخر، كبعض الإسلاميين وقوى أخرى من المعارضة، ترى أنه لا مكان لهؤلاء في النظام الليبي الجديد.

٨. تنامي التيارات المتشددة الرافضة للدولة

ظهرت بعد الثورة جماعات جهادية مسلحة ترفض المنظور الوطني للدولة الليبية، وترفع شعارات تطبيق الشريعة، ورغم أن هذه الجماعات لعبت دوراً ملموساً في القتال ضد نظام القذافي، فإنها مثّلت في مرحلة ما بعد سقوطه عائقاً أمام عملية بناء الدولة.

وتعد الجماعة الليبية المقاتلة أحد التنظيمات المسلحة التي تحمل فكر السلفية الجهادية[٢]، ورغم أن عبد الحكيم بلحاج، وهو أكثر الشخصيات النافذة من الجماعة،

---

١. المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، "الإعلان الدستوري المؤقت"، ١٢/ ٩/ ٢٠١١، على الرابط:
http://www.hnec.ly/modules/publisher/item.php?itemid=6

٢. للمزيد من التفاصيل حول نشأة الجماعة الليبية المقاتلة، انظر: إبراهيم منشاوي، الصراع يحتدم، مأزق

قال إن الجماعة الليبية المقاتلة حُلّت وليس لها وجود على الأرض، على أساس أن أعضاءها انضووا تحت لواء "الحركة الإسلامية للتغيير"، وأنه يؤيد دولة مدنية ديمقراطية، إلا أن قادة منها عادوا للظهور كقادة ميليشيات مسلحة في بنغازي ودرنة ومدن شرقية أخرى، ومن أبرزها جماعة أنصار الشريعة في بنغازي التي تجابه بمعارضة شديدة في الشرق، بسبب ممارساتها الرافضة للدولة وللأعراف المجتمعية، إذ لم يألُ هؤلاء جهداً في تكفير الديمقراطية، وفي الهجوم على التيارات السياسية غير الإسلامية، وبخاصة الليبرالية التي يساوونها بالعلمانية التي هي مرادفة للكفر لديهم، وجدير بالذكر أن الجماعة متهمة باستهداف المصالح الغربية في الشرق، خاصة الهجوم على القنصلية الأمريكية في بنغازي، والذي أسفر عن مقتل السفير الأمريكي كريس ستيفينز، وثلاثة دبلوماسيين آخرين في أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

٩. التدخل الخارجي

هناك قدر كبير من هذه التحديات يتصل بدرجة التدخل في الشؤون الداخلية من قوى خارجية في الصراع بين قوى سياسية ليبية لصالح طرف دون آخر، ومع أن تلك القوى الخارجية عبّرت جميعاً عن احترامها لإرادة الشعب الليبي واختياراته، ودعمها لعملية بناء ديمقراطية في ليبيا، فإن التساؤل عن مصداقية دعمها للديمقراطية في ليبيا يبقى بلا شك سؤالاً مشروعاً، ويمكن أن نستحضر هنا الجدل الذي تمحور حول تدخل دولة قطر في الشؤون الداخلية، والدعم المقدم إلى فئات من الإسلاميين على نحوٍ أثار حفيظة كثير من ساسة ليبيا، حتى أقدم أحدهم على انتقاد قطر بطريقة جاوزت العُرف الدبلوماسي.

الجماعات المسلحة في ليبيا، ٨ كانون ثاني/ يناير٢٠١٤، المركز العربي للبحوث والدراسات: http://www.acrseg.org/2390

ونذكر أن التدخل الأجنبي يبرز بحد ذاته كأخطر تحد للسيادة الوطنية، فضلاً عن أنه يضاعف من حدة التحديات الأخرى، خاصة تلك المتعلقة بإعادة البناء وإعادة الاعتبار للدولة وهيبتها[١].

لذلك، فإنه بالقدر الذي كان فيه التدخل الأجنبي حاسماً في الانتصار على النظام، فإنه يحدث تغييراً خطيراً تنعكس آثاره على البلاد والمجتمع في فترة ما بعد سقوط النظام والسعي إلى إقامة المنتظم السياسي الجديد، وإن التدخل وعسكرة الثورة قد لا يجهض فكرتها فقط، بل إن من شأنه أن يولّد الظروف المواتية لنشوء حالة الحرب الأهلية.

رابعاً: مقترحات للخروج من الأزمة وتحقيق الاستقرار

في ظل هذا الوضع المأزوم الذي تعيشه ليبيا اليوم، تطرح الأسئلة التالية: ما هو الحل الأمثل والأنسب للخروج من الأزمة؟ هل يمكن بناء ليبيا ديمقراطية مستقرة تعتمد المصالحة الوطنية وسيلة للتنمية والبناء؟

وتبرز الحاجة هنا إلى اعتماد آليات واضحة باتجاه إرساء المصالحة الوطنية، واعتماد الحوار الوطني الشامل، وبناء وتعزيز ثقافة البناء المؤسسي والإدارة المؤسسية، وليس الشخصية، لأجهزة الدولة.

ومن هنا، تأتي ضرورة إدارة التناقضات وفق آليات عمل سليمة بدلاً من منهجية المواجهة العنفية، ويقترن ذلك بتوافق مشترك وطني يهدف إلى تقريب وجهات النظر وتقليص الفجوات بين كافة مكونات المجتمع الليبي.

إن ما تحتاج إليه ليبيا اليوم هو قيادة سياسية جديدة تؤمن بالمهمة، وتستطيع مواجهة التحدي في مهمة تاريخية لا مجال فيها للنزعات الفئوية، وتُطوِّر مشروعاً خالياً من نزعة الثأر والانتقام والإقصاء، وتتخذ من التوافق السياسي أساساً له، وتستطيع هذه القيادة

---

[١] حول دور القوى الخارجية في ليبيا، وخطة الأمم المتحدة، انظر:

Ambassador Richard Northern and James Pack, "The Role of Outside Actors, in:Pack,ed,The 2011 Libyan Uprising and the Struggle for the post – Gaddaf Future, pp.115-139

التعامل مع ميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية منذ ما قبل سقوط نظام القذافي وما بعده، وكيفية صياغة عقد جديد بين هذه الأطراف وبالاستناد إلى دستور يمثل خريطة لتنظيم الحياة السياسية.

ومن هنا تبرز ضرورة التأكيد على مجموعة من القضايا، أهمها:

١. صياغة عقد اجتماعي جديد يستجيب لاشتراطات الديمقراطية، ويقطع الصلة بالدكتاتورية والتسلط على المستويين القيمي والتطبيقي[١]، ولعل هذا هو ما قصده برهان غليون في تأكيده على أهمية تحويل الديمقراطية إلى خيار مجتمعي ضمن تحقق مقومات الإجماع الوطني والثقافة الديمقراطية[٢].

٢. الإسراع في ملء الفراغ الدستوري السائد حالياً، وصوغ الدستور، مما سيساهم في تفعيل مجموعة من الإجراءات، لا سيما بناء الجيش ومؤسسات الأمن والشرطة، ونزع سلاح الميليشيات خارج إطار سلطة الدولة، وعدم توظيف الاجتثاث باتجاه الانتقام والتشفي والثأر.

٣. ضرورة توفر إرادة سياسية لدى الأطراف، تنطلق من مصالح الوطن، بعيداً عن الولاءات والمصالح الضيقة، والاهتمام بقضايا الأمن والخدمات، مع محاربة الفساد والإفساد.

٤. ضرورة الارتقاء بمشروع المصالحة الوطنية، ونقل خطوات وقرارات المؤتمر الوطني العام إلى حيز التطبيق.

---

[١]. محمد نو الدين أفاية، **الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلط وعوائقه**، بيروت، منتدى المعارف، ٢٠١٣، ص٩١-٩٥.

[٢]. برهان غليون، الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري، ورقة قدمت إلى: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١، ص٣٤٩-٤٤١.

٥. اعتماد خطاب إعلامي وسياسي يقوم على العقلانية والتسامح وعدم تأجيج المشاعر والكراهية.
٦. دعم مؤسسات العدالة الانتقالية وتطويرها، وتطبيق مبادئ إنصاف الضحايا وجبر الضرر؛ فالمصالحة الوطنية شرط أساسي لإتمام عملية الانتقال الديمقراطي بنجاح وتوحيد البلاد مستقبلاً، وهي لازمة للانتقال إلى مرحلة تكون فيها الجِراح قد التأمت، وتحققت فيها العدالة، وفُتحت كافة ملفات الانتهاكات، وبدأت الخطوات الجدية للإنصاف والعقاب.
٧. الاستفادة من تجارب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مناطق العالم المختلفة.
٨. تفعيل المشاركة السياسية، وتشجيع دور منظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية والرأي العام.

إن من الحكمة الآن أن يتمسك الجميع بالديمقراطية آليةً للحكم والحوار، وهي الديمقراطية التي تكفل حق التعبير والاختلاف، بحيث لا تستأثر الأغلبية على الأقلية، بل تسعى لضمان حريتها، ولا تفتئت الأقلية على حقوق الأغلبية، بل تسعى لأداء واجبها الوطني في تقويم سياسة الحكومة وطرح البدائل والحلول، على أن يترك الحكم في النهاية للشعب، فبدون الديمقراطية لن نستطيع بناء "الدولة النموذج"، مع ضرورة أن يترفع الجميع عن المصالح الخاصة، ويغلّب المصالح الوطنية العليا للبلاد والتكاثف حول خارطة طريق واضحة لإنقاذ الأوطان والسير نحو مستقبل أفضل لشعوبها[1].

[1]. أبو بكر دسوقي: مخاضات ربيع مضطرب "المراحل الانتقالية مصيدة يتعذر الخروج منها"، حوار مع سويس أنفو، ٤ أيار/ مايو ٢٠١٣، متاح على الرابط:
http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=35580682

إن ليبيا ما بعد القذافي تحتاج إلى بناء اتفاق وطني عام على من يحكمها، وتحييد العامل الخارجي في صياغة مستقبلها، بما يجتذب ولاءات المواطنين من مختلف المناطق والقبائل، ويكرّس لدولة القانون.

الخاتمة

أن ليبيا، وبعد أن نجحت في إحداث التحول الكبير بإسقاط النظام المستبد، علِقت في نفق مظلم من الاختلاف والتنازع السياسي، ودارت في حلقة مفرغة من ضعف الأداء العام، سواء إبّان فترة المجلس الوطني الانتقالي أو الحكومات الانتقالية المؤقتة، وعجزت عن الوفاء بالمتطلبات العاجلة للشعب، لا سيما فيما يتعلق بتحقيق الأمن والاستقرار، وربما كان من المفيد لتجاوز هذا النفق الرجوع إلى حالة التوافق الوطني.

ومن الواضح أن ليبيا تشترك مع الحالات العالمية المشابهة في ما يتصل بمرحلة ما بعد الصراعات أو الحروب الأهلية، وكيف تلقي هذه بظلالها الكثيفة على أي انتقال ديمقراطي، ولكن ليبيا تمتلك أيضاً مكوّنات وتحدّيات خاصة بها، تجد جذور بعض هذه التحديات في الثقافة السياسية، وفي طبيعة الاقتصاد الوطني، بينما ترتبط أخرى بما ترتب على حكم القذافي، والظروف والأوضاع التي نجمت عن الإطاحة به.

ومع أن التهديد الخارجي، أو التدخل الأجنبي، يبرز كأخطر تحدٍّ للسيادة الوطنية، ويهدد أي توازنات أو توافقات يمكن التوصل إليها بين الأطراف، فإنه كذلك يضاعف من حدة التحديات الأخرى، وخاصة تلك المتعلقة بإعادة البناء وإعادة الاعتبار للدولة وهيبتها.

إن التجربة المُرّة التي عاشتها البلاد خلال العقود الماضية أدت إلى عدم الاهتمام بالجوانب المؤسسية بشكل واضح، ونشوء ثقافة تحتقر المؤسسات والقواعد، وتسوّغ الفساد، وتحتقر الخير العام[١].

---

[١]. يوسف الصواني، **الانتقال الديمقراطي ....**، مرجع سابق.

من هنا كان لا بد لنا من بعض التوصيات والاقتراحات العملية التي نسوقها أملاً في تحقيق الأهداف المرجوة لتطلعات الشعب الليبي في بناء دولة القانون والمؤسسات، وأهمها:

١. أن يُعطى جميع الليبيين حق المشاركة في هذا النظام الديمقراطي، دون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي أو اجتماعي، وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لليبيين كافة، وخلق ثقافة تقوم على احترام التعدد والتنوع وضمانته دستورياً وقانونياً وسياسياً.
٢. ضرورة إنجاز بناء المؤسسات الديمقراطية للدولة الليبية الحديثة، وإنجاز مهمة الوحدة الوطنية والاستقرار الأمني والمجتمعي، بتجريد الميلشيات والمجموعات المسلحة غير المنضوية تحت سلطة الدولة، وبناء جيش وطني قادر على حفظ أمن ليبيا ووحدتها.
٣. الخروج بتصور للجنة الحقيقة والإنصاف التي تحاكم المجرمين بعيداً عن مفهوم العقاب الجماعي لأنصار النظام السابق، والابتعاد عن سياسة الانتقام، واللجوء إلى القانون والمحاكمة العادلة بشأن أي مخالفات وانتهاكات سابقة، ولكن من خلال إنصاف الأطفال والنساء والرجال لهذه الجماعات التي لم ترتكب ذنباً، ومعرفة التجارب المقارنة للمجتمعات الأخرى التي واجهت تحديات مشابهة لنا بعد سقوط الدكتاتوريات ودراستها، وخاصة تجربة جنوب أفريقيا التي أعطتنا أهم تجربة في تطبيق مفهوم هيئة أو لجنة تحقيق المصالحة.
٤. عدم إغفال دور الجماعات المتشددة في تحرير البلاد من قبضة النظام السابق، ومساهمتها في المحافظة على أمن المدن، والانطلاق من فرضية أنهم ليبيون يمكن أن تتحول طاقاتهم إلى عمل نافع يُساهم في رقي البلاد وتطورها.
٥. حثّ الجماعات المتشددة على التحول إلى مؤسسات مدنية تعبّر كيفما شاءت عن أفكارها بشكل سلمي، ويتطلب ذلك تبني إستراتيجية متعددة الآجال، الطويلة منها والقصيرة، وتتضمن تطوير مناهج التعليم، وتطوير وسائل الإعلام، وتحقيق

العدل الاجتماعي والاقتصادي، والشفافية والمحاسبة ومحاربة الفساد، وحفظ الحقوق السياسية والمدنية، واحترام القيم والمبادئ الإسلامية، وتضمين كل ذلك في دستور لكل الليبيين.

٦. الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية، والغربية بشكل خاص، في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في ليبيا، عدا ما هو مشروع من حصولها وغيرها على النفط الليبي، ومشاريع إعادة إعمار ليبيا بمنافسة مفتوحة ومشروعة أمام الأطراف الخارجية الدولية الأخرى كافة، وبدون ابتزاز النظام الدولي من خلال ما قدّمه من دعم جويّ أثناء الثورة.

٧. إن بناء الديمقراطية عمل دؤوب وشاق، ولا توجد وصفة جاهزة لانتقال ناجح، ولا يمكن تحديد الهدف بجدول زمني قصير، ولكن النجاح في عملية البناء يعتمد بدرجة كبيرة على كيفية التعامل مع المشكلات، إضافة إلى مستوى الجدية في اتخاذ الإجراءات والآليات وتطبيقها.

٨. لبناء ليبيا الجديدة لا بد من التركيز على بناء منظمات المجتمع المدني، فالحكومة أو السلطة الرسمية ليست إلا أداة من أدوات البناء، فالكل يستطيع أن يساهم من خلال المجتمع المدني في بناء الدولة، ولا يجوز الاستهانة بدور الفرد في عملية البناء، لذا فكل الأدوار مهمة في الدولة.

إن ليبيا الجديدة أمام المحك، فإسقاط نظام دكتاتوري قد يكون أسهل كثيرا من قيام نظام ديمقراطي حقيقي يمثل أماني الشعب الليبي، ونجاح العناصر الوطنية الليبية في الانتقال بليبيا إلى هذا النظام الجديد هو المعيار الوطني الحقيقي لوطنيتها ونضجها وحِكمتها، وهو وحده ما سيوفر الرد لها على كل الشوائب التي لحقت بها من خلال عملها وتعاونها مع الخارج، والأمة العربية تتطلع جميعا إليها بأمل كبير، لتضيف زخماً جديداً للربيع العربي.

المراجع والمصادر

أولاً: الكتب

١. التير، مصطفى عمر، **أسئلة الحداثة والانتقال الديمقراطي في ليبيا: المهمة العصية**، بيروت، منتدى المعارف، ٢٠١٣.

٢. أفاية، محمد نور الدين، **الديمقراطية المنقوصة: في ممكنات الخروج من التسلط وعوائقه**، بيروت، منتدى المعارف، ٢٠١٣.

٣. الكوت، بشير علي، **الهوية والاستبداد والثورة**، طرابلس، دار الفسيفساء للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٢.

٤. المغيربي، محمد زاهي، **المجتمع المدني والتحول السياسي في ليبيا**، القاهرة، مركز ابن خلدون، ١٩٩٥.

٥. أومليل، علي، **سؤال الثقافة: الثقافة العربية في عالم متحول**، بيروت، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، ٢٠٠٥.

٦. برهان غليون، "الديمقراطية من منظور المشروع الحضاري"، ورقة قدمت إلى: **نحو مشروع حضاري نهضوي عربي: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

٧. طلعت، أحمد، **الوجه الآخر للديمقراطية**، الجزائر، المؤسسة الوطنية للنشر والتوزيع، ١٩٩٠.

ثانياً: الدوريات

٨. الحداد، صلاح، "الطريق إلى الديمقراطية: نجح الألمان والأسبان، فهل ينجح الليبيون؟ **المنتدى الليبي**، السنة١، العدد٢، صيف ٢٠٠٦.

٩. علي، خالد حنفي، دولة منزوعة السيطرة: محفزات وكوابح تفكك ليبيا بعد الثورة، **ملحق مجلة السياسة الدولية**، تحولات إستراتيجية، العدد ١٩٥، القاهرة، يناير ٢٠١٤.

١٠. راشيل كوفلد وديبرا لايت، آليات الديمقراطية في عصر عولمة الحكم، **مجلة الديمقراطية**، العدد ٤٥، القاهرة، يناير ٢٠١٢.

ثالثاً: صحف وتقارير

١١. المجلس الوطني الانتقالي في ليبيا، " الإعلان الدستوري المؤقت "، ١٢/ ٩/ ٢٠١١.

١٢. الرقيق، عبيد أحمد، بالحوار والمصالحة نبني الدولة الناجحة، **صحيفة الوطن الليبية**، ٩ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٣.

١٣. هشاشة الوضع الأمني تعمق الأزمة الاقتصادية في ليبيا، **صحيفة العرب**، ١٤ كانون ثاني/ يناير ٢٠١٣.

رابعاً: مصادر إلكترونية

١٤. "استقالة حسن الأمين من المؤتمر الوطني العام"**ليبيا المستقبل**، ١٤ آذار/ مارس ٢٠١٣، على الرابط: http://al-mostakbal.org/news/clicked/31841

١٥. الصواني، يوسف، **الانتقال الديمقراطي في ليبيا، التحديات والآفاق**، ١١ آب/ أغسطس ٢٠١٣، على الرابط:
http://arabsfordemocracy.org/democracy/pages/view/pageId/3207

١٦. انخفاض صادرات النفط الليبي لأقل من النصف، **ليبيا المستقبل**، ٣/ ٨/ ٢٠١٣، على الرابط:
http://www. Libya- al- mostakbal.org/news/clicked/37273

١٧. انتخابات المؤتمر الوطني العام في ليبيا: بين تجاذبات النخب والديناميات المجتمعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ١٥ حزيران/ يونيو ٢٠١٢:
http://www.dohainstitute.org/release/e836c53d-14b0-4450-90c2-136d26e78f0f

١٨. الكواري،علي خليفة، عوائق الانتقال الديمقراطي في بلدان مجلس التعاون، **مجلة المستقبل العربي**، العدد ١٥٤، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية:
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_415_alialkawari.pdf

١٩. إبراهيم، حسين توفيق، الانتقال الديمقراطي، إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، ١٤ شباط/ فبراير ٢٠١٣:
http://studies.aljazeera.net/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.htm

٢٠. "تحالف القوى الوطنية يكشف عن ١٨ بنداً مزوراً في قانون العزل السياسي ويطالب المؤتمر الوطني بتشكيل لجنة تحقيق عاجلة"، الوطن الليبية، ١٩/ ٥/ ٢٠١٣:
http://www.alwatan-libya.com/more-27866-0-%7bclean_title%7D

٢١. تقرير وزارة العمل: نسبة البطالة في ليبيا ١٥٪، رئاسة مجلس الوزراء، المركز الوطني لدعم القرار، آب/ أغسطس ٢٠١٢:

http://www.npdc.gov.ly/index.php?option=com_content&view=article&id=348:-15-&catid=10:2012- 08-02-22-31-25&Itemid=16>.

٢٢. دسوقي، أبو بكر: مخاضات ربيع مضطرب "المراحل الانتقالية مصيدة يتعذر الخروج منها"، حوار مع سويس أنفو، ٤ أيار/ مايو ٢٠١٣، على الرابط:

http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=35580682

٢٣. زيدان، علي، إيفاد بعثات ودمج آلاف من الثوار الليبيين بالمؤسسات الأمنية والعسكرية، البوابة نيوز، ٢٥ تموز/ يوليو ٢٠١٣:

http://www.albawabhnews.comLNewsL87890

٢٤. "قادة كتائب لثوار الطوارق والتبو في ليبيا يهددون بإعلان فزان إقليماً فيدراليا"، **شبكة الأخبار الليبية**، ١٥ آب/ أغسطس ٢٠١٣:

http://libyann.net/index.php?option=com_content&view=article&id=14132:----q-q&catid=62:2011-08-29-21-29&Itemid=130/

٢٥. منشاوي، إبراهيم، الصراع يحتدم، مأزق الجماعات المسلحة في ليبيا، ٨ كانون ثاني/ يناير ٢٠١٤، المركز العربي للبحوث والدراسات: http://www.acrseg.org/2390

خامساً: المراجع الأجنبية

1- Ambassador Richard Northern and James Pack, "The Role of Outside Actors, in:Pack,ed,The 2011 Libyan Uprising and the Struggle for the post –Gaddaf Future.
2- Alison Pargeter, Libya: the rise and fall of Qaddafi, (Yale University Press, 2013).

المقالات والتقارير

آفاق المصالحة الفلسطينية:
عوامل النجاح والفشل*

لم يكن اتفاق المصالحة الذي وُقّع في غزة الاتفاق الأول الذي يُعقد بين الحركتين الفلسطينيتين: حركة التحرير الوطني "فتح"، وحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، فقد سبق هذا الاتفاق اتفاقات عديدة، أبرزها اتفاق صنعاء عام ٢٠٠٨ واتفاق القاهرة عام ٢٠١١ واتفاق الدوحة عام ٢٠١٢ واتفاق القاهرة عام ٢٠١٢.

وقد فشلت كل الاتفاقات السابقة في إنهاء الانقسام الفلسطيني الذي برز بشكل حاد عام ٢٠٠٧ حين أنهت حماس وجود القوى الأمنية الفلسطينية التي تتزعمها قيادات فتح، الأمر الذي ردّ عليه رئيس السلطة الفلسطينية بإقالة الحكومة التي شكّلتها حماس برئاسة إسماعيل هنية وتعطيل عمل المجلس التشريعي، وهو الأمر الذي رفضته حماس واعتبرت حكومة هنية هي الحكومة الشرعية وأن المجلس التشريعي قائم، ما أدى الى وجود إدارة منفصلة تدير قطاع غزة بقيادة حماس، وإدارة أخرى تدير الضفة الغربية بقيادة الرئاسة والسلطة وفتح.

رافقت كلَّ الاتفاقات السابقة ظروفٌ أدت إلى إجبار الطرفين أو إقناعهما بالتفاوض المباشر والوصول إلى تفاهمات، تم جدولة بعضها زمنيا، ورافقت كلَّ الاتفاقات تحليلاتٌ كان بعضها متفائلاً، ولكن أكثرها متشائم حيال نجاح تلك الجهود في إنهاء الانقسام، ولعل من المفيد أن نعلم أن اتفاق غزة لم يخرج عن تلك التفاهمات السابقة، ويبقى السؤال: ما هو مصير اتفاق غزة ٢٠١٤؟

---

* إعداد أ. عبد الله المجالي، باحث أردني.

عوامل النجاح والفشل

تكمن عوامل النجاح والفشل في الظروف المحيطة بكلا الحركتين، ومدى قناعتهما الذاتية، بضرورة طي صفحة الانقسام، ومدى المصالح المتحققة أو المخاسر المتوقعة، وبالتأكيد كذلك على الأطراف المهتمة بالقضية الفلسطينية عربياً ودولياً.

١. عوامل النجاح

- **الظروف المحيطة**

بعد سنوات من حكم قطاع غزة تَشَكَّل واقع يصعب تغييره، وتشكّلت مصالح لا يمكن التخلي عنها بسهولة، هذا في طرف حماس، وهناك طرف آخر لديه طموح بإعادة نفوذه وسطوته، وإعادة الحيوية لتنظيمه في القطاع، ولعل لتوقيع الاتفاق الأخير في قطاع غزة الذي يُعدّ أساس المشكلة دلالة بارزة، فهل وصل الطرفان إلى قناعة ذاتية بضرورة إنهاء الانقسام، وهي قناعة أسفرت عن توقيع اتفاق دون رعاية طرف ثالث.

إن الظروف الضاغطة التي تمر بها الحركتان، ولا سيما حركة حماس، كانت الدافع لإنجاز الاتفاق، وستكون من العوامل المهمة لإنجاحه، فحركة حماس تعيش اليوم حصاراً خانقاً لم تعهد مثله من قبل، يتمثل في غياب حليف سياسي قوي يتوافق مع رؤية الحركة الاستراتيجية، لا بل إن حماس اليوم ليس لقيادتها عنوان مكانيٌّ محدد، فلا مكاتب رئيسية، ولا سقف واحداً يجمع قيادتها، والأهم من ذلك نضوب الموارد المالية الخارجية بعد موقفها الأخير من الثورة السورية، ونضوب الموارد المالية الداخلية بعد هدم الأنفاق التي كانت مورداً رئيساً للحكومة لتسيير أعمالها، كما أنها تعيش اليوم كابوس الانقلاب في مصر، فهناك تحريض إعلامي يومي، ورسائل تهديد وجّهتها قيادات أمنية مصرية عبر وكالات أنباء أجنبية، وهو أمر تنظر إليه حماس بجدية.

أضف إلى ذلك الوضع الصعب الذي تعيشه حركة الإخوان المسلمين في المنطقة، وخصوصاً في السعودية، حيث بات على حماس اتقاء الشرر المتطاير في المنطقة، وفي هذه الظروف يصبح حكم غزة عبئاً كبيراً عليها.

وعلى الجانب الآخر، تعيش السلطة الفلسطينية وحركة فتح أزمة خانقة، فخياراتها السلمية سُفحت على عتبة حكومة نتنياهو، وقد وصلت إلى قناعة باستحالة إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، وتكون القدس الشرقية عاصمة لها، وبذلك تفقد المفاوضاتُ مسوِّغها، وفي المقابل لا تمتلك أي بديل تقدمه للشعب الفلسطيني، فقد أقفلت خياراتها على الحل السلمي القائم على المفاوضات فقط.

كما تعيش حركة فتح أزمة داخلية عميقة عقب الخلافات الحادة بين رئيسها محمود عباس والرجل القوي النافذ في فتح محمد دحلان، ومن المعروف أن ثقل دحلان قائم في غزة، وبالتالي فإن المصالحة ستفيد جناح عباس، وهو الأمر الذي سترحب به حماس باعتبار دحلان عدوَّها اللدود، أضف إلى ذلك طموح الرئيس عباس بأن يتحدث باسم الفلسطينيين، وهو أمر لم تقدِّمه له حماس من قبل، حيث لا سيطرة له على قطاع غزة.

لعل هذه الظروف هي ما أنضجت المصالحة، ويبدو أن استمرارها هو من عوامل نجاح المصالحة.

- **القناعة الذاتية**

يبدو أن الحركتين لم تصلا بعد إلى قناعة ذاتية كاملة بضرورة إنهاء الانقسام، ويُشار هنا إلى كمّ الاتفاقات والمبادرات التي جرت طيلة الفترة الماضية، حيث كان كل طرف يسعى إلى تجنب تقديم تنازلات تفضي إلى المصالحة، فلا حماس تريد إنهاء سيطرتها على قطاع غزة، ولا فتح تريد لحماس أن تشاركها في منظمة التحرير الفلسطينية ولا أن تتقاسم السلطة معها.

بدأت القناعة الذاتية في البروز بعد الحالة المضطربة التي يعيشها الإقليم، وإثر دخول الربيع العربي مرحلة جديدة، حيث بات تقدير مآلات الأمور أمراً بالغ الصعوبة وبازدياد، ومن ثَمَّ أصاب علاقات الحركتين الخارجية نوع من التشويش وعدم القدرة على اتخاذ قرار ما.

لكنّ القناعة الذاتية وحدها في إنجاح المصالحة وإنهاء حالة الانقسام لا يمكن التعويل عليها، إلا أنها تبقى العامل الأهم والحاسم في تحقيق المصالحة، ويبدو أن جرعة القناعة

الذاتية التي اكتسبتها الحركتان كافية لإتمام جزء هامّ من المصالحة وهو تشكيل حكومة واحدة تدير الضفة الغربية وقطاع غزة.

- **المكاسب والمخاسر**

لا شك أن كلا الحركتين يسعى إلى تعظيم مكاسبها من خلال تحقيق المصالحة، ولكن، يبدو أن الأزمة التي تعيشها حركة حماس، والأزمة التي تعيشها حركة فتح، وبالتحديد قيادة فتح، ستجعل كل طرف يفكر في تقليل الخسائر أكثر مما يفكر في تعزيز المكاسب، وهو الأمر الذي سيصب في صالح إنجاح المصالحة.

- **الأطراف الخارجية**

أعلنت كلٌّ من الرباعية الدولية والولايات المتحدة الأمريكية أنهما سيتعاملان مع حكومة التوافق القادمة، وهو ما يعطي دفعة للأمام في سبيل التقدم بالمصالحة، ويبقى الموقف الإسرائيلي متعنتاً ورافضاً للمصالحة والحكومة التي تشكل بناءً عليها.

ورغم رفض إسرائيل ومحاولتها إفشال المصالحة، إلا أن محللين إسرائيليين كباراً يرون أن المصالحة خطوة هامّة جداً للوصول إلى حلّ نهائي للقضية الفلسطينية.

ويبدو أن انسداد أفق الحل السلمي وحلم الدولة الفلسطينية المستقلة، وتعنُّت الجانب الإسرائيلي، وسيطرة اليمين المتطرف على الحكومة الإسرائيلية ولسنوات قادمة، والضعف الذي تبديه الولايات المتحدة تجاه العديد من الملفات، كل ذلك قلّل من قدرة الأطراف الخارجية في التأثير على قرار قيادة فتح.

٢. عوامل الفشل

تكمن عوامل الفشل في نوايا كل طرف من المصالحة، فإذا كانت الحركتان تناوران للاستفادة من الوقت لتغيير الظروف المحيطة، وهو ما يمكن أن ينطبق على حركة حماس، أو لتحسين شروط التفاوض مع الإسرائيليين وإجبار الأمريكيين لتخفيف الضغوط على السلطة الفلسطينية وهو ما ينطبق على حركة فتح، فإن مصير اتفاق غزة سيكون كمصير الاتفاقات السابقة.

كما أن استمرار أجهزة الأمن في القطاع والضفة بملاحقة ناشطي الحركتين، سيؤدي إلى عرقلة الوصول إلى المصالحة.

ولا شك أن ثمة متضررين من المصالحة، وهي جهات مستفيدة من الأمر الواقع، وستسعى إلى إفشال الجهود الرامية لتذليل الخلافات بين الحركتين.

الهروب للأمام

نستخلص من ذلك أن سياسة كلا الحركتين في المرحلة القادمة تعتمد سياسة الهروب إلى الأمام؛ فحماس اليوم تتحدث بكل صراحة عن مغادرتها حكم غزة، وهي لغة لم نعهدها من قبل، ويبدو أن الحركة وصلت إلى قناعة بعدم القدرة على الاستمرار في الحكم في ظل الحصار المالي الخانق، فهي لن تستطيع الوفاء بالتزامات الحكم، كما أن الانقلاب في مصر الذي يناصب حماس العداء قد يثبّت أركانه ولن يتغير في المدى المنظور، وهي غير راغبة في المرحلة القادمة بالتصادم مع السلطات المصرية أو مواجهتها.

ويبدو أن حماس تسعى لنموذج حزب الله في لبنان، حيث تستطيع تعطيل أي قرار، لكنها لن تتحمل أي مسؤولية، وهو أمر يظهر من تمسكها بخط المقاومة بوصفه خطاً أحمر لا يجوز التفاوض عليه.

إن تخلي حماس عن حكم غزة، وتشكيل حكومة توافق يعيّنها محمود عباس تبسط سلطتها على الضفة الغربية وغزة، يعني عملياً إنهاء الانقسام الفلسطيني في السلطة.

الخلاصة

يبدو أن مصير اتفاق غزة سيكون أفضل من مصير الاتفاقات السابقة، ويبدو أننا سنشهد إنهاء الانقسام الفلسطيني وتخلي حركة حماس عن حكم غزة، وتشكيل حكومة واحدة تبسط سيطرتها على الضفة الغربية وقطاع غزة، وهو أمر مرهون بتغير الظروف الضاغطة التي أجبرت كلا الحركتين على الوصول إلى قناعة ذاتية بإنهاء الانقسام، وهي ظروف يبدو أنها قد تتغير في المدى المنظور.

لكن ذلك لا يعني نهاية الخلافات الفلسطينية، حيث قد تتزايد المناكفات إلى حين اكتمال القناعة الذاتية بضرورة المصالحة، وربّما تتعثر الحكومة التي سيكون عليها التمهيد للانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة، لكن يبدو أننا قد لا نشهد حكومتين فلسطينيتين في السلطة في المدى المنظور.

الانتخابات العراقية
قراءة في النتائج والتداعيات على الواقع السياسي في البلاد*

أولا: تمهيد

مرت عشر سنوات على تغيير النظام في العراق، لكن بناء الدولة العراقية ومؤسساتها لم يتحقق بشكل مقبول للانتقال إلى حالة من الاستقرار والتنمية، كما أن الدستور ما زال محل خلاف بين الكتل والتيارات السياسية العراقية، بل وعموم العراقيين، ورغم ما يكتنف المشهد العراقي من تعقيدات إلا أن الانتخابات البرلمانية جرت في عام ٢٠٠٥ ثم في عام ٢٠١٠، وآخرها انتخابات ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وعانت العملية السياسية في الفترتين السابقين بشكل خاص من مشاكل كبيرة جرى تجاوز بعضها بالتوافقات السياسية، وأخرى أُجّلت ورُحِّلت لعدم إمكانية التوافق عليها.

جرت الانتخابات الحالية ٢٠١٤، والتي تعد الثالثة منذ الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣ والأولى بعد إتمام انسحابه من البلاد، جرت في ظلّ ظروف معقدة للغاية، حيث يزداد الوضع الأمني سوءاً يوماً بعد آخر؛ إذ قُتل العام الماضي على سبيل المثال ٧٨١٨ مدنياً في أعمال العنف في العراق، كما قُتل أكثر من ١٠٠٠ شخص في شباط/ فبراير من هذا العام، وترجّح تقارير أن ١٠٠٠ شخص من قوات الجيش العراقي قتلوا في المواجهات المسلحة في الأنبار خلال الأشهر الأولى من العام الحالي ٢٠١٤[1].

---

* إعداد د. عبد الجبار محمد الغريري، أستاذ الجامعة العراقية- بغداد.

١. ينظر: بتصرف: الدماء والخلافات تكتنف انتخابات العراق، كيفين كونولي، مراسل بي بي سي لشؤون الشرق الأوسط، بغداد، الجمعة، ٢ أيار/ مايو ٢٠١٤.

* هو الحاكم المدني الذي عُيّن من قبل سلطة الاحتلال الأمريكي عينه الرئيس الأمريكي جورج بوش

ويشهد الجزء الغربي من العراق، متمثلاً بمحافظة الأنبار، مواجهات مسلحة عنيفة بعد اعتصامات ومظاهرات استمرت لأكثر من ١٨ شهراً، وقُمعت ولم يُستجَب لمطالب (العرب السنة) المتمثلة بإيقاف التمييز الطائفي والاعتقالات وانتهاكات حقوق الإنسان ضدهم، وإجراء إصلاح كامل لمنظومة الدولة دون تهميش أو تمييز، وإلغاء القوانين التي تحُدّ من الحريات وتُستخدم بشكل تعسفي، كما تصاعد الخلاف مع حكومة إقليم كردستان ووصل حد المواجهة والتهديد بالقوة المسلحة بين الطرفين (الحكومة المركزية وحكومة الإقليم).

إن ما جرى، بدءاً من تشكيل مجلس الحكم من قبل الحاكم المدني بول بريمر*، ثم الحكومة المؤقتة ٢٠٠٤ ومِن بعدها انتخابات عامي ٢٠٠٥ و٢٠١٠، كان يسير بالبلاد نحو تكريس المحاصصة الطائفية؛ فقد قُسّمت البلاد على أساس طائفي وعرقي، ومما يجدر ذكره أن هذه المحاصصة لم تكن ممثلة لجميع مكونات الشعب العراقي بشكل واقعي، وذلك لعدم مشاركة العرب السُنة في الانتخابات الأولى في كانون ثاني/ يناير ٢٠٠٥، إذ قاطعوا تلك الانتخابات، مما أخلَّ بمبدأ التمثيل الحقيقي لهذا المكون، ومهما يكن من أمر مشاركة المكونات أو مقاطعتها فقد نتجت حكومة ثلاثية الأطراف (شيعية- كردية- سنية)، فاستحوذ العرب الشيعة على رئاسة الوزراء، فيما حصل الأكراد على رئاسة الجمهورية، وكانت رئاسة البرلمان من نصيب العرب السنة، وأعيد السيناريو ذاته في انتخابات ٢٠١٠، ولم تجر المنافسة بين الكتل السياسية على أساس البرامج الانتخابية بل على أساس التمثيل الطائفي، والتي حصل فيها ائتلاف دولة القانون (الشيعي) على أحقية تشكيل الحكومة في سيناريو شابَهُ كثيرٌ من الغموض والضبابية والضغوط الخارجية، إذ كانت القائمة العراقية (السُنية) هي من حصلت على أعلى الأصوات.

* رئيسا للإدارة المدنية للإشراف على إعادة إعمار العراق في ٦ أيار/ مايو ٢٠٠٣.

وأضاف العامل الخارجي مزيداً من التعقيد مع تقاطع المصالح الإقليمية والدولية، متمثلة بشكل رئيس بإيران والولايات المتحدة الأمريكية وبحساباتهما الاستراتيجية، كما كان لدول الجوار الإقليمي العراقي تأثير، وإن كان بدرجة أضعف من التأثير الأمريكي والإيراني، حيث كان لكل من السعودية وتركيا تأثيرهما المحدود، كما لا يخفى دور الأحداث السورية في المشهد العراقي[١].

أُجريت الانتخابات الأخيرة في موعدها المقرر من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وسبق إجراءها كثير من الأحداث المؤثرة في إقبال الناخبين وإجراءات مفوضية الانتخابات، فقد شهدت الأنبار معارك ضارية، ونزح أهالي المناطق المتوترة خاصة الفلوجة والرمادي- مركز محافظة الأنبار والخالدية والعامرية، كما نزح كثير من أهالي النواحي المحيطة بالفلوجة خارج المحافظة، وقد بلغ عدد النازحين عنها وفقا للوائح الأمم المتحدة ٣٧٠ ألفا، كما جرى إغراق مناطق ما يسمى بحزام بغداد، وهي مناطق سكانية تحيط العاصمة بغداد وذات كثافة سكانية عالية وأغلبها من المكون العربي السُني، وقد تبادلت الجماعات المسلحة في الأنبار والقوات العسكرية الاتهامات بشأن قصف سد الفلوجة وإطلاق المياه باتجاه تلك المناطق ما اضطر سكانها للهجرة إلى مناطق أخرى أكثر أمناً.

استمرت الخروقات الأمنية في أماكن متفرقة من البلاد، وسقط جرّاءها العشرات من القتلى والجرحى، إضافة إلى تفجير عدد من المراكز الانتخابية، والملاحظ أن هذه الخروقات تركزت في مناطق تقطنها أغلبية سُنّية في سيناريو يتكرر مع كل دورة انتخابية، ما حدا ببعض السياسيين إلى توجيه أصابع الاتهام إلى الحكومة، إذ إنها المستفيد الوحيد من منع العرب السُنة من التصويت وعدم التمثيل الحقيقي لهم في قبة البرلمان.

---

[١]. ينظر: بتصرف: انتخابات العراق: ديمقراطية ناشئة وسط تعقيدات متشابكة مصطفى كاظم، بي بي سي، الثلاثاء، ٢٩ نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

اختلفت أهداف الجماعات المسلحة في إعاقة وصول الناخبين في تلك المناطق إلى مراكز الاقتراع، بين منع معين لاستئثار مكون آخر، وبين رفض العملية السياسية والعمل على إعاقتها ومنعها بكافة الصور؛ فتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) دأب على التهديد باستهداف مراكز الانتخاب والناخبين والمرشحين في سياسية تصب في صالح حكومة المالكي.

وهناك جماعات أخرى تنتمي إلى ميليشيات شيعية تعرقل إجراء الانتخابات وتمنع وصول الناخبين، كجماعات عصائب أهل الحق وجيش المختار وغيرهما، ويعتقد أنها على علاقة بحكومة المركز لما تتمتع به من إمكانية الحركة وعدم اعتراضها من قبل الأجهزة الأمنية، بل إن بعضها ربما حَظِيَ بغطاء حكومي رسمي، وتهدف هذه الجماعات إلى منع المكوّن العربيّ السُنّي من المشاركة في الانتخابات، أو تقليل نسبة مشاركته فيها، وهذا ما يحدث غالباً في المناطق المختلطة كبغداد وديالى.

وسط هذه الأجواء جرت الانتخابات يوم ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وسارعت مفوضية الانتخابات العراقية بالتصريح، بعد إغلاق مراكز الاقتراع، بأن التقديرات المبدئية تشير إلى أن نسبة الإقبال بلغت نحو ٦٠٪.

أدلى العراقيون بأصواتهم في أول انتخابات بعد خروج القوات الأمريكية من العراق لانتخاب ٣٢٨ نائباً من بين ٩٠١٢ مرشحاً، لشغل مقاعد مجلس النواب[١].

ويرى أغلبية المحللين أن كثيراً من العراقيين لا ينظرون إلى العملية الانتخابية فقط بعين الرضا بل إلى المسار الديمقراطي برمته، ويحمّلون الإدارة الأمريكية مسؤولية ما حدث ويحدث من أوضاع أمنية وإدارية سيئة في البلد، إضافة إلى أوضاع كثيرة أخرى؛ لأنها هي صاحبة اليد الطولى في الشأن العراقي، بيد أن الإدارة الأمريكية كانت تنظر إلى الانتخابات العراقية على أنها إنجاز ديمقراطي، وسارعت واشنطن إلى التصريح بالقول بأن الانتخابات تمثل "شهادةً على شجاعة ومرونة الشعب العراقي، وعلامة

1. http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/05/19

أخرى على التطور الديمقراطي في العراق"[١]، كما رحّبت بعثة الأمم المتحدة في العراق بإجراء الانتخابات[٢].

ثانيا: القوائم والائتلافات والكيانات

شهد السباق الانتخابي مشاركة ٢٧٧ كياناً سياسياً، وائتلفت فيما بينها مكونة ٣٦ ائتلافاً، كما شهد السباق الانتخابي عودة تكتلات وكيانات سياسية معروفة، وولادة أحزاب وأسماء جديدة[٣]، وبنظرة فاحصة في خارطة الائتلافات والتكتلات المتنافسة يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات من حيث حجمها:

- **الفئة الأولى**: يمكن أن توصف بالقوائم الكبيرة، وهي:

١. ائتلاف "دولة القانون" بزعامة حزب الدعوة الذي يقوده رئيس الوزراء نوري المالكي.
٢. كتلة "المواطن" التي يتزعمها مرشّحو المجلس الأعلى الإسلامي في العراق بقيادة زعيم الدين الشيعي عمار الحكيم.
٣. كتلة "الأحرار" التي تنتمي للتيار الصدري بزعامة رجل الدين الشيعي مقتدى الصدر.
٤. ائتلاف "متحدون للإصلاح" بقيادة رئيس البرلمان العراقي أسامة النجيفي.
٥. ائتلاف "الوطنية" بزعامة إياد علاوي.
٦. ائتلاف "العربية" بزعامة نائب رئيس الوزراء لشؤون الأمن والخدمات صالح المطلك.
٧. الاتحاد الوطني الكردستاني بزعامة رئيس الجمهورية جلال الطالباني.

---

1. http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/05/19

2. http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2014/05/19

٣. الموقع الرسمي للمفوضية المستقلة للانتخابات: http://www.ihec.iq

٨. الحزب الديمقراطي الكردستاني بزعامة رئيس إقليم كردستان العراق مسعود البارزاني.

٩. كتلة كوران (التغيير) الكردية.

- **الفئة الثانية**: وشاركت فيها كتل أخرى، ولكنها أقل حجما، ويمثلها:

١. الإصلاح الوطني بزعامة الجعفري.

٢. ائتلاف الفضيلة والنخب المستقلة.

٣. التحالف المدني الديمقراطي (مجموعة من التيارات على رأسها الحزب الشيوعي العراقي).

٤. ائتلاف العراق.

- **الفئة الثالثة**: ائتلافات ظهرت في محافظات معينة، وهي:

١. ائتلاف "ديالى هويتنا" في محافظة ديالى.

٢. ائتلاف "عرب كركوك" في كركوك.

٣. تحالف "النجف الديمقراطي" في النجف.

٤. "الائتلاف الوطني" في صلاح الدين.

٥. تحالف "نينوى الوطني" في محافظة نينوى.

٦. ائتلاف "الوفاء للأنبار" في محافظة الأنبار.

٧. تحالف تركمان كركوك.

وكانت ثمّة قوائم صغيرة دخلت هذه الانتخابات أيضا، وقد خاضت جميع الائتلافات والكتل، وكذلك القوائم الصغيرة، التنافس على مقاعد البرلمان، وشكّلت مجريات الاقتراع في المرحلة الأولى تصويت قوات الجيش والشرطة والأجهزة الأمنية والسجناء والموقوفين والراقدين في المستشفيات، والبالغ عددهم مليونا و٢٣ ألف ناخب، صوّت منهم ٨٣٥ ألف عنصر، ما يشير إلى أن التأثير الحكومي والمال العام وتوجه موظفي المفوضية كانت جميعاً حاضرة في الانتخابات.

ثم جرت الانتخابات العامة في ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٤، وكان الإقبال ضعيفاً في عدد من المحافظات وبعض مناطق بغداد، وانعدمت في مناطق أخرى متفرقة؛ إذ أُغلقت بعض المراكز بسبب التهديدات الأمنية.

وأكد مراقبو الكيانات على وجود خروقات كثيرة، بعضها يرقى إلى الطعن في نزاهة المفوضية والعاملين فيها؛ فقد تدخلت القوات الأمنية بشكل واضح في التصويت في بعض المراكز الانتخابية، ونقلت صناديق الاقتراع بيد القوات الأمنية التي يرى كثير من السياسيين المشاركين في الانتخابات انحيازها لجهة قائمة ائتلاف "دولة القانون" التي يرأسها رئيس الوزراء.

ويفرض القانون الداخلي على المفوضية المستقلة العليا للانتخابات أن تنظر في كل طعن تقدمه أي من الجهات المأذون لها بذلك أو ذات العلاقة.

بلغ عدد الناخبين العراقيين (٢٠,٤٣٧,٧١٢) ناخباً، شارك منهم نحو ٦٠٪، بينما بلغ عدد المرشحين ٩٠١٢ مرشحاً، استُبعِد منهم ٥٦٠ مرشحاً، وبلغ عدد مراكز الاقتراع داخل العراق ٨٠٧٥ مركزاً، وعدد الصناديق ٥١ ألفاً، وعدد المراكز المخصصة لناخبي الأنبار المهجرين داخل المحافظة وخارجها ٨٢ مركزاً، ٣٧ منها داخل المحافظة، و٤٥ أخرى في أماكن انتشار النازحين في المحافظات[١].

ثالثا: نتائج الانتخابات

تأخر إعلان نتائج الانتخابات كثيراً، إذ إنها أُعلنت بعد مرور ٢٠ يوماً على إجرائها، وهو ما يثير كثيراً من الشكوك في أسباب التأخير.

وظهرت أرقام مختلفة عما سجّله وكلاء الكيانات السياسية البالغ عددهم بحسب مقداد الشريفي[٢] ٦٢٧ ألف وكيل، وهؤلاء جميعا سجلوا نتائج الكيانات التي ينتمون لها.

---

١. الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية: http://www.ihec.iq

٢. رئيس الإدارة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

كما شكّلت النتائج المعلنة صدمة للكيانات السياسية المشاركة في الانتخابات، وتساءلت الكتل عن مصير أصواتها التي سجلها وكلاؤها من داخل محطات العدّ والفرز.

وأظهرت النتائج استئثار ائتلاف "دولة القانون" برئاسة نوري المالكي بحصة الأسد في بغداد خاصة، حيث حصل على ٣٠ مقعداً من مقاعد بغداد البالغة ٦٩ مقعداً، وحصل ائتلاف "الوطنية" على ١٠ مقاعد، وكتلة "الأحرار" التابعة للتيار الصدري على ٩ مقاعد، و"المواطن" برئاسة عمار الحكيم على ٥ مقاعد، و"متحدون" برئاسة أسامة النجيفي على ٤ مقاعد، وأظهرت النتائج النهائية لعموم المحافظات العراقية حصول ائتلاف "دولة القانون" على ٩٣ مقعداً، وحصل الكرد بعدة قوائم على ٦٢ مقعداً، بينما حصلت كتل التيار الصدري على ٣١ مقعداً، وكانت حصة ائتلاف "المواطن" ٢٩ مقعداً، وائتلاف "متحدون" ٢٣ مقعداً، في حين حصل ائتلاف "الوطنية" برئاسة إياد علاوي على ٢١ مقعداً، و"العربية" بقيادة صالح المطلك على ٩ مقاعد[١].

لقد أثار حصول المالكي على هذا العدد الكبير، خاصة في مناطق حزام بغداد ذات الغالبية السُّنّية، أثارَ كثيراً من الشكوك، وهو ما قاد إلى إعلان قادة الكتل رفضهم لنتائج الانتخابات، ومن خلال التصريحات التي أدلى بها أولئك القادة يمكن تلخيص مواقف الكتل واعتراضاتها بالآتي:

- صرّح ائتلاف "المواطن" أن السُّلطة استُخدِمت بشكل مفرط في الدعاية الانتخابية؛ إذ استُخدِم المال العام وأجهزة الدولة ومعداتها لصالح ائتلاف "دولة القانون" الحاكم، وهو ما يعد مخالفة وتجاوزاً على القانون، كما وُزِّعت أعداد هائلة من قطع الأراضي على المواطنين، وقُطِعت وعود بتعيينات واسعة.
- القيام بعمليات عسكرية سبقت إجراء الانتخابات، وبحسب زعيم القائمة الوطنية إياد علاوي فإن هذه الأعمال جاءت لإبعاد شرائح واسعة من الناخبين

١. الموقع الرسمي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات العراقية: http://www.ihec.iq

عن الإدلاء بأصواتهم، وبناء على ذلك طالبت القائمة بإعادة الانتخابات في عموم العراق[١].

- أظهر تصويت موظفي المفوضية المستقلة للانتخابات في محطات خُصِّصت لاقتراعهم ارتفاع نسبة التصويت لصالح قائمة رئيس الوزراء، كما في محطة رقم صفر المخصصة لتصويت موظفي الاقتراع لعموم مراكز الاقتراع وبنسب عالية جداً[٢]، وهو ما يقدح بحياديتهم.
- إلغاء أعداد كبيرة من الأصوات في محطات كثيرة، فيما أُبقي على أخرى عليها شكاوى من الكيانات السياسية.
- وجود ضباط من الأمن الوطني ينتحلون صفة "مراقب انتخابات" موجودين داخل مراكز الاقتراع أثناء عملية التصويت وحتى انتهاء عملية العدّ والفرز في داخل المحطات، وهي مخالفة قانونية واضحة.
- رفع نسبة التصويت بشكل كبير ومفاجئ، فقد أعلنت المفوضية بعد ظهر يوم الانتخابات أن نسبة التصويت بلغت ٣٦٪، ولكنها أعلنت فيما بعد أن نسبة التصويت بلغت ٦٢٪، بينما لم يلحظ مراقبو الكيانات السياسية أي ارتفاع في نسبة المصوتين[٣].
- ارتفاع نسبة التصويت في مناطق حزام بغداد التي زادت على ٩٠٪، وقد سبق ذكر أن هذه المناطق تعاني من الفيضانات التي أغرقتها بعد قصف سَدّ الفلوجة، كما أن المنطقة محاصرة أمنياً ما يصعب معه وصول الناخبين وبهذه النسبة العالية جداً، بل أشارت كتلة الأحرار أنها وثّقت نسبة المشاركة في هذه المناطق

1. http://www.alquds.co.uk
2. http://www.almadapaper.net/ar/news- العدد (٣٠٨٥)
3. http://www.almadapaper.net/ar/news- العدد (٣٠٨٥)

بـ ٢٠٪، متهمة "دولة القانون" بالاستحواذ على أغلب الأصوات في تلك الصناديق[١].

- رصد حالات تلاعب وإضافة أصوات لغرض إبطال بعض المحطات، بحسب النجيفي رئيس كتلة "متحدون" الذي اتهم موظفي مفوضية الانتخابات بممارسة التزوير لحساب كتلة معينة[٢].
- عدم حضور ممثلين عن الاتحاد الأوربي والمجتمع الدولي لمراقبة الانتخابات، وهو ما أعطى مؤشرات سلبية بعدم نزاهة الانتخابات[٣].

رابعا: التحالفات السياسية والخارطة المتوقعة

ومهما يكن من أمر نتائج الانتخابات والشكاوى والاعتراضات التي سجلت على عمل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، فمن الإهمية بمكان الإشارة إلى أن الكتل السياسية ماضية في تشكيل الحكومة القادمة، والتي يتوقع بحسب المراقبين أن تطول لعدة أشهر نظراً للتجاذبات والمشاكل بين الكتل، ولانعدام الثقة بين أطراف العملية السياسية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن معظم القوى السياسية تتنافس على منصب رئاسة مجلس الوزراء بسبب الصلاحيات الموكلة إليه، وما يتيحه ذلك من إمكانية تنفيذ برامج الجهة الفائزة وترسيخ وجودها على الساحة السياسية العراقية، وهو ما رسّخه حكم المالكي للدورتين السابقتين؛ إذ هيمن على المشهد السياسي العراقي وحده من خلال منصب رئاسة مجلس الوزراء.

خامسا: توجهات الكتل الرئيسية في تشكيل الحكومة المقبلة

هناك اتجاهان رئيسيان في تشكيل الحكومة القادمة:

---

1. http://www.aljazeera.net/news/pages

2. http://www.almadapaper.net/ar/news

3. http://www.almadapaper.net/ar/news

الأول: تشكيل حكومة أغلبية سياسية، ويدعو أصحاب هذا التوجه إلى تشكيل حكومة قوية تقوم على أساس الأغلبية السياسية، إذ تشكّل الكتلة البرلمانية الكبرى[١] الحكومة وتكون الكتل الأخرى في ساحة المعارضة، ويُسوِّغ أصحاب هذا التوجه الذي يمثله ائتلاف "دولة القانون" دعوتهم تلك بالسعي إلى التخلص من المحاصصة التي أرهقت الحكومة في الفترة السابقة، وأوضح المالكي أنه "لا بد من الانتقال إلى مرحلة جديدة ودفع العملية السياسية قُدُماً"، ولم يخفِ تذمره من البرلمان قائلا: "لا نريد تكرار التجربة التي عشناها في البرلمان السابق ... فمجلس النواب أُسِّس خصيصا لعرقلة عمل الحكومة"[٢].

الثاني: يدعو إلى تشكيل حكومة شراكة وطنية حقيقية، ويمثل هذا التوجه ائتلاف "متحدون للإصلاح" والقائمة الوطنية والقائمة العربية وقائمة العراق ووحدة أبناء العراق والوفاء للأنبار[٣]، ويساير هذا التوجه ويتوافق معه كل من الحزب الديمقراطي الكردستاني بقيادة مسعود بارزاني، إضافة إلى كلٍّ من كتلة الأحرار النيابية التابعة للتيار الصدري وكتلة المواطن التابعة للزعيم الشيعي عمار الحكيم، رغبة منهم في عدم تولي المالكي لولاية ثالثة، مسوِّغين دعوتهم تلك بأنها تأتي لضمان مشاركة الجميع في حكم العراق ولطمأنة كافة المكونات على أساس الشراكة الحقيقية بين هذه الكتل التي تمثل المكونات العراقية، ففيها الشيعة والسنة والأكراد والتركمان، ولكنها أكدت في أكثر من مناسبة أنها تفترق عن حكومتي المالكي السابقتين اللتين لم تؤسِّسا شراكة حقيقية، وتظهر قوة هذا التحالف بوجود الطرف الكردي الذي يوصف عادة بـ (بيضة القبان)، كما أن وجود كتلتي الأحرار والمواطن

---

١. أي الكتلة التي تحصل على الأغلبية البسيطة- نصف+ واحد.

2. http://aliraqnews.com

3. http://www.almashriqnews.com- 20/05/2014

(الشيعيتين) يعطي دفعاً قوياً وفرصاً أكبر لاعتماد هذا التوجه في تشكيل الحكومة القادمة[١].

وهنا لا بدّ أن نتساءل: هل ستكون نتائج الانتخابات وما يتبعها من استحقاقات هي العامل الوحيد في رسم معالم الخارطة السياسية لما بعد الانتخابات؟ أم إن التدخل الدولي والإقليمي له اليد الطولى في الشأن العراقي؟

إن الحديث اليوم يجري عن تشكيل الحكومة العراقية، وتتجه الأنظار صوب رئاسة الوزراء، وهذا مُتأتٍّ من طبيعة المرحلتين السابقتين من حكم المالكي الذي انفرد بالسلطة واستحوذ على استحقاقات المناصب الأخرى وانفرد برسم معالم السياسة العراقية الداخلية والخارجية، ما جعل التركيز على هذا المنصب أهمَّ من غيره؛ إذ تتنافس عليه قوى سياسية ضمن التحالف الوطني الشيعي الذي يضم (ائتلاف دولة القانون والتيار الصدري وكتلة الأحرار والمجلس الإسلامي الأعلى)، ويمكن ترجيح ثلاثة احتمالات للتحالفات القادمة:

أولها: تشكيل حكومة شراكة وطنية من خلال تحالف قوي يحوز على الأغلبية، ويؤلف من كتلتي المواطن والأحرار (الشيعيتين) وائتلاف متحدون والوطنية والعربية (السنية) وكتل أخرى، إضافة إلى الحزبين الكرديين: الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني، واختيار شخصية من التحالف الوطني تحظى بقبول لدى بقية الكتل، وكذلك من الدولتين الإقليميتين المؤثرتين: الولايات المتحدة الأمريكية وإيران، مثل عادل عبد المهدي أو أحمد الجلبي أو إبراهيم الجعفري، وربما شخصية جديدة تحظى كذلك بقبول جميع الكتل.

ويأتي إصرار بعض الكتل والشخصيات السياسية على رفض ولاية المالكي خوفاً من دكتاتورية جديدة تأتي هذه المرة عن طريق صناديق الاقتراع، كما لا

---

[١]. ناهد أبو زيد، الانتخابات العراقية وتحديات العملية السياسية، بي بي سي- بغداد، الأربعاء، ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠١٤.

يخفي فريق آخر تخوفه من حصول أزمات وتجاذبات بسبب إصرار العرب السنة والأكراد على عدم تولي المالكي لولاية ثالثة، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة حدة العنف في البلاد وزيادة التوتر الطائفي والحرب الأهلية، كما أن المالكي فشل في تحالفاته مع كتل ممثلة للمكونات العراقية تمثيلاً حقيقياً.

ثانيهما: تشكيل حكومة أغلبية سياسية يقود إليه نجاح "دولة القانون" بالحصول على ٩٢ مقعداً من أصل ٣٢٨ مقعداً؛ إذ إنّ ذلك يسهّل طريق الحصول على ولاية ثالثة لزعيمه نوري المالكي، وسيسعى ائتلاف "دولة القانون" للحصول على هذه الغالبية من خلال التحالف مع قوى أخرى من الكتل الشيعية والسنية الصغيرة، كما أن المالكي سيسعى إلى إغراء الكتل الصغيرة التي انشقت في فترة سابقة عن كتل أخرى، كالعراقية البيضاء التي انشقت عن العراقية وحزب الفضيلة وتيار الإصلاح الوطني.

ثالثهما: تدخل التوازنات وتراجع المالكي عن برنامجه بتشكيل حكومة أغلبية سياسية والعودة إلى تشكيل حكومة توافقية أو شراكة وطنية، ويعاد سيناريو تشكيل حكومة ٢٠١٠ مقابل حصول الكتل على ضمانات من المالكي وبرعاية أمريكية[١]*.

---

[١]. مركز المستقبل للدراسات والبحوث، حلقة نقاشية متخصصة بعنوان (من سيكون رئيس الوزراء القادم؟)، قاعة جمعية المودة والازدهار، بحضور نخبة من الباحثين والمختصين.

* من المحتمل أن يأخذ الصراع العسكري الجاري بُعداً جديداً بين "داعش" والحكومة المركزية في بغداد، بعد احتلال داعش لمحافظة الموصل ومحاولة تمددها، مع دخول القوى الكردية (البيشمركة) والعشائر حلبة القتال، وربما مشاركة بعض قوى الجوار بشكل أو بآخر- (المحرر).

أزمة قطاع غزة
في ضوء التحديات الداخلية والإقليمية*

ارتبط تاريخ قطاع غزة وحاضره بالأزمات والمواجهة والحصار والمقاومة، وقد أدى الاحتلال الإسرائيلي، وأعماله العدوانية الدائمة وحصاره الخانق المفروض على القطاع منذ عام ٢٠٠٧، فضلاً عن تطورات المشهد المصري منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣، والتطورات السلبية المتلاحقة على الصعيد الفلسطيني- الفلسطيني التي لم تكن بمعزل عن تأثير الإقليم ودوله، أدى كل ذلك إلى وضع القطاع بكافة مكوناته أمام واقع صعب وخطير، الأمر الذي دفع فريق الأزمات العربي- ACT لأن يخصص تقريره الخامس في تناول التحديات الداخلية والإقليمية أمام قطاع غزة، وإمكانات التأثير المتوفرة لدى القطاع وخياراته، واحتمالات تطور الأوضاع في القطاع في ضوء تحديات الداخل والخارج.

*إعداد فريق الأزمات العربي- ACT، وهو فريق عربي متخصص معني برصد الأزمات العربية ومتابعتها، وتناولها بالدراسة والتحليل، وتقديم ما يلزم من توصيات للأطراف ذات الصلة ما أمكن، ويلتزم الفريق الدقة والموضوعية في تناوله للقضايا العربية، ويعمل ضمن برامج مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، ويضم الفريق كلاً من: **د. أحمد سعيد نوفل**/ أستاذ العلوم السياسية في جامعة اليرموك وعضو هيئة تحرير مجلة دراسات شرق أوسطية، **أ. عاطف الجولاني**/ كاتب ومحلل سياسي أردني، **د. عبد الحميد الكيالي**/ مدير وحدة البحوث والاستشارات في مركز دراسات الشرق الأوسط، **م. عبد الهادي الفلاحات**/ نقيب المهندسين الزراعيين الأسبق وناشط نقابي، أ. **موسى الحديد**/ لواء متقاعد، وباحث استراتيجي، وعضو مجلس أمناء مركز دراسات الشرق الأوسط، **د. قاصد محمود**/ فريق متقاعد، وباحث استراتيجي، **أ. جواد الحمد**/ مدير مركز دراسات الشرق الأوسط.

أولاً: التحديات الداخلية على صعيد قطاع غزة

١. الحصار، والوضع الاقتصادي والمعيشي

يتعرض قطاع غزة لأزمة إنسانية واقتصادية حادة، وحصار خانق تفاقم في أعقاب عزل الرئيس المصري محمد مرسي في ٣ يوليو/ تموز ٢٠١٣، كما يواجه القطاع صعوبات كبيرة في تأمين الاحتياجات الضرورية من الكهرباء والمحروقات ومواد البناء والأدوية والأغذية، فضلاً عن التعقيدات والصعوبات الكبيرة في عملية التنقل منه وإليه، بفعل الإجراءات المشددة من الجانبين الإسرائيلي والمصري على المعابر الحدودية.

ووفق المعلومات المتوفرة فإن معظم الأنفاق التي شكلت شريان حياة مهماً للقطاع خلال السنوات الماضية قد دُمِّرت من قبل السلطات المصرية منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣، ما تسبب في زيادة المعاناة الإنسانية وزيادة الصعوبات في توفير مستلزمات الحياة، حيث كانت تشكل هذه الأنفاق مصدراً هاماً لإمداد القطاع بحاجاته الأساسية من الأغذية والأدوية ومواد البناء في ظل اقتصار دور معبر رفح مع مصر على مرور الأشخاص، كما كانت هذه الأنفاق تشكل مصدر الدخل الأساسي لمئات العائلات في غزة لعدة سنوات.

وفضلاً عن ذلك، فقد أثر الحصار المشدد على القطاع وإغلاق المعابر وهدم الأنفاق بصورة واضحة على قدرة الحكومة في غزة على أداء مهامها في إدارة الأوضاع وتسيير الحياة ودفع رواتب الموظفين، بفعل تراجع الرسوم التي كانت تتقاضاها على دخول البضائع، والتي كانت تشكل نسبة معتبرة من إيراداتها المالية.

٢. الوضع العسكري والأمني

تستمر الهدنة وحالة التهدئة، رغم عدم احترامها بصورة جدية من الجانب الإسرائيلي الذي يواصل تنفيذ الاعتداءات على القطاع، ولكن بصورة عامة لا يزال الطرفان، حتى اللحظة، يجدان مبررات لاستمرار حالة التهدئة المتبادلة، ولا يبديان رغبة بإنهائها أو بتصعيد الأوضاع، ونظراً لظروف التحول الخطرة في المنطقة فإن إسرائيل تتحسب لأي تصعيد، وربما أكثر من المقاومة في غزة، خوفاً من تداعياته على وضعها

الاستراتيجي الذي شعرت باسترجاعه جزئياً بعد الانقلاب في مصر وفق التقارير الاستراتيجية الإسرائيلية.

وبرغم ذلك، فإن الجانب الإسرائيلي يدرس تجاربه السابقة في الاقتحامات وتنفيذ عمليات عسكرية واسعة في القطاع للاستفادة من الدروس واستخلاص العبر لمواجهات محتملة، كما تستعد الأطراف الفلسطينية في المقابل لمواجهة أي مغامرات إسرائيلية جديدة ضد القطاع، وتُظْهِر تصريحات الأجنحة العسكرية للقوى الفلسطينية جاهزية عالية للتصدي لأي اعتداءات إسرائيلية جديدة.

ومن الجدير بالذكر أن الأعمال العسكرية الإسرائيلية لم تعد مصدر التهديد الأمني الوحيد للقطاع، حيث سادت خلال الشهور الماضية تخوفات من تدهور حاد في العلاقات مع مصر، في ظل التصعيد الأمني على الجانب المصري من الحدود، والاستهداف المتواصل للأنفاق، و"حظر أنشطة حركة حماس مؤقتاً داخل مصر"، مما جعل القطاع يعيش حالة ترقب أمني رغم غياب مؤشرات واضحة إزاء أي تصعيد مصري حقيقي.

ويُعتَقَد أن حالة الاختناق الاقتصادي والمعيشي التي يعانيها القطاع قد تؤدي إلى انفجار مفاجئ تنعكس تداعياته على عدد من دول الإقليم، حيث اقتحم مئات الآلاف من الفلسطينيين، وتحت ضغط الحاجة والفاقة، اقتحموا معبر رفح عام ٢٠٠٨، وقد يكون ذلك احتمالا راجحاً في حال تزايدت الضغوط السياسية على الجهة التي تتولى إدارة القطاع من خلال الحصار والتهديد الأمني المتواصل، حيث إن الرد على تلك الضغوط قد يتجه نحو خيارات أخرى لا ترغبها تلك الأطراف التي تمارس الضغوط وتُحْكِم الحصار.

٣. الوضع السياسي

أ. المصالحة الفلسطينية

راوحت المصالحة مكانها لفترة طويلة نتيجة عوامل عديدة، وحمّل كل طرف الآخر مسؤولية تعطيل الوصول إلى حلٍّ يُنهي حالة الانقسام الفلسطيني، غير أن تطورات

الشهور الماضية (من كانون ثاني/ يناير وحتى نيسان/ أبريل ٢٠١٤) أظهرت تزايد القناعة على المستوى الشعبي الفلسطيني، وعلى مستوى حركتي حماس وفتح، بضرورة تحقيق المصالحة ووضع حدٍّ لحالة الانقسام التي أسهمت في استنزاف الطرفين، وكان الاحتلال الإسرائيلي المستفيد الوحيد منها، فبعد المبادرة التي أعلنها رئيس حكومة غزة إسماعيل هنية بإطلاق سراح معتقلين شهد القطاع زيارات لقيادات بارزة في حركة فتح.

من جانبها لم تُبدِ السلطات الجديدة في مصر منذ تموز/ يوليو ٢٠١٣ استعداداً لبذل أي جهود لدفع مسار المصالحة الذي رعته طيلة الأعوام الماضية، وفي ضوْء القرار القضائي الأخير بـ"حظر أنشطة حركة حماس مؤقتاً داخل مصر" والإجراءات المصرية المتصلة بغلق المعابر وهدم الأنفاق، باتت إمكانية رعاية مصر للمصالحة أمراً صعباً، وربما متعذراً.

ولذلك، فقد أصبحت فرصة تحقق المصالحة محصورة في مسارين: الأول فلسطينيّ بقيام الطرفين الرئيسيين بالتفاوض المباشر والتوصل الى اتفاق، سواء لتطبيق ما وقّعا عليه سابقاً أو للتوصل إلى ورقة عمل قابلة للتنفيذ كخطوة على طريق مصالحة دائمة ومستقرة، والثاني عربيّ بالاستجابة للدعوة القَطَرية بتوفير مظلة عربية لرعاية المصالحة الفلسطينية وإنهاء الانقسام الفلسطيني، خصوصاً بعد ترحيب القمة العربية التي انعقدت في الكويت (٢٥-٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٤) بإعلان الدوحة، وتأكيد أمير قطر في كلمته خلال القمة على ما تضمنه إعلان الدوحة من عقد قمة عربية خاصة لمن يرغب بالحضور لإنجاز المصالحة الفلسطينية وإنهاء حالة الانقسام بضمانات عربية ولجنة متابعة عربية أمام تضاعف تأثير الأطراف الأخرى الإسرائيلية والأمريكية وبعض الأطراف العربية التي تعيق إنجاز المصالحة بالشكل الذي يخدم نضال الشعب الفلسطيني.

وقد اختارت حماس، كما فتح، اختبار المسار الأول بانعقاد مفاوضات المصالحة في قطاع غزة وبرعاية رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية، وبدعم كامل ومباشر من رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، وبتعديلات طفيفة اتُّفِق على تنفيذ ما اتُّفِق عليه سابقاً من مسارات ومضامين، أساسها تشكيل حكومة توافق وطني، وذلك يوم ٢٥/ ٤/ ٢٠١٤، وفي

حال تمكن الطرفان من الالتزام بتنفيذ هذه الاتفاقات فإن أزمة قطاع غزة ربما تجد فرصة لتخفيف حدتها، ويُعتقد بأن ذلك مرتبط مصرياً وإسرائيلياً وأمريكياً بعدم مشاركة أي شخصية محسوبة على حماس في هذه الحكومة، وتولي قوات الحرس الرئاسي التابع للرئيس محمود عباس زمام الأمن في القطاع وعلى المعابر مباشرة، ما يعني دخول القطاع في أزمة جديدة تتعلق بعمل المقاومة من جهة، وفي تسليم أجهزة الأمن القائمة للحكومة الجديدة وعودة قوات الأمن السابقة للعمل في القطاع بالمنهج السابق الذي كان وراء أزمة الانقسام أساساً من جهة أخرى، (وبالطبع هذا خلاف ما هو سائد في تحليل أسباب الانقسام بسبب حجم التضليل الإعلامي والسياسي الذي مُورِس من أطراف عدّة)، وتبقى فرصة تراجع أزمة القطاع الأمنية والاقتصادية إذن ممكنةً، لكنها لا تتمتع بنسبة نجاح عالية.

ب. المفاوضات

لعبت توجهات الإدارة الأمركية التي تمثلت بجهود وزير الخارجية الأميركي جون كيري لتحقيق إنجاز على المسار التفاوضي الفلسطيني- الإسرائيلي دوراً مهماً في دفع الطرفين إلى العودة للمفاوضات التي توقفت منذ عامين، وذلك في تموز/ يوليو ٢٠١٣، وقد أدى كيري حماساً لنجاح المفاوضات تجاوز حماسة بقية أركان الإدارة الأمريكية، وقد أسهمت حالة الارتباك والاستنزاف التي تمر بها المنطقة العربية بتوفير فرصة مستجدة لتحقيق اختراق تفاوضي لصالح الجانب الإسرائيلي.

ولا تُبدِي الأطراف العربية، في ظل انشغالاتها بمواجهة أزماتها الداخلية، حماساً كبيراً للتدخل المباشر في المسار التفاوضي، باستثناء الأردن الذي يتابع بقلق ما يجري ويخشى من عدم مراعاة مصالحه فيما يخص قضايا القدس واللاجئين والتعويضات، حيث مارس ضغوطاً على مختلف الأطراف ليصبح حاضراً حقيقياً في المفاوضات وحولها رغم أنه لم يحضر جلسات التفاوض المباشرة.

وقد تجنّب كيري ممارسة ضغوط حقيقية على الجانب الإسرائيلي، ووفق المؤشرات فإن أفكاره المقترحة على الطرفين تتساوى بدرجة كبيرة مع الرؤية الإسرائيلية تجاه معظم

قضايا الحلّ النهائي فيما يخص القدس واللاجئين وحق العودة والحدود ومنطقة الأغوار والاستيطان وتبادل الأراضي الواسع وشكل الدولة الفلسطينية وصلاحياتها.

مع أن ما يجري الحديث عنه هو اتفاق إطار يجري التفاوض لاحقاً على تفاصيله، إلا أن ذلك لا يُقلل من أهميته وخطورته، وتدرك الأطراف المتفاوضة أن هذا الاتفاق، في حال إنجازه، سيحدد نتائج المفاوضات التفصيلية وسيتحكم في مخرجاتها.

وربما تسعى أطراف إقليمية ودولية من خلال المفاوضات الإسرائيلية- الفلسطينية بقيادة محمود عباس إلى تمتين موقف السلطة الفلسطينية، ورفع فاعليتها بالتوازي مع دبلوماسية المفاوضات، والعمل على استغلال الارتباك والتأزم في أوضاع غزة وحكومتها بقيادة حماس على المستوى الداخلي والإقليمي إلى الحد الأقصى.

ورغم اقتراب مقترحات كيري كثيراً من المتطلبات الإسرائيلية، فإن نتنياهو يجد صعوبة في الموافقة عليها لاعتبارات تتعلق بائتلافه اليميني، لكنه يحرص على عدم تحمل مسؤولية إفشال المفاوضات لتجنب ردود فعل أمريكية غير مرغوبة، لا سيما في ظل علاقاته غير الوديّة بالإدارة الأمريكية.

ولا يُبدي محمود عباس هو الآخر حماسةً للموافقة على مقترحات كيري، بسبب ما تنطوي عليه من انحياز واضح للرؤية الإسرائيلية، وما تفرضه على الجانب الفلسطيني من تنازلات كبيرة دون مقابل مقنع لقاء تلك التنازلات، وخاصةً ما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل دولةً للشعب اليهودي، وكذلك بسبب المعارضة الواسعة للخطة من القوى والفصائل ومن الشعب الفلسطيني، فضلاً عن التحفظ العربي على تفاصيل هذه المقترحات.

في ضوء المعطيات القائمة، يبدو أن مقترحات كيري تواجه معوقات مهمة، ولا تحقق النجاح الذي يأمله وزير الخارجية الأمريكي، وهو ما دفع المبعوث الأمريكي الخاص للسلام مارتن إنديك أن يُحمّل المسؤولين الفلسطينيين والإسرائيليين المسؤولية عن انهيار محادثات السلام، موضحاً أن الطرفين غير مستعدين لتقديم تنازلات "مؤلمة"[١].

[١] انظر الجزيرة نت، ٩/ ٥/ ٢٠١٤، في:
http://aljazeera.net/news/pages/3f41cafb-0de4-4405-8638-f03fce42bcae

ثانياً: التحديات الإقليمية أمام قطاع غزة

يواجه قطاع غزة وضعاً إقليمياً خاصاً، يختلف عما تواجهه القضية الفلسطينية من تحديات مرتبطة بعوامل أكثر تعقيداً، ومن هنا تأتي دوافع إعطاء قطاع غزة خصوصية في تحليل انعكاس الأوضاع الإقليمية عليه من جهة، والوضع الإقليمي المتوتر المحيط بالقطاع من جهة أخرى، وخصوصاً في مصر بعد ٣ تموز/ يوليو ٢٠١٣، فضلاً عن تراجع الدعم الذي كانت تتلقاه حركة حماس من إيران، وتوتر علاقاتها مع النظام السوري.

١. العلاقات مع مصر

يميل التحليل إلى طرح تساؤل حول ما إذا كانت الأزمة خاصة بقطاع غزة وحده، أم إنها كذلك أزمة الآخرين في التعامل مع القطاع؟ وذلك في ضوْء أن أبرز مشاكل غزة حالياً تتمثل في علاقتها مع مصر وإغلاق معبر رفح والحملة الإعلامية ضد حركة حماس في كثير من وسائل الإعلام المصرية، وذلك بوصف الأولى من يمسك بزمام السلطة في قطاع غزة.

كما أن تفاقم الأزمة الداخلية في مصر قد زاد من إشكالية العلاقة مع قطاع غزة، وهو ما نتج عنه قرار حظر أنشطة حماس في مصر بشكل مؤقت، وعلى الرغم من ذلك، تبقى علاقة مصر وقطاع غزة علاقة ضرورة استراتيجية، كما أنها علاقة أمر واقع لاعتبارات عديدة من ضمنها التاريخ والجغرافيا، واعتبارات الأمن في شبه جزيرة سيناء.

٢. العلاقات مع سوريا

أدى اتساع دائرة العنف في سياق الثورة السورية التي انطلقت في آذار/ مارس ٢٠١١ إلى تغير علاقات حركة حماس بسوريا التي كانت قد شكلت ظهيراً استراتيجياً للحركة، حيث حاولت حماس في البداية أن تقوم بدور الوسيط بين النظام السوري والمعارضة في سبيل حل الأزمة، غير أن انسداد الأفق أمام أي حل للأزمة ثم اندلاع الصراع المسلح في البلاد دفع قيادات حماس إلى مغادرة الأراضي السورية لتنأى بنفسها عن المشهد السوري من جهة، ولكي تتمكن من ممارسة نشاطها بوصفها حركة معنية

بالقضية الفلسطينية من جهة أخرى، وبرغم الخسارة الكبيرة والإشكالات اللوجستية التي أصابت حماس بسبب هذا القرار، غير أن قياداتها تعتقد أنه الأسلم فلسطينياً من بين الخيارات المتاحة أمامها.

٣. العلاقات مع إيران وحزب الله

أثّر خروج حماس من سوريا وموقفها المستقل من الأزمة السورية على الموقف الإيراني من الحركة، وهو ما أفضى إلى تراجع الدعم المالي الإيراني لقطاع غزة، كما أدى إلى تراجع علاقتها بحزب الله، لكنّ مختلف هذه الأطراف حافظت على مستوى منخفض من العلاقة بينها.

ويأتي الموقف الإيراني من حماس في إطار استراتيجيتها الشاملة في المنطقة، والتي يمكن اختزالها في "أن تصبح إيران اللاعب الإقليمي الأهم في منطقة الشرق الأوسط، وأن يتم الاعتراف بدورها المحوري دوليّاً وإقليميّاً"، وضمن هذه الاستراتيجية العامة تأتي أهمية دعم إيران لحركات المقاومة، والتي لا زال توتر العلاقة معها يسبب إشكالات لحماس كما يسببها لإيران.

ثالثاً: إمكانات القطاع وخياراته واحتمالاتها

١. الإمكانات

نجح قطاع غزة، خصوصاً في العقد الماضي، في ابتكار عدد من الإمكانات وتطويرها لتشمل كافة المكونات الشعبية والعسكرية والسياسية للقطاع، والتي باتت تشكل عوامل قوة مؤثرة، ومن أبرزها:

أ. العامل المعنوي، وهو الأهم بين كل العوامل، ويُعدّ مضاعِفاً مركباً للقوة، ويتمثل في الحالة النفسية والشعور الديني والوطني الذي تحوّل إلى عقيدة وفكر وثقافة وسلاح غير قابل للحصار، ويشمل ذلك كافة مكونات القطاع الشعبية والتنظيمية والمؤسسية.

ب. الإعداد التراكمي والدائم للبنى التحتية القادرة على الصمود

والمواجهة، والتي تحولت إلى نظام حياة يومي يستوعبه الجميع ويساهم فيه.

ج. طاقات الإبداع وخلق البدائل لمواجهة أشكال الحصار والهجوم والاختراق للقطاع.

د. قوة التحمل والصمود لدى سكان القطاع، وإيمانهم العميق الذي حوَّل صبرهم وتحملهم إلى فعل إضافيّ من أفعال المقاومة والتحدي والشعور الوطني.

ه. الإمكانات العسكرية الدفاعية والهجومية الصاروخية التي تملكها فصائل المقاومة المتعددة، وبقدرات وتأثيرات متفاوتة، والتي أثبتت دائماً أنها قادرة على رد الفعل المفاجئ والفعل المناسب، ومن الواضح أن هذه الإمكانات تتطور باستمرار، وهي متعددة المصادر الخارجية، ومبنية أيضاً على إمكانات ذاتية.

و. الكفاءة القتالية والمهارات الفردية والجماعية والخبرات الميدانية التي اكتُسِبت وطُوِّرت لدى التنظيمات المقاومة.

ز. الامتداد الشعبي الطبيعي للمقاومة وعناصرها في المجتمعات المحلية، وترسيخ فكر المقاومة وروحها في هذه المجتمعات.

ح. الامتداد الجغرافي لفصائل المقاومة في الضفة الغربية تنظيمياً وشعبياً، وامتداد مبدأ المقاومة في المحيط الجغرافي للفلسطينيين وفي الإقليم.

ط. التعاطف الشعبي الواسع مع قطاع غزه والقضية الفلسطينية والمقاومة في جميع الدول العربية والإسلامية.

ي. علاقات التعاون والدعم الذي تتلقاه المقاومة من الخارج.

٢. الخيارات

في ضوء الإمكانات المتوفرة لدى قطاع غزة والتحديات التي يواجهها على المستويين الداخلي والإقليمي، يمكن إجمال الخيارات المتاحة في عدد من النقاط، وأبرزها:

أ. الصمود

سيبقى خيار الصمود والتحمل خياراً قائماً في كل الحالات والظروف، منفرداً أو ملازماً لخيارات أخرى، بالرغم من تبعاته الثقيلة على الشؤون الحياتية في القطاع.

أما المحافظة على التهدئة والهدنة القائمة فهو خيار دفاعي سلبي ذو كلفة سياسية، ولكنه ضروري لتجاوز المرحلة الحالية وتبعاتها وآثارها السلبية بانتظار تغيير خصائص البيئة السياسية والأمنية في الإقليم، وخصوصاً في مصر.

ب. إنهاء التهدئة والعودة إلى المواجهة المسلحة

وهو خيار خلط الأوراق وفرض واقعاً جديداً يتحمل الجميع، وخصوصاً إسرائيل، كلفته الباهظة، وهو خيار مفتوح أمام أكثر من طرف، فهو خيار إسرائيل لتدمير المقاومة والهروب من الاستحقاقات السياسية والأمنية، وهو خيار أطراف فلسطينية أخرى سواء فصائل مقاومة أو فصائل تعمل على خلق واقع جديد في قطاع غزة بدعم مصر أو غيرها.

ج. خيار المصالحة الفلسطينية

وهو الخيار الأكثر تحقيقاً للمصالح الفلسطينية الاستراتيجية، إلا أنه يواجه صعوبات حقيقية تنطوي على تنازلات باهظة الكلفة، وكذلك مخاطر أن تفرض على الفلسطينيين أشكال جديدة من المقاطعة والحصار والتصعيد عالمياً وإقليمياً، ولكنه الخيار الذي ينتظره الشعب الفلسطيني والشعوب العربية، وتُعدّ الخطوةُ الأولى بالتوافق على تنفيذ ما تم التوصل إليه سابقاً مفتاحاً لهذا الخيار.

د. خيار كسر الجمود مع محور الممانعة والمقاومة

وهو خيار يقوم على إعادة بناء جسور العلاقة مع دول محور المقاومة (إيران،

سوريا، حزب الله)، وهو خيار قوي يمكن أن يعيد للمقاومة قوتها الإقليمية، ويشكل استعادة لجزء من العمق الاستراتيجي لها، وربما يُفعِّل الجبهة اللبنانية للتخفيف على المقاومة في غزة، ولكن، يبدو أن كلاً من سوريا وإيران تحاول أن تبتز حماس لتحقيق هذا الخيار، ما يدفع الأخيرة للاقتراب منه بحذر، خاصةً في ظل تفاقم أزمة عدد من دول الخليج مع تيار الإسلام السياسي في المنطقة، وتزايد صعوبات علاقة حماس مع كل من الإمارات والسعودية، والتي لا زال يخفف منها استمرار علاقات حماس الجيدة، وربما المتقدمة، مع الدول الأربع الأخرى في مجلس التعاون الخليجي، ناهيك عن أهمية عدم خسارة تركيا كحليف جديد في حال تطور العلاقات مع ايران، ما يجعل الخيار متاحاً مع أخذ الاحتياطات اللازمة لتخفيف الخسائر الأخرى المحتملة.

٣. احتمالات تطور الأحداث

يعتقد التقرير أن تطور الأحداث في الإقليم وتداعياتها، وخصوصاً ما يتعلق بالمشهد المصري، وتطوراته الأمنية والسياسية، وكذلك انسداد الأفق في ملف المفاوضات الفلسطينية- الإسرائيلية، والفشل المتوقع لمقترحات كيري، ثم احتمالات تطور الصراع في سوريا وتوسعه وعبوره للحدود، كل هذه ستلقي بظلالها على احتمالات تطور أوضاع القطاع، والتي يمكن إجمالها في عدد من الاحتمالات:

الاحتمال الأول: استمرار الوضع القائم، حيث الحصار والضغط وتضييق الخناق من جانب إسرائيل والعالم، يقابله صمود وتحمل وتماسك في قطاع غزة في ظل تهدئة هشّة.

الاحتمال الثاني: التصعيد والمواجهة والعنف وإنهاء التهدئة، وهو احتمال يمكن أن يكون بمبادرة من أيٍّ من الأطراف التالية:

- المقاومة في غزة، لفرض واقع جديد يخلط الأوراق ويفرض على إسرائيل وغيرها واقعاً عسكرياً جديداً كلفته باهظة أمنياً وسياسياً بهدف تغيير الواقع الحالي في القطاع.

- إسرائيل، لتدمير المقاومة وإمكاناتها الاستراتيجية أو هروباً من استحقاقات سياسية مرتبطة بالوضع الداخلي أو بالمفاوضات.
- أطراف فلسطينية، ضمن سيناريو مرتبط بدعم خارجي بهدف إحداث تغيير في الوضع السياسي القائم في غزة.

الاحتمال الثالث: توسع النزاع في سوريا إلى المحيط، وصولاً إلى غزة.

الاحتمال الرابع: تبني سياسات انفتاحٍ وتخفيفٍ لحصار القطاع، وهو ما يتضمن فتح المجال أمام خيار المصالحة والتفاهمات، وهي مقاربة تحتاج إلى مشاركة الجميع، بمن فيهم مصر، حتى لو لم تشارك مباشرةً، وعليه فإنها مرتبطة بتغيير المناخ السياسي والأمني في الإقليم والعالم.

رابعاً: التوصيات

١. عدم ربط الموقف من قطاع غزة بإشكالات دول عربية مع تيار الإسلام السياسي، وخاصة في مصر، وهو ما يعني تحييد القضية الفلسطينية عن الأزمات والصراعات السياسية المحلية أو القُطْرية أو الإقليمية.

٢. ضرورة تبني التفكير المفتوح في الخيارات، واستحضار عقلية البحث عن المخرج وليس التسليم بمتغيرات سياسية صعبة، أو الركون إلى مواقف أيديولوجية غير قادرة على الاستمرار.

٣. توفير رعاية عربية تشارك فيها مصر بشكل أو بآخر، ودون النظر إلى نظامها، لتحقيق إنجاز المصالحة الفلسطينية، وحل الأزمة مع مصر، وفك الحصار عن غزة، وتطبيق برنامج إعادة البناء.

إعلان رئيس الوزراء البريطاني إجراء تحقيق بشأن جماعة الإخوان المسلمين: الدوافع والتداعيات*

أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون في ١/ ٤/ ٢٠١٤ أن حكومته قررت تشكيل لجنة تحقيق بخصوص جماعة الإخوان المسلمين بهدف تكوين "صورة كاملة بشأن فلسفة ونشاطات الجماعة"، وذلك بناءً على معلومات جمعها جهاز الاستخبارات الداخلي البريطاني (MI5) وجهاز الاستخبارات الخارجي (MI6)[١]، ووفقاً للمتحدث باسم كاميرون فإن القرار صدر "بالنظر إلى القلق المعلن بشأن الجماعة وعلاقاتها المفترضة بالتطرف والعنف، حيث أصبح من الصواب والحكمة أن تفهم الحكومة البريطانية بشكل أفضل ما يمثله الإخوان، وكيف ينوون تحقيق أهدافهم، وانعكاسات ذلك على بريطانيا"[٢].

بدا وضحاً أن ضغوطاً سعودية وإماراتية تقف وراء قرار رئيس الوزراء البريطاني بإجراء التحقيق المذكور، وهي ضغوط أدت إلى نزاع بين عدد من المؤسسات داخل دوائر صناعة القرار البريطانية؛ إذ تُعدّ الاستخبارات البريطانية، كما يوضح إعلان كاميرون، الجهة التي تقف وراء حثّ رئيس الوزراء على فتح التحقيق بشأن الجماعة، وهو توجه ربما تؤيده وزارة الخزينة البريطانية التي تضع في اعتبارها حجم عقود السلاح والمصالح التجارية مع دول الخليج العربي، بينما تعارض وزارة الخارجية والكومونولث إجراء تحقيق من هذا النوع انطلاقاً من مبررات سياسية وبراغماتية من أن حظر تنظيم معتدل بحجم جماعة الإخوان المسلمين سيُفضي إلى تشجيع الجماعات الإسلامية المتطرفة والعُنفية.

---

* إعداد الأستاذ إبراهيم سالم، باحث متخصص بالشؤون الدولية.

1 *Daily Mail*, 1/4/2014, *in*:
http://www.dailymail.co.uk/news/article-2593903/Cameron-orders-probe-Egyptian-radicals-Investigation-check-Muslim-Brotherhood-planning-attacks-Middle-East-Britain.html

2 *Op. cit.*

ويُشار في هذا السياق إلى أن وزارة الخارجية البريطانية كان لها دور في عدد من المبادرات التي استهدفت تشكيل حكومات تشمل الجميع ولا تقصي أحداً بعد سقوط نظام حسني مبارك في مصر ونظام زين العابدين بن علي في تونس، ومن شأن إجراءات، مثل ربط الإخوان المسلمين بالعنف وإخراجهم على القانون ودفعهم إلى العمل السري، من شأنها أن تُقوِّض كل العلاقات التي بنتها وزارة الخارجية البريطانية مع الجماعة.

يُلفت الانتباه إلى أن الاستخبارات البريطانية هي الطرف الذي دفع باتجاه إجراء التحقيق، على عكس توجهات وزارة الخارجية والكومونولث، ولكن ما يبدو لافتاً أكثر أن التحقيق يتناول "فلسفة جماعة الإخوان المسلمين ونشاطاتها"، ولا يتناول نشاطات أفراد بعينهم بصفتهم الشخصية، فضلاً عن أن أيّ تحقيق جنائي ليس مكانه الإعلام، وإنما الدوائر الأمنية والقضائية المختصة، وهو ما يثير تساؤلات حول دوافع القرار البريطاني وتوجهات رئيس الوزراء بشأن أكبر حركات الإسلام السياسي، وليس في مصر وحدها، وإنما على امتداد العالم العربي، وربما العالم.

قد يدرك البريطانيون أكثر من غيرهم، بوصفهم أصحاب أقدم الديموقراطيات وأعرقها، أن التعامل الأمني وحده مع التيارات المتطرفة والعُنفية ليس بالمدخل الصحيح للحدّ من نشاط هذه الحركات، وهذا ما أثبتته تجارب مختلفة على امتداد العالم، ومن بينها التجربة البريطانية مع الجيش الجمهوري الإيرلندي، وكذلك "حوارات السجون" مع أصحاب الأفكار المتطرفة في كل من مصر والسعودية، والتي أفضت إلى مراجعات جادّة للفكر الضعيف والمتطرف، وهو ما أسهم في الحد من انتشاره بشكل فعّال خاصة في أوساط الشباب.

ومن هنا، يمكن التأكيد على أن من شأن التعامل الأمني مع حركات الإسلام السياسي أن يهدد السلم المجتمعي، لأن هذا النوع من التعامل يؤدي إلى إغلاق الأبواب أمام هذه الحركات التي تؤمن بالنهج السلمي والديمقراطي طريقاً للتغيير،

وبالتالي دفع قطاعات واسعة من الشباب العربي نحو العنف وليكونوا عرضة لاستقطاب الجماعات المتطرفة، وسيكون ذلك بالطبع على حساب أمن المنطقة العربية واستقرارها، وهدر مواردها وطاقات شبابها، وهي تداعيات يمكن أن تنعكس سلباً على أنحاء مختلفة من الإقليم والعالم، ومنها بريطانيا.

ورغم أن جماعة الإخوان المسلمين في مصر تتعرض منذ يوليو/ تموز ٢٠١٣ لحملة قمع هي الأعنف منذ تأسيسها عام ١٩٢٨[١]، غير أن تنظيم الإخوان ما زال فعّالاً، فضلاً عن أن الهيكل التنظيمي للجماعة وتمويلها وتواصلها الداخلي ما زال بحالة جيدة، وإزاء تزايد حملات القمع تتزايد الضغوط التي تُمارس على الإخوان المسلمين، وخاصة على الشباب من بينهم، للتخلي عن السلمية، وهو ما دفع المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع إلى توجيه رسالة من محبسه في ٣٠/ ٣/ ٢٠١٤، يؤكد فيها على أن نهج السلمية سيؤتي أكله، مذكراً بأن الجماعة قد سبق وتجاوزت تجربة مماثلة من القمع في عهد جمال عبد الناصر، وهي قادرة على أن تتجاوز الأزمة التي تمر بها حالياً[٢].

كما أصدر محمود حسين، الأمين العام لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، بياناً في ٩/ ٤/ ٢٠١٤ أعلنت فيه الجماعة منهجها الرافض للعنف والتكفير، وأرجع حسين استعراضه منهج الجماعة في نبذ العنف وعدم تكفير المجتمع إلى ما أسماه "الوفاء لهذا المنهج- منهج الجماعة- ولرموز الجماعة الصابرة، وإعذاراً إلى الله عز وجل، وإيفاء لحق شعوبنا في الوقوف على الحقائق بلا لبس أو غموض أو تشويه"، وأشار إلى أن

---

[١] يُشار إلى أن ما يزيد عن ألفين من أعضاء الجماعة قد قُتل منذ يوليو/ تموز ٢٠١٣، كما سُجن ٢١ ألفاً منهم، ومن ضمنهم معظم القيادات العليا، وصدر حكم بإعدام ٥٢٩ من أنصارها في محاكمة لم تستمر لأكثر من يومين.

[٢] أنظر موقع أخبارك نقلاً عن وكالات أنباء، ٣٠/ ٣/ ٢٠١٤، في:

http://www.akhbarak.net/articles

"هذه القواعد في منهج الجماعة مبادئ وثوابت وليست رأياً فردياً"، معلنا "تبرؤ" الجماعة من أي أحد يخرج عن هذا المنهج[١].

وتفتح دوافع إجراء التحقيق البريطاني الباب أمام عدد من الأسئلة بشأن مصلحة بريطانيا في فتح تحقيق بشأن جماعة الإخوان المسلمين، ومن بينها: هل من مصلحة بريطانيا أن تشتبك مع أكبر حركة إسلام سياسي على مستوى الوطن العربي وربما العالم! وهل يعني فتح التحقيق أن السياسة الخارجية البريطانية ستصبح أسيرة لضغوط مالية واقتصادية من دول أخرى! ثم هل يمكن أن تنشأ ديكتاتورية عسكرية في الوطن العربي وتثبت أركانها في أعقاب الثورات العربية التي أزاحت هذه الديكتاتوريات! وهل من مصلحة بريطانيا "الديمقراطية" أن تنحاز إلى نظام سياسي من هذا النوع!

وعلى افتراض أن الضغوط الخارجية قد حققت أهدافها، وتم اعتبار جماعة الإخوان المسلمين في بريطانيا جماعة غير قانونية، واستمرت مصر ودول أخرى في الشرق الأوسط في حربها على جماعة الإخوان المسلمين وتم حلها نهائياً، فهل لدى دوائر صناعة القرار السياسي في الدول العربية والغرب توقعات بشأن الطريق الذي سيسلكه أعضاء الجماعة السابقون! وقد لا يخطىء التحليل إذا افترض أن نسبة من هؤلاء الأعضاء سيصلون إلى قناعة بأن الديمقراطية لا تأتي بنتيجة، وقد يختار بعضهم الالتحاق بالجماعات الإسلامية المتطرفة.

إضافةً إلى أن إقحام بريطانيا لنفسها بهذه الصورة في ملف حركات الإسلام السياسي قد يُسهم في استعادة صورة بريطانيا الاستعمارية في الذاكرة العربية والإسلامية لدى الملايين من العرب والمسلمين من أنصار حركات الإسلام السياسي في الوطن العربي وعلى مستوى العالم، كما من شأنه أن يُعزز في أذهان كثيرين نظرية

[١] أنظر موقع إخوان أون لاين، في:
http://www.ikhwanonline.com/Article.aspx?ArtID=181858&SecID=212

صِدام الحضارات المشؤومة كما تبدو في فكر صامويل هنتنغتون.

إن مجرد التفكير بالأعداد التي يُحتمل تدفقها إلى أوروبا في مثل تلك الأوضاع قد يثير المخاوف لدى كثير من دوائر صناعة القرار الأوروبية، وخصوصاً بريطانيا التي قد تضطر لاستقبال نشطاء "متطرفين" ينحدرون من آباء وأمهات بريطانيين من أصول مصرية قد تفوق أعدادهم أضعاف أولئك الذين "تورطوا" في سوريا، ولهذا، فإن اعتبارات المصلحة الأمنية البريطانية وحدها تمثل أسباباً قوية تقتضي إبقاء التعامل مع جماعة الإخوان المسلمين على أنها منظمة قانونية ومعترفٌ بها.

تونس ومسار التوافقات

من التوافق على الدستور والحكومة وصولاً إلى الانتخابات *

لو شئنا التوسع في الموضوع واستيفاء مختلف جوانبه بحثاً ودراسة لكان لزاماً علينا العودة إلى الأسئلة التالية: كيف جاء التوافق؟ وبين من كان؟ وما هي غاياته ومآلاته؟

ولكننا سنحاول التركيز على المسائل المهمة، مشيرين إلى أن ما تم التوافق عليه كان تكملة لشرعية الانتخاب.

بين التقاليد الديمقراطية وخصوصية الانتقال الديمقراطي

حيثما كانت هناك تقاليد ديمقراطية راسخة فإن الشرعية الانتخابية المعبرة عن إرادة الشعب هي الأساس والمرجع، وإليها تعود سلطة الحكم المعبرة عن الإرادة العامة للشعب إلى حين الموعد الانتخابي اللاحق، ويكون ذلك بالإنجاز للبرنامج الانتخابي لمن حملتهم الانتخابات إلى سدة الحكم، وبالنقد وتقديم المقترحات البديلة من طرف المعارضة يكون الإقناع بأنه المشاغبة والتشويش ليس همّهم وإنما البروز كمصدر اقتراحات وقدرة على المجاوزة.

وإذا ما كانت هناك أزمة سياسية حادة ضمن هذا الأفق من التعامل بين الأطراف الفاعلة سياسياً يكون الحل هو العودة للانتخابات لفرز سياسي جديد أساسه الإرادة الشعبية التي تعبر عنها الانتخابات.

ولكن الذي حدث في تونس هو غير ذلك، للاعتبارات التالية:

- طبيعة المرحلة الانتقالية لإعداد الدستور وتهيئة البلاد للانتخابات القادمة، وهو ما لم يكن مساعداً على تركيز الاهتمام على ما هو عليه الأمر عادة في البلدان العتيدة في الديمقراطية.

---

* إعداد د. أحمد الأبيض، مفكر وباحث تونسي.

- غياب التقاليد الديمقراطية في البلاد، ما جعل من الذين فشلوا في الانتخابات يعتمدون أسلوب إفشال المسار الديمقراطي ومحاولة إرباك الوضع العام بالبلاد، عبر الوقوف وراء عشرات الآلاف من الإضرابات في كل القطاعات وإعاقة الإنتاج والاستثمار الوطني والدولي، مع مطالب حادّة، وإطالة أمد المفاوضات بشأن القضايا المعروضة على المجلس الوطني والتأسيسي.
- إعلام تديره غرفة عمليات موحدة تهدف إلى وصف التجربة بالفشل ومحاولة إلصاق التهمة بالترويكا عامة والنهضة خاصة.
- تراكم عديد المشاكل، والضحايا، في مختلف مفاصل الدولة وفئات المجتمع، وهو إرث مرحلتي الاستبداد والفساد (مرحلتي بورقيبة وبن علي)، وتوازى ذلك بعد الثورة مع ارتفاع سقف المطالب التي لا يقدِر أي نظام حكم على تلبيتها.
- قدر معتبر من المديونية وبقسط أكبر مما كانت عليه عامي ٢٠١٠ و٢٠١١، أي في حكم بن علي والباجي قايد السبسي، مع وضع اقتصادي مهترئ ومنوال تنموي غير قادر على أن يعين البلاد على أي تقدُّم.
- دولة عميقة غير مستعدة لأن تنخرط في الثورة وأهدافها، وهي محكومة بآلاف المستفيدين من منظومة الفساد السابقة المتشعبة والمتجذرة في كل مفاصل الإدارة.
- حزب حاكم قديم (التجمع) له هياكله وشبكة علاقاته وميليشياته، ولئن تراجع نسبياً أمام قوى المد الثوري في البدء فإنه ما فتئ يشكل تجمعاً ضمّ عشرات الأحزاب (٤٣ حزباً من هذا النوع حصلوا على الترخيص زمن الباجي قايد السبسي).
- يمكن القول إن حكم الترويكا كان دون حكم فعلي حقيقي؛ إذ إن الدولة العميقة قد مثّلت حجر عثرة وعقبة كأداء ضد الإصلاح، وأغلب المراقبين يشيرون إلى اختراقات من جهات كثيرة للأجهزة الحساسة للدولة من قبل

أطراف كثيرة، وعادة ما يُذكر في هذه الأحداث رجل الأعمال (كمال لطيف) صديق بن علي وشريكه في انقلاب ٧ تشرين ثاني/ نوفمبر عام ١٩٨٧، إضافة إلى أطراف يسارية، فضلاً عن جهات مخابراتية.

وعلى هذا، لم يتشكل بعدُ أمن جمهوري وقضاء يمكن الاعتماد عليهما فعلياً لضرب رموز الفساد الذين لا يختلف عامة الشعب التونسي في تحديد أغلبهم، وهل يمكن لأحد من أحرار تونس أن ينسى تجرعه للمرارة في حلقه عندما صدرت في أكثر من مرة أحكام بالبراءة في حق العديد من رموز العهد البائد.

التجاذبات بين الماضي والحاضر

اختارت حكومة الترويكا بقيادة النهضة نهج المسالمة، وإفساح المجال للجميع لخدمة البلاد، حتى لا يشعر أي طرف بالغبن والإقصاء، على أمل أن يُقبِل الجميع على المشاركة في صناعة مجد البلاد، ونظراً للأسباب المذكورة سالفاً من فروض الواقع فإنه لم يُقْصَ العديد من رجالات الإدارة، ولم يطهَّر الإعلام في ٢٠١٢، ولئن تبنّى السيد حمّادي الجبالي رئيس الحكومة سياسة (صِفر من المشاكل) مع الإعلام فقد اختار سدنة العهد البائد المهيمنون على الإعلام من تجمعيين ويساريين متطرفين كانوا في خدمة بن علي طوال السنوات الماضية سياسة (كل المشاكل مع السلطة والنهضة).

وتدريجياً، أعيد تشكيل المنظومة القديمة ضمن عشرات الأحزاب التجمعية يتزعمها حزب نداء تونس الذي يترأسه الباجي قايد السبسي المهووس بتولي منصب رئاسة البلاد واستعادة شخصية بورقيبة؛ إذ قدّم نفسه وريثاً شرعياً له، مُمَنّياً النفس أن يهبها نوعاً من الزعامة، محاولاً في الوقت نفسه أن يتملّص من الانتساب إلى مرحلة بن علي التي كان في حقيقة الأمر شريكاً فيها، وقد اعترف بلسانه بتزييف الانتخابات، إبان حكم بن علي، في برنامج بلا حدود مع أحمد منصور في قناة الجزيرة.

وفي المقابل، ورغم سعي السبسي لمواجهة حركة النهضة، كانت بعض تصريحات قادة النهضة إبان رئاسته للوزراء لا تخلو من تلميحات تشي بإمكانية القبول برئاسته للدولة حال فوزها في انتخابات عام ٢٠١١.

ومن جهة أخرى، وظّفت بقايا الأحزاب اليسارية، والتي تعايشت في الأغلب مع مرحلة حكم بن علي وأفسح لها المجال للهيمنة على الاتحاد العام التونسي للشغل، وظّفت الاتحاد في صراع سياسي مفضوح من خلال عشرات الآلاف من الإضرابات والاعتصامات نتيجة فشلها في الانتخابات.

لقد ورثت حكومة الترويكا من فترة حكم الباجي قايد السبسي عدة مشاكل أكّد بنفسه أنها سترهق الحكومات القادمة لمدة لا تقل عن خمس سنوات، وذلك في برنامج بلا حدود، ومن تلك المشاكل زيادة غير مبررة في الوظائف العمومية وبدون ميزانية لها، بحيث وجدت الحكومة اللاحقة نفسها ملزمة بمسايرتها على أمل أن لا تكون الإدارة العمومية عدوة لها، وكانت النتيجة في نهاية المطاف زيادة في القسط المخصص للأجور في ميزانية الدولة بأكثر من ٥٠%.

كما قام السبسي في آخر أيام حكمه بتعيينات كثيرة في عدة مراكز هامة في الإدارة، وكلها من العناصر التجمعية، كما تم توريط العديد من رجال الأعمال مع القضاء، وهم في الغالب من الذين لم يسايروا اللاعب الرئيس للثورة المضادة من خلف الستار (كمال لطيف) الذي كان قد أتى بالسبسي إلى سدة السلطة، وقد صرح بذلك وزير الداخلية وقتئذ (الراجحي) وكلفه هذا التصريح الإقالة من منصبه.

ولقد بقي ملف رجال الأعمال مرهِقاً للحكومة الشرعية، وقابلاً لأن يوظَّف لتخويف غيرهم، ويمكن أن نضرب مثلا على ذلك ببعض رجال الأعمال الذين باركوا الإضراب العام مرتين في أقل من نفس السنة، مع ما يعني ذلك من تكبيد للاقتصاد الوطني من خسائر بمليارات الدولارت، علما أن الإضراب العام لم يقع إلا مرة واحدة في تاريخ منظمة الشغيلة التونسية وذلك في ٢٦ كانون ثاني/ يناير عام ١٩٧٨عند التأزم التام في العلاقة مع بورقيبة وقتئذ.

ومن جهة أخرى وأمام هذا الواقع التونسي الساعي لخلق ديمقراطية تساهم في بناء تونس الدولة والمجتمع، حاولت أطراف إقليمية ودولية دخول اللعبة بثقلها السياسي والمالي لانزعاجها من انبعاث مطلب الحرية والديمقراطية، وخشية من تنامي هذا المد وتهديده لعروش متداعية للسقوط، ولقيادة هذا التحول، فأعلنت تلك الأطراف العداء مبكراً للتجربة، ولم تتأخر في إعلان ذلك صراحة، وبلغ الأمر أوجه مع تدبير الانقلاب العسكري في مصر.

وحاولت قوى الثورة المضادة الداخلية في تونس تأزيم الأوضاع والتواصل مع بعض الضباط، وهناك قضية مرفوعة، مع قرائن، لإثبات وقوف البعض وراء اضطرابات وصلت حدّ الحرق والوعد بالسير في ذلك النهج لاحقا.

لكن طبيعة المؤسسة العسكرية التونسية تتسم بالبعد عن لعب أدوار سياسية منذ وصول بورقيبة للسلطة، إلا في مرة واحدة عندما استعان بن علي وكلّفته زوال عرشه بانقلاب الأخير عليه في ٠٧/ ١١/ ١٩٨٧، ولا ننسى العلاقة الرسمية الجيدة نسبياً والتي صنعتها الحكومة ورئاسة الدولة في هذا المجالين الأمني والعسكري.

إضافة إلى القاعدة الشعبية الواسعة والمتواصلة لحركة النهضة، والتي عبّرت عنها نتائج انتخابات ٢٣/ ١٠/ ٢٠١١، والتجمعات الضخمة التي دعت إليها الحركة وأبرزها في إحدى ليالي أواخر رمضان عام ٢٠١٣ التي لم يحدث لها مثيل في تاريخ البلاد، وقدرتها بعض الأطراف الدولية بحوالي نصف مليون.

كل ذلك أفشل مشروع الانقلاب رغم وعيد قوى خارجية به، ولكن أمنيات إحداث تداعياته بشكل ناعم بقيت تراود قيادات يسارية وتجمعية، وعلى مستويات إقليمية ودولية، بإعادة الإسلاميين إلى السجون التي كانوا فيها.

نهج التوافق

حرصت حركة النهضة وعدد من القوى السياسية على إنجاح المسار الديمقراطي والإقرار النهائي، عبر الدستور، للحريات كضمانات أساسية لهذا التجربة، وللشعب

في قادم الأيام وإعادة المبادرة له، والإلزام بإجراء انتخابات في عام ٢٠١٤، لكنّ الأطراف الأخرى قبلت بذلك على أمل إفشال المسار الانتخابي أو تأجيله إلى أقصى مدى ممكن لعلها تستعيد المنظومة القديمة وتمسك بمفاصل الدولة وتنهي مشروع الثورة والانتقال الديمقراطي.

وكانت المهمة الأولى للحكومة الجديدة بمقتضى التفويض المخول لها، وبالإعلان الرسمي لرئيس حكومتها بمقتضى ما نصّ عليه الدستور الجديد، هي إجراء الانتخابات العامة، فتقررت التشريعية يوم ٢٦ تشرين ثاني/ أكتوبر ٢٠١٤، والرئاسية يوم ٢٣ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٤، ورغم محاولات الإرباك للحيلولة دون ذلك فإن المسار الآن يتعزز سيره في الاتجاه الصحيح بعد التوافق في آخر لحظة على تسبيق الانتخابات التشريعية على الرئاسية.

أما المستوى الاقتصادي فإنه مرتبك بطبيعته وإرث المديونية الثقيل والإضرابات التي لا تنفك عن التواصل، ولقد تأزم الوضع الاقتصادي للشركاء الرئيسيين للاقتصاد التونسي إثر ذلك، ونقصد بذلك أوروبا عامة وفرنسا على وجه التخصص.

ويفترض هذا اتخاذ جملة من الإجراءات الصارمة التي يمكن أن تُلحق ضرراً بالفئات الشعبية، كخفض دعم المحروقات ومواد أساسية تُكلِّف ميزانية الدولة ما يرهقها، مع الحاجة إلى تهدئة داخلية سياسية واجتماعية الأصل فيها أن تكون الإفراز الطبيعي للتوافق على حكومة التكنوقراط، وأن تلتزم بذلك المركزية النقابية، ولكن شيئا من ذلك لم يحدث، وتحاول الحكومة الحصول على شيء منه من خلال الحوار الاقتصادي الاجتماعي الذي يغيب عنه الاتحاد العام للشغل تقريباً، ولا يسع الأحزاب السياسية المقبلة على انتخابات أن تعلن موافقتها على الإجراءات التقشفية أو الرفع النسبي للدعم على المواد الأساسية، كما أن الطبيعة غير السياسية للحكومة جعلت بعض أوراقها المقدمة للحوار قليلة النضج والوضوح والحسم مما جعل الآمال المعقودة على الحوار الاقتصادي والاجتماعي محدودة نسبياً.

المسار الانتخابي

كان خيار النهضة على مستوى نظام الحكم في البدء هو الخيار البرلماني لمنع أن تكون كل السلطات تقريبا بيد طرف أو شخص واحد، وحتى يتم قطع الاستبداد نهائي، ولكن الأطراف التي لم تكن تعقد أملاً كبيراً على الفوز بنسبة معتبرة في مجلس الشعب القادم، أرادت النص على صلاحيات واسعة لرئاسة الدولة مُتمَنّية أن تكون قادرة على إبعادها عن حركة النهضة في الدورة الثانية في حال تقديمها لأحد قياداتها للرئاسية، مع ترجيح أن النهضة لن ترشح أحد قادتها لهذا المنصب أخذاً بالاعتبار التأزم في الوضع الإقليمي، خصوصا بعد الانقلاب المصري، وما استتبعه من أزمة في المنطقة، إلى جانب عدم استقرار الأوضاع في ليبيا وزيادة الاضطراب والتوتر داخلها.

تخففت النهضة من أعباء الحكم ومسؤولياته، وحصل التشويش عليها بخروجها من الحكم بشكل مشرِّف لدى الشعب والنخب والمتابعين الدوليين للشأن التونسي، مع استعادة قطاع واسع من طاقمها القيادي بما يساعدها على إحداث حيوية وحركية داخلها وداخل البلاد.

وقد حدث استفتاء داخل حركة النهضة أُجِّل بمقتضاه مؤتمرها الذي كان من المفترض انعقاده صيف ٢٠١٤ إلى ما بعد الانتخابات التشريعية والرئاسة.

كان الوجه الرئيس لقطاع واسع لأحزاب المعارضة في الحوار الوطني هو الضغط لفرض أسبقية الانتخابات الرئاسية على أمل الفوز فيها، والتي من المنطق أن تؤثر نتائجها على الناخبين في الانتخابات التشريعية مما يساعد على تحسين الرصيد البرلماني للمعارضة فضلاً عن توقع هزيمة النهضة.

وفي المقابل دعت النهضة إلى التزامن بين الانتخابات التشريعية والرئاسية حتى لا يكون هناك امتياز لأحد على أحد، ولتخفيض التكلفة على ميزانية البلاد، وحتى لا يقع ابتذال الانتخابات فيقل الإقبال عليها، إذ ليس من المنطقي أن ندعو الناس لصناديق الاقتراع في أربع مناسبات في أقل من سنة واحدة (الرئاسة في دورتين، والتشريعية، والبلدية).

إن من شأن هذا الابتذال أن يقلّص من نسبة المشاركين، وهو ما يقلل من قيمتها التمثيلية.

الانتخابات الرئاسية

تحاول أبرز أحزاب المعارضة الظفر بتخلي حركة النهضة عن المنافسة في الانتخابات الرئاسية دون مقابل يدفعونه لها، لكن النهضة أعلنت أخيراً أنها معنية بهذه الانتخابات، وأنها لن تقف على الحياد فاتحة الباب على مصراعيه على كل الاحتمالات، مما أربك خصومها، خصوصاً بعد التوافق على تقديم الانتخابات التشريعية ووضع رزنامة كل الانتخابات من طرف الهيئة العليا المستقلة للانتخابات قبل نهاية ٢٠١٤، وخرجت حركة النهضة على المجتمع السياسي بمبادرة تدعو إلى تحييد منصب رئاسة الدولة عن كل التجاذبات الحزبية والسياسية، على نهج التحييد الحالي للحكومة، وهكذا فتح النقاش على المستوى الوطني بحثاً عن مرشح توافقي بين قطاع معتبر من الفاعلين السياسيين، ما من شأنه أن يكرس مرة أخرى التوافق والالتقاء الجمعي الواسع من جهة، ويسقط بشكل شبه نهائي مشروع الانقلاب من جهة أخرى، ويجعل من تونس نموذجاً يحتذي لحل الصراعات والتجاذبات السياسية بين مختلف الفرقاء من جهة أخيرة.

ولكن الحصول على مثل هذا المرشح التوافقي ليس أمراً يسيراً، نظرا لكثرة التجاذبات وكثرة الحالمين بالقصر الرئاسي في قرطاج، ولكن هذه المبادرة ستوجد حراكاً، وقد توفر أقداراً معتبرة من التوافق على شخصية بعينها.

ويبدو أن حزب نداء تونس قد وجد نفسه في أكثر من حرج وإرباك نظراً للوضع الصحي المتدهور لرئيسه الباجي قايد السبسي، ونظراً بورود نوع من الاعتراض الأوروبي من جهة أخرى، رغم دعم بعض القوى الخليجية للسبسي، ما زاد من الوضع الداخلي للحزب تأزماً بين الأطراف التجمعية في الحزب والمكونات اليسارية القيادية فيه، ولقد كانت هذه الأخيرة تقايض مساندتها

للسبسي في الرئاسة مقابل ترؤسها للقوائم الانتخابية التشريعية، والآن وبعد التوافق على تقديم التشريعية فإن الصراعات داخل النداء تتجه نحو تفجره.

وعلى كل حال، هناك سعي داخل النداء لإبراز كمال النابلي مرشحاً محتملاً، علماً أنه صهر كمال اللطيف رجل الأعمال ذي العلاقة الواسعة بمؤسسات الدولة وبأطراف دولية ينظر إليه غالبية التونسيين بارتياب شديد.

فيما يبدو حمادي الجبالي الأمين العام السابق لحركة النهضة، وأول رئيس حكومة منتخبة وديمقراطية في تونس، قادراً على أن تلتقي حوله شريحة واسعة من القاعدة الانتخابية في الساحل التونسي إضافة للرصيد الانتخابي الإسلامي وكل الرافضين لعودة المنظومة القديمة للحكم.

أما الرئيس الحالي منصف المرزوقي فهناك محاولات للإساءة إليه من طرف الإعلام القديم المتواصل، واستغلال لبعض أخطائه مع تضخيمها، مما أثّر سلباً، حسب استطلاعات الرأي، على حظوظه في الانتخابات الرئاسية القادمة، وإنه من الحق الاعتراف له بالبقاء وفياً للخيار الديمقراطي والوطني برغم ما يمكن أن يؤخذ عليه هنا أو هناك.

أما محمد نجيب الشابي الذي يمكن أن يعتبر من أحزاب الوسط فإنه قد ورّط نفسه في مطب التحالف مع حزب نداء تونس ومع أقصى اليسار قبل تشكيل الحكومة التوافقية، ورغم المنهج التسامحي والبراغماتي لقيادة النهضة، فهل يمكن تصور أن تغفر قواعد النهضة للشابي وصفه لهم بجرذان السجون في خطاب له في اعتصام سُمّي "الرحيل".

أما مصطفى بن جعفر رئيس المجلس الوطني التأسيسي فقد ينظر إليه ببعض الارتياب لعلاقته مع الحزب الاشتراكي الفرنسي الحاكم، ولتعطيله عمل المجلس الوطني التأسيسي إبان التجاذب السياسي صيف ٢٠١٣.

الانتخابات التشريعية

رغم التشويه الممنهج الذي مارسه الإعلام المعادي لتجربة الترويكا والنهضة خصوصاً، مقابل محاولة تلميع صورة بقايا النظام القديم باعتبارهم أصحاب تجربة في الحكم دون تحديد هذه الطبيعة هل هي ديمقراطية أم استبدادية، فإنه من المرجح أن يكون الفوز فيها للنهضة وحلفاؤها المتمسكين بالشرعية الانتخابية.

المركزية النقابية

يسيطر عليها مرحلياً أقصى اليسار، غير أن انتخابات القواعد المتواصلة تؤكد أن مآل هذه السيطرة إلى زوال.

قطاع رجال الأعمال

لئن تواطأ بعضهم مع خصومه التقليديين فإنه يتجه تدريجياً نحو استعادة موقعه العادي، وقد بدا ذلك واضحاً في الحوار الاقتصادي الاجتماعي.

أما المجال القضائي فيحتاج إلى مراجعة ومعالجة لتجاوز إرث العقود الماضية، حيث كانت هذه المؤسسة قد وُظِّفت بشكل سلبي ضد مصلحة البلاد وخصوصاً لمصلحة السلطات المستبدة آنذاك.

المستوى الإقليمي

تعلن بعض الدول الإقليمية عدائيتها للخيار الديمقراطي تحت عنوان عدائيتها للخيار الإسلامي، مع تورط إسرائيلي مفضوح في هذا السياق، لكننا في تونس قدمنا عدة خدمات حتى لا نسير في طريق انقلابية على الثورة، فقد التزمت حركة النهضة وحلفاؤها بالتخلي عن الحكومة للقيام بالإصلاحات الضرورية لصالح البلاد وتعميق التقاليد الديمقراطية، ولم تسعَ لتولي رئاسة الدولة حتى تقطع على الانقلاب طريقه، وساهمت في جعل الأطراف الأخرى تتولى رئاسة الحكومة، بل سعت للتوصل مع كافة الأطراف إلى صبغة توافقية لتقاسم السلطة، وحتى مع حزب نداء تونس بعيداً عن التصادم والمحاولات الانقلابية.

ولكن، هل يمكن أن نأمن جانب من يحاولون التنسيق مع أطراق إقليمية ودولية، عربية وغير عربية، ترغب في استبعاد النهضة من المسرح السياسي.

وضع الجوار

يمكن القول إن الموقف الجزائري، خصوصاً بعد انتخاب عبد العزيز بوتفليقة، هو موقف داعم للتحول الديمقراطي في تونس، كما أن التنسيق الأمني حاصل بين البلدين.

أما ليبيا فتمثل أحداثها وعدم استقرارها حتى اللحظة خطراً أمنياً مباشراً على تونس، ويزداد هذا الخطر مع تدخل عربي وإقليمي مباشر في أوضاعه، وهناك محاولات بُغية التوصل إلى حل توافقي على الطريقة التونسية، ولذا لا بد من استثمار مقبولية تونس وحركة النهضة لدى أغلب الأطراف الليبية لقناعتها بعدم وجود مطامع تونسية أو أجندة للهيمنة عليهم أو حتى فرض مواقف هنا وهناك.

الخلاصة

إن البلاد تتجه نحو انتخابات تشريعية ورئاسية قبل نهاية هذه السنة، مع سمة غالبة هي النهج التوافقي، ومركز الثقل فيه هو للنهضة، ولعل التجاذبات السابقة قد جعلت جميع الأطراف تُسلِّم بنوع من التوازن بين القوى المناصرة.

وإنه على القوى المناصرة أن تدعم تجاوزها لمعايبها من قبيل حداثة العهد بالإدارة من جهة، والاستفادة من جزء كبير من خبرات أركان العهد السابق تأليفاً للقلوب واحتواء للقدرات من جهة أخرى.

ونحسب أن ذلك سيصب في النهاية في صالح الثورة والبلاد، بما يساعد الحكومة القادمة على القيام بالمقاربات الإصلاحية اللازمة والالتقاء على توافقات وطنية للحلول الممكنة للملفات الكبرى (الاقتصاد، والإعلام، والتعليم، والإدارة، وغيرها)، ويمكن أن يعهد إلى هيئات وطنية إعداد مقاربات ومعالجات لهذه الموضوعات.

نتائج الانتخابات الرئاسية المصرية

للعام ٢٠١٤ ودلالاتها*

جرت الانتخابات الرئاسية المصرية للعام ٢٠١٤ في ظلّ أحداث وظواهر اجتماعية وسياسية متعددة، وكان في مقدمتها الصراع حول الشرعية السياسية والسعي نحو تثبيت مشروعية النظام الجديد، ومن هنا تكمن أهمية هذه الانتخابات في أنها تُعدّ معياراً لمدى الشرعية السياسية للنظام الجديد، باعتبارها الاستفتاء الثاني على المسار الانتقالي في فترة ما بعد يوليو/ تموز ٢٠١٣، ومن ثمّ، فإن تحليل نتائج الانتخابات ينصرف للبحث في الدلالات السياسية لاتجاهات تصويت الناخبين وانعكاسها على العلاقات السياسية ومستقبل النظام السياسي.

أعلنت اللجنة العليا للانتخابات الرئاسية عن وصول عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم إلى ما يقرب من ٢٦ مليون ناخباً، وقد أثار الوصول لهذا الرقم جدلاً سياسياً يعكس مدى رغبة النظام الجديد في محو شرعية النظام السابق على الانقلاب، حيث يعتبر أن حجم التصويت معياراً للشرعية، وقد تبلورت هذه الرؤية في سياق صدور قرار جمهوري يلغي قرار الرئيس مرسي بالإفراج عن محبوسين، وليست العبرة بصلاحية إصدار القرار، ولكنها تكمن في تقويض مشروعية الوضع السابق، ففي ظل الصراع على الشرعية السياسية أجريت الانتخابات الرئاسية باعتبارها الانتقال الأخير بين نظامين.

الخطاب السياسي للحملات الانتخابية

تميّز الخطاب السياسي للمؤيدين للسلطة ومسار يوليو/ تموز ٢٠١٣ بالانفعال وعدم وجود اتجاهات واضحة، حيث كان التركيز بشكل عام على اتهام الناخبين المقاطعين بالخيانة ووصفهم بالمنبوذين من الوطنية أو غير المرغوب فيهم، وهو ما يمثل

* إعداد الدكتور خيري عمر، أستاذ العلوم السياسية، مصر.

نوعاً من الخطاب "المكارثي" الذي يُعزّز الميل للاستبعاد والإكراه اللفظي والمادي، وتشكل هذه الظاهرة امتداداً للمواقف التي شكّلت الاستقطاب السياسي خلال السنوات الماضية، ولكنها لم تعد تقتصر على الإسلاميين، حيث طالت كل السياسيين المعارضين، ويمكن إرجاع الانفعال في الخطاب السياسي المناصر للسلطة إلى انكشاف محدودية الظهير الشعبي، وهو ما وضع الموالين في حرج واضح، وخاصةً الإعلاميين الذين بذلوا جهداً واسعاً في الترويج للسياسات الجديدة.

ويمكن إرجاع انخفاض التصويت لتفكك الخطاب الإعلامي للحملات الانتخابية وتجنب تصديها لمعالجة المشكلات التي يعاني منها المصريون، وهي ظاهرة جديدة في الدعاية الانتخابية، وكانت أكثر من صادمة لتطلعات الجماهير، وخصوصاً ما تعلق بعدم طرح حلول أو أي وعد بشيء، فالخطابات التي قدّمها كلّ من المرشحَيْن كانت مخيبة لآمال الناخبين، ولم تُظهر وجود إرادة لتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية أو التبشير بسياسات جديدة، وهذا ما أفقد الحملات الانتخابية مسوِّغات وجودها، حيث كان من المفترض طرح اجتهادات مختلفة للتصدي للمشكلات اليومية والمزمنة، لكن هذا لم يحدث من كلا المرشحَيْن، وهذه الحالة تعكس مدى نضوب الأفكار السياسية ما يؤثر على القدرة في إدارة الدولة.

تحولات المعارضة

شكلت الدعوة لمقاطعة الانتخابات واحدة من مطالب المعارضة، باعتبار ذلك عملاً سياسياً يطعن في شرعية النظام القائم، وهنا يمكن قراءة انخفاض التصويت من وجهة أنه حدث سياسي يعبر عن شرائح وفئات تجاوز تأثيرها مستوى من شاركوا بالانتخابات، وهي تشكل حالة من صراع الشرعيات السياسية بين النظام الحالي والسابق.

وفي هذه الفترة صيغ إعلان مبادئ بروكسل، ثم قبيل يوم الانتخابات صدر إعلان القاهرة، ومن الملاحظ وجود تكامل بين توجهات الإعلانَيْن ومطالبهما، حيث يبدو واضحاً وجود تطلع لبلورة المسار الثوري وإعادة صياغة أهدافه وفق التطورات التي تشهدها البلاد، ووضع إطار مشترك يجمع كل الأطراف السياسية المعارضة على أساس

استعادة الديمقراطية، وفي سياق هذه التفاعلات ظهرت حوارات حول تقارب حركات الشباب وتطلعها لصياغة عمل مشترك يساهم في تعزيز الحراك الثوري، لكن هذه المحاولات لا تزال في مهدها وتفتقر لإطار ناظم لها.

وقد يشكل صدور هذين الإعلانين، مع استمرار الاحتجاج في مصر وبعض الجاليات في الخارج، تمهيداً لمرحلة جديدة من العمل السياسي، وتطويرا لفاعلية الأحزاب والكيانات السياسية ودورها، فمنذ آب/ أغسطس ٢٠١٣ ظلت المسيرات اليومية تعلن رفضها للحكم العسكري، ورغم أهميتها، بمعيار الزمن، يمكن اعتبار هذه الأنشطة عاملاً مهماً في تحليل المستقبل السياسي، إذ إنها تعبر عن القدرة على المقاومة والمعارضة، وأنه لا يمكن إخماد حراك سياسي دون تحقيق حد ملائم من المطالب وصولاً لحالة الاستقرار، ولكنها تظل غير قادرة على التعامل مع الواقع الجديد، حيث ظلت المعارضة مرتكزة على "التحالف الوطني لدعم الشرعية" الذي تعتبره بعض الأطراف إطاراً تقليدياً يتطلب التطوير.

وبعد إجراء الانتخابات وظهور الانخفاض الشديد في مستوى التصويت، برزت مطالب بإعادة النظر في الإطار السياسي للمعارضة ومقاومة "الانقلاب العسكري"، فظهرت حالة تقترِب من الإجماع بين الحركات الشبابية على أن نتائج الانتخابات كشفت عن فقدان النظام للمشروعية القانونية، فضلاً عن فقدانه للمشروعية السياسية، وفي هذا السياق دعت حركة ٦ أبريل لمقاطعة الانتخابات، ودعا الاشتراكيون الثوريون إلى الموقف نفسه، كما طالبوا "حمدين صباحي" بالانسحاب من الانتخابات، وذلك بعد اتخاذ موقف بدعمه مرشحاً ثورياً واعتبار الانتخابات بمثابة ميدان جديد للصراع السياسي.

اللجنة العليا

ومن خلال تحليل أداء اللجنة العليا للانتخابات، يُلاحظ أن الترتيبات الإدارية لم تشهد ارتباكاً ملموساً، وخصوصاً في توزيع اللجان ودمجها، لكنه على مستوى الإدارة اليومية للانتخابات، اتخذت اللجنة قرارات دون إسنادها بتبريرات واضحة؛ ففي بداية

اليوم الثاني قررت تمديد التصويت ساعة إضافية رغم ثبوت ضعف إقبال الناخبين وفق روايات متواترة من مصادر إعلامية مختلفة، ومع اقتراب نهاية اليوم الثاني أعلنت اللجنة عن تمديد الانتخابات ليوم ثالث لإتاحة الفرصة للوافدين (المصريين خارج محافظاتهم) للتصويت في دوائرهم الانتخابية.

لم يكن هذا هو السبب الوحيد، ففي اليوم الثالث حاولت اللجنة تفسير موقفها بأنه ليس بسبب مشكلة الوافدين الذين يبلغون نصف مليون فقط، ولكن بسبب مطالب قدمتها "لجنة شعبية" لمنح الناخبين فرصة التصويت لتعذر حضورهم بسبب الحر الشديد وصيام "يوم عاشوراء" وفقاً لتصريحات أحد أعضاء اللجنة العليا.

وإزاء تمديد الانتخابات ليوم إضافي ثار جدل حول مدى قانونية هذا الإجراء، فمن جهتها احتجت اللجنة بحصانة قرارتها، ولكن الإشكال هنا يتعلق بأن الحصانة مرتبطة بالالتزام بتطبيق قانون الانتخابات وليس بالخروج عليه، وعلى أي حال، لم يشكل التمديد ليوم ثالث مخالفة قانونية بقدر ما عبّر عن الأزمة المفاجئة التي واجهت السلطة والقصور عن حشد الناخبين، وكان القرار معبراً عمّا حاولت السلطات إخفاءه أو تجاوزه.

ورغم الانخفاض الواضح في التصويت أعلنت اللجنة العليا للانتخابات نسبة مشاركة تصل لحوالي ٤٤٪ من عدد الناخبين، وتناقضت هذه النتيجة مع إدارة اللجنة والحكومة لأيام التصويت، فبعد انتهاء اليوم الأول أعلنت الحكومة عن اعتبار يوم الثلاثاء عطلة رسمية للعاملين في الحكومة والقطاع الخاص، ولكنه مع الانخفاض الملحوظ في أعداد التصويت اضطلعت اللجنة العليا باتخاذ إجراءين: التهديد بتطبيق غرامة التخلف عن التصويت، وتمديد التصويت ليوم إضافي بسبب ارتفاع درجات الحرارة ورغبة "الشعب"، وفضلاً عن ارتباك الإعلام المؤيد للسلطة وتناقض خطابه، تُعدّ هذه الشواهد كافية على وجود تناقض في بيانات اللجنة العليا عن البيانات الفعلية.

وتذهب تقديرات إلى أن إجمالي المصوتين على مدى ثلاثة أيام لم يتجاوز ١٠ ملايين ناخب، يتوزعون ما بين كبار السن والمسيحيين وقطاع من النساء، وكان من اللافت

الغياب الواسع من قطاع الشباب بمن فيهم الشباب المسيحيون، وهو ما يعكس حالة من المقاطعة الواعية للقطاعات المهمة في المجتمع، وقد سبق أن تكرر هذا المشهد في الاستفتاء على تعديلات الدستور الواسعة في كانون ثاني/ يناير ٢٠١٤، فأهمية مقاطعة الشباب لا تعبّر عن موقف سلبي فحسب، ولكنها تُعدّ كذلك تعبيراً عن وعي وإدراك سياسي بعدم تحقيق مطالبه، وهو ما يعني عدم وجود مصالحة مع النظام الجديد.

المواقف الغربية

يتشكل الموقف الغربي من الانتخابات المصرية في إطار المحافظة على وجود مصر ضمن المصالح الغربية، ولم تعد هذه المسألة مقلقة للغرب، ولذلك تسير السياسات الغربية نحو ضمان الاستقرار في مصر دون الإخلال بالمعادلات السياسية القائمة، ولذلك كان موقفها من الانقلاب باعتباره تصحيحاً لمحاولات ابتعاد القرار المصري عن النفوذ الغربي وتجنباً لحدوث صراع يؤدي إلى فوضي تُخرج البلاد عن السيطرة.

ولكن، ورغم هذه المحددات، ترى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ضرورة الانتقال إلى الحدّ الملائم من الديمقراطية والشرعية السياسية، ومن هنا تأتي أهمية الانتخابات الرئاسية باعتبارها ركيزة النظام الجديد، وبرغم مقاطعة منظمات أمريكية للمراقبة عن الانتخابات، كان الاتحاد الأوروبي حريصاً على إرسال بعثة رسمية للمراقبة وفق صلاحيات واسعة في الرقابة.

وعلى أي حال، شكلت رقابة الاتحاد قيداً على الحكومة في مراعاة الشكل القانوني وعدم اللجوء للوسائل التقليدية في تزوير الانتخابات، وفرضت، إلى حدٍّ ما، نوعاً من الرقابة الذاتية على الحكومة، لكنها ظلت رقابة خارجية اقتصرت على متابعة محددة لم تدخل على مراقبة تداول بيانات اللجنة العليا، ولهذا يمكن اعتبارها رقابة ظاهرية، ووفقاً لتقرير البعثة اقتصرت المتابعة على زيارة أكثر من ١٩٦٤ لجنة فرعية فى ٢٦ محافظة لمتابعة التصويت، وهي نسبة ضعيفة جداً بالمقارنة بعدد اللجان الفرعية، والتي تزيد على ١٣ ألف لجنة.

ورغم تناول الإعلام الغربي لانخفاض حجم التصويت في الانتخابات، إلا أن التعليقات الرسمية في كل من أوروبا والولايات المتحدة أشارت إلى قبول نتائج الانتخابات والاعتراف بها دون تحفظ ينقص من مشروعيتها، ويُعدّ هذا الموقف مقدمة للاستمرار في سياسات التعاون المشتركة دون وضوح آفاق الوصول للديمقراطية، غير أن التحدي الذي يواجه الدول الغربية يتمثل في إدراكها لمحدودية الإسناد الشعبي للنظام الجديد بشكل لا يمكنه من تحقيق الاستقرار، وهذا ما سيؤثر على مستوى الدعم السياسي الذي توفره له في مواجهة معارضيه، وخصوصاً الإسلاميين.

واقع النظام الجديد

تعكس نتائج الانتخابات بدء مرحلة جديدة من النظام غير المتماسك وغير الواضح الاتجاه، دون النظر إلى الأسباب التي أدت لانخفاض التصويت بشكل ملحوظ، وهو ما يعد مؤشراً على تزايد احتمالات التعثر والصراع، وليس بسبب نقص الشرعية فقط، بل لتناقض المصالح وغموض رؤية إدارة الدولة، وهذه المسألة على قدر من الأهمية، وخصوصاً في ظل جدلية التناقض بين توافر ضمانات الاستثمار ومصالح الأعمال وبين التسلطية، فالمسألة هنا تتعلق بالقدرة على تكوين توليفة من السياسات المحافظة على المصالح المتناقضة.

وقد كشفت النتائج عن هلامية التحالفات المدنية التي شاركت في مظاهرات ٣٠ يونيو ٢٠١٣، فبينما غاب ظهور كل الأحزاب السياسية المنضوية تحت مظلة "جبهة الإنقاذ" السابقة ومحدودية دور الكنيسة، ظهرت التكوينات التقليدية للحزب الوطني رغم ضعف تأثيرها، وبهذا المعنى يكون النظام أكثر اعتماداً على جهاز الدولة بسبب ضعف الكيانات السياسية المساندة له، وهي تماثل الخبرات السابقة في فترة نظام مبارك، بما يعكس غياب أي تغيرات جوهرية في خصائص النظام السياسي.

ومن الناحية الاقتصادية والمالية، سوف يشكل انخفاض مؤونة الميزانية العامة ضغوطاً على صنع القرار السياسي، فالموازنة العامة المصرية ما زالت تعاني من اختلالات هيكلية مستمرة منذ العقود الثلاثة الماضية، ولم يطرأ عليها تحسن منذ موازنة

٢٠١٠/٢٠١١، وذلك بسبب عدم مناقشتها وإقرارها حسب الأصول التشريعية، ولم تأخذ وقتاً كافياً من الدراسة أو المناقشات البرلمانية، ولعل المشكلة التي تواجه السياسة المالية تتمثل في ارتفاع النفقات الاستهلاكية كخدمة الدَّيْن العام الذي وصل إلى (٢٠٢ مليار دولار) وانخفاض مخصصات الاستثمار (٦٢ ملياراً) وبلوغ العجز (٢٨٨ ملياراً)، ووفق هذه البيانات يمكن القول إن مصر تتبع سياسة انكماشية في الإنفاق العام، فيما أن هناك احتياجاً شديداً لمعالجة الكثير من المشكلات المتعلقة بالبطالة، ومن ثم فإن التوجه نحو خفض الدعم أو رفعه لن يؤدي إلى معالجة تشوهات الميزانية، وبالتالي فإنه سيزيد الاعتماد على القروض والمنح الخارجية لتمويل العجز والنفقات الطارئة.

هذا فيما يتعلق بالسياسات العامة للدولة، أما على مستوى إدارة الأزمة السياسية مع المعارضة، فإن المؤشرات الأولية تكشف عن استمرار السياسات السلطوية تجاه المعارضة والعمل على تفكيكها، ومن غير المتوقع التوجه نحو تسوية أو معالجة لملف الانتهاكات التي حدثت خلال الشهور الماضية، وخصوصاً ما يتعلق بأحداث فض ميداني "رابعة والنهضة" والأحداث الأخرى؛ إذ إن النظام يعتبر نتائج الانتخابات تفويضاً للسياسات التي يتبعها دون النظر إلى النتائج الفعلية.

لعل النتيجة المهمة لضعف التصويت تشير إلى انخفاض شرعية النظام السياسي وعدم حصوله على التفويض المناسب للمضي في سياسات الإقصاء، وهذا ما يضعه أمام تحدي اكتساب الشرعية السياسية سواء تجاه الداخل أو الخارج، غير أنه رغم المشكلات التي تمثلها نتائج الانتخابات لهذا النظام لا تبدو لديه الرغبة في الدخول في مراجعة المواقف السياسية، باعتبار أن الأهداف الأساسية تقوم على إزاحة ما يعتبره خصوماً سياسيين عن المشهد السياسي، وإذا ما ظلت هذه الفكرة مسيطرة على صنع القرار فمن المتوقع زيادة النزعة التسلطية، ولذلك تتمثل المسألة التي تواجه السلطة في المرحلة القادمة في انخفاض قدراتها على الاستمرار في إثارة الصراع الاجتماعي دون أفق للمصالحة الاجتماعية والسياسية.

الدلالات العامة

تتمثل الدلالة الأولى في إجراء الانتخابات بهدوء شديد، إذ لم تشهد البلاد أحداث عنف، وهذا ما يعتبر ظاهرة صحية يمكن البناء عليها في تقويض توجهات الحكومة في التركيز على مكافحة ما تسميه "الإرهاب"، فرغم استمرار الانتخابات على مدار ثلاثة أيام إلا أن البلاد ظلت كانت في أفضل أيام السلم والأمن.

أما الدلالة الثانية، فإن نتائج الانتخابات أفضت إلى اهتزاز الصورة الذهنية للمرشح "السيسي"، والتي بذلت مؤسسات الدولة بكافة أطيافها جهداً كبيراً في صناعتها وترسيخها في ذهن الجماهير، فقد تشتتت هذه الصورة مع بدء الدعاية الانتخابية والظهور المتكرر والمسجل على الفضائيات.

وهذا ما يفتح النقاش حول اهتزاز شرعية النظام القائم مع ضرورة تفكير القوى السياسية والمجتمعية بتشكيل إطار للعمل السياسي وفق أرضية استعادة الديمقراطية، ويمكن القول إن إطار إعلان القاهرة قد شكل في هذه الأثناء ملامح أفكار للعمل السياسي يمكن البناء عليه في المرحلة القادمة في ظل ثبات أداء التحالف الوطني لدعم الشرعية.

act of violence. Such healthy conditions may be a good foundation to resist the government's approach of fighting terror.

The second is that the process shook the image of the candidate Sisi, which all the state institutions exerted huge efforts to manufacture and enhance in the minds of the masses. Since the beginning of his election campaign as well as repeated and recorded appearances on satellite channels, the image started to go to the negative side.

The above raises the question of a political action framework on the basis of restoring democracy. It can be argued that the Cairo Declaration constitutes basic political ideas to build on in the next stage in light of the consistent performance against legitimacy.

much as possible in a bid to bring back the old system, take over the main posts and put an end to the uprising project.

As for balloting, Ennahda started with the parliamentary option. Though it has not nominated any of its leaders for presidency for national and regional considerations, it cares for the post and supports an accord candidate for all the citizens. It actually seeks broad consensus away from any coup scenario as well as to present a Tunisian example.

The country is awaiting general and presidential races by the end of the year, mostly with an accord atmosphere but in favour of Ennahda. It seems that the previous polarizations have made all the parties assume a kind of balance between them.

At the end of the day, that would be in the interest of the revolution and the country, assisting the new government in carrying out the necessary reform as well as reaching national agreement on possible solutions to major issues.

Presidential elections' results and indicators

Khyri Omar

The significance of the 2014 presidential elections of Egypt lies in becoming a criterion for the political legitimacy for the new regime in the 2nd referendum on the interim track of the post-July stage. Thus, the analysis of the results has to focus on the electorates' tendencies, their impacts on political relations and the regime future. The race took place in several social and political circumstances and phenomena, among which are the conflict over legitimacy and the attempt to consolidate the new order.

The report concentrates on two indicators. The first is the extreme quite in which the elections were held, void of any

Tunisia: Accords track from constitution to elections

Ahmad Al Abiad

All the accords reached between the active Tunisian political parties completes the democratic track, represents an attempt to thwart any likely coup and preserves all the achievements.

Due to its deep faith in reconciliation, Ennahda Party has had the major contribution. It also denies its aspirations for monopoly over all the components of the people, society and state.

However, there are factors which have delayed the consolidation of a deep, secure democratic track. One of these is the nature of the transitional stage of preparing for a constitution and legislative elections. A second is the absence of democratic traditions in the Bin Ali period, encouraging loser parties to try to fail democracy and confuse the general situation. A third is a media campaign controlled by a united operation room aiming to call the experience a 'fiasco' and accuse the Troika, in general, and Ennahda, in particular. A fourth is the accumulation of political and economic problems in all the state major institutions, structures and social segments – the legacy of pre-revolution ages of despotism and corruption. A fifth is the delay of forming a republican security force and judiciary reliable for building a modern democratic state.

Nevertheless, Ennahda – with its wide popularity and fellow political powers – has managed to foil any coup by means of the reconciliatory approach it has adopted and whose results it has accepted. On the other hand, some other parties hoped to fail the election process or postpone it as

UK PM's announcement of Muslim Brotherhood Inquiry: Motives and Repercussions

Ibrahim Salem

On April 1, 2014 British Prime Minister David Cameron announced that his government would form an inquiry commission to make a complete picture of the philosophy and activities of the Muslim Brotherhood, based on information gathered by the MI5 and MI6 services. Concern is publicized of the group's suspected relation to extremism and violence. Therefore, it has become wise for London to comprehend better what it represents and how it intends to achieve its targets as wells as the impacts on the country.

It turns out that there are pressures by Saudi Arabia and the UAE in favour of the investigation, leading to a dispute between British decision-making institutions.

It is noteworthy that the UK intelligence is the body pushing for such an action, contrary to the Foreign and Commonwealth Office. However, what is interesting is that the above mentioned inquiry does not look into particular individuals' activities. Furthermore, any criminal investigation must be conducted by relevant security and judiciary departments, not by media. This raises questions on the motives and approaches of the British government to the major political Islam movement, not only in Egypt, but also in the Arab and, perhaps, entire world.

The main question to be answered here is: Does it benefit the UK in any way to engage with such a key Islamist group?

It is argued that a number of factors are likely to affect the area, such as the shifts in the region – especially the political and security developments of Egypt – the dead-end in the negotiations with Israel; the expected failure of Kerry's proposals; and the possibilities of Syria's conflict's progress and expansion across the borders. These would bear a number of scenarios. The first is the persistence of the status quo of siege and increasing constraints by the Hebrew State and the world. The second is escalation, violence and ending the quiet. The third is the expansion of the Syrian conflict to reach Gaza. The fourth is the adoption of policies of openness to alleviate the blockade, which gives a better chance for reconciliation and understandings.

Finally, a number of recommendations are made for those concerned in the Strip and the region. One of them is to make no association between the attitude to Gaza and some problems with political Islam movements, especially in Egypt. In other words, the Palestinian issue must be detached from local, national or regional political conflicts. Another recommendation is to adopt open-minded thinking of options to find a way out, rather than taking hard variables or weak ideological stances for granted. Finally, pan-Arab patronage – shared by Egypt in a way or another regardless of its regime – needs to be maintained to achieve the Palestinian reconciliation, settle the dispute with Cairo, end the siege and start the reconstruction programme.

- A political majority cabinet led by Al-Maliki, allying with small blocs to get a slight parliament majority
- Coalition of the alliances calling for national partnership, and agreeing on a premier who satisfies all parties away from the State of Law
- Maliki's acceptance of a national partnership, subject to regional influence and US guarantees with respect to naming the PM.

Gaza's Crisis in Light of Internal and External Challenges

Arab Crises Team

The past and present of the Gaza Strip has always been associated with crises, confrontation, siege and resistance. There are actually a number of factors putting the area in a very serious situation, such as the Israeli occupation along with its systematic aggressions; tightened siege since 2007; Egyptian developments since July 2013; and negative Palestinian-Palestinian the shifts attributed to regional impacts. That pushes the ACT to assign its 5th report to address the internal and external challenges facing the Strip, the available points of influence and the scenarios for any developments.

Based on the challenges and potentials, the study briefs the options open for Gaza in several points, mainly: steadfastness; maintaining the current calm; ending the calm and going back to armed confrontation; Palestinian reconciliation; and breaking the freeze with the resistance axis.

Iraqi elections: Results and Repercussions on country's political scene

Abdeljabar Al Ghareeri

The Iraqi general elections were held on April 30, 2014 supervised by the Higher Independent Election Commission. Illegible voters were 20,437,712. There were 9012 candidates and 277 political blocs gathering in 36 alliances to win in 328 seats. According to the HIEC, the turnout mounted to 63%.

The results were announced 20 days late, ending in the victory of PM Nouri Al-Maliki's State of Law alliance, by 93 seats.

The blocs and representatives objected and accused the ruling party of intervening in the results, previously using public money for its own interest and employing force in Al-Anbar Governorate before the race.

According to their representation in the Parliament, some blocs were big, some were small and others competed in certain governorates.

There were two approaches to form the government: one based on political majority and one on genuine partnership. The first was led by the State of Law and the second by the alliance of the National, United, Arab, Free Men and Citizen lists, in addition to the main Kurdish parties: Patriotic Union of Kurdistan and Kurdistan Democratic Party.

According to the two approaches, the next government scenarios are as follows:

Reports And Articles

Palestinian reconciliation horizons: success and failure factors

Abdullah Al Majali

The reconciliation agreement recently signed in Gaza is not the first of its kind between the Palestinian groups: the National Liberation Movement (Fateh) and Islamic Resistance Movement (Hamas). There were several of them, mainly those of Sana'a 2008, Cairo 2011, Doha 2012 and Cairo 2012.

The previous accords were accompanied by conditions forcing or persuading the two parties to engage in direct talks and reach understandings, some of which included time schedules. The analyses of all those settlements divided between optimism and pessimism.

The report aims to discuss the success and failure factors of the agreement, which lie in both movements' circumstances, internal conviction to put an end to the division, the predicted interests or losses and, inevitably, the Arab and international parties concerned for the Palestinian issue.

In conclusion, the destiny of the current settlement is likely to be better than the previous ones, leading to the end of the dispute, Hamas' abandonment of Gaza's rule and the formation of a unified government taking over both the West Bank and the Gaza Strip. This is all dependent on the change in the conditions pressing them to believe in ending the divide, which may shift in the foreseen future.

Problematic faltering democratic transition in Libya after 2011

Mohammad Al Shiek

Gaddafi's regime fell and a transitional system was established and adopted an interim constitution along with a roadmap for democratic transition. In the past two years, Libya has been facing many challenges related to the history of different economic and social components, and as a result the legacy of Gaddafi and the revolution against him, the resulting polarization, the clear social crack, in addition to the consequences of dictatorship, revolution, violence and foreign intervention.

After it succeeded in overthrowing the tyrannical regime, Libya is stuck in a dark tunnel of political conflicts. It is now in a vicious circle of poor performance as well as an obvious absence of the authority from the state in light of the proliferation of heavy weapons and militias. It is necessary to overcome this tunnel by means of national consensus.

Tribalism and regionalism, even sometimes contradictory, are strongly present to make the process of getting rid of weapons and insurgents and their integration within civil, military or security state institutions a very difficult one. That would hinder the building of such institutions and the success of democratic transition.

is the national joint effort between the regime and the various political and economic powers and avoiding exclusion in managing the country. The second is making a balance between the regime's political security and the societal security, traditions and identity, in a bid to guarantee intellectual stability for the youth, who could be seriously threatened by extremism or by carelessness and weakness. The third is to deal with friends as well as enemies in terms of pressures and temptations based on containment, away from responding to whatever contradicts the national interests and policies.

Research & Studies

Russian Federation's Growing Power and Return to the Middle East

Ahmad Al Bursan

In the wake of the collapse of the USSR in 1991, the Russian Federation declined in economic, political and strategic terms. In the last two decades, however, it has tried hard to retain its power in the three aspects.

The study investigates the strengths of Russia after the Cold War, significantly helping in its return to its international role. Conventional realists argue that states aim to achieve their own interests, which are represented by possessing the elements of power. These vary between military, economic and ideological, among others, according to the study.

Exploration also covers the relation between Russia's power, one the one hand, and its Middle East policy and interests, on the other.

Editorial

Jordan in a storming region: challenges and creative policies

Editor in Chief

Jordan represents a geo-political value to many countries in the world and the region, mainly Israel, which has always been a major factor in setting the regional policies whether by its states or by the international community. Although it has witnessed serious crises at all levels, the kingdom has never seen such external threats to its security and stability.

The present article lists a number of challenges facing the country in the next stage. One of them is the growth of extremist groups in Iraq and Syria, along with their impacts on Jordan. A second one is the increasing economic burdens due to the situation in those countries. A third is the growing crises of the moderate axis in the region, mainly in its conflict with political Islam – which does not suit Jordan's policy nor serves its interests.

The kingdom has made a number of achievements in countering the external challenges. One of them is the containment of many Arab Spring phenomena in other countries. Another is the abstention from holding any regional alliances against political Islam or the deteriorations in Syria and Iraq, taking a neutral position.

The article calls for adopting 3 fundamental rules for Jordan's policy with the issues it encounters, namely: national unity, appropriate and efficient regional role and socio-economic reform. In addition, the three following creative policies in key aspects are recommended. The first

Presidential elections' results and indicators

Khyri Omar

Contents

page	
	Editorial
7	*Jordan in a storming region: challenges and creative policies* ***Editor in Chief***
	Research & Studies
15	*Russian Federation's Growing Power and Return to the Middle East* ***Ahmad Al Bursan***
45	*Problematic faltering democratic transition in Libya after 2011* ***Mohammad Al Shiek***
	Reports And Articles
79	*Palestinian reconciliation horizons: success and failure factors* ***Abdullah Al Majali***
85	*Iraqi elections: Results and Repercussions on country's political scene* ***Abdeljabar Al Ghareeri***
99	*Gaza's Crisis in Light of Internal and External Challenges* ***Arab Crises Team***
111	*UK PM's announcement of Muslim Brotherhood Inquiry: Motives and Repercussions* ***Ibrahim Salem***
117	*Tunisia: Accords track from constitution to elections* ***Ahmad Al Abiad***

The views of the contributors do not necessarily represent the positions of the MESJ

Amman – Summer 2014

Copy Rights Reserved to

MESC & JRI

Middle Eastern Studies Journal

P.O. Box 927657 – Amman 11190 – Jordan

Tel: +962-6-4613451 / Fax: 4613452

E-mail: mesj@mesj.com.jo, info@mesj.com

http:// www.mesj.com

Middle Eastern Studies

Journal

By Middle East Studies Center

Cordially with the Jordanian Institute for Research & Information

Editor in Chief
Jawad Al- Hamad

Managing Editor
Abdul-Hameed Al-Kayyali

Assistant Editor
Yasmine AL-As'ad

Editorial Board

Abdul Fattah Al-Rashdan ***Ahmad Al-Bursan***
Ahmad S. Noufal ***Ali Mahafza***
Ebrahim Abu Arqoub ***Mohammad Abu Hammour***
Mohammad Al Mosa

Volume 18 **No. 68** **Summer 2014**